



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل



## دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير في القطاع العام

The role of internal audit in the reduction of offenses of  
theft and fraud in the public sector

بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثون :

1. أسماء جلال محمد البشير
2. صفاء عوض علي خليفة
3. تغريد عمر الأمين بن عوف
4. نقوى حسين فضل المولى حسين
5. تساييح عبد الرحمن عبد السلام البشري

إشراف :

د. زهير أحمد علي

1437هـ - 2016م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى أمي التي ذودتني بالحنان والمحبة

وإلى أبي الذي لم يبخل علي يوماً بشيء

أقول لهم

أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شقف الإطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأسرتي جميعاً

ثم إلى كل من علمني حرفاً وأصبح سنا برقه يضيء الطريق أمامي .

## الشكر والعرفان

عملاً بقول المصطفى صلى الله عليه وسلم ( من لا يشكر الناس لا يشكر الله فلك الحمد ولك الشكر أولاً وأخيراً يا الله ) .

ثم نقدم شكرنا لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا إلى كل من أشعل شمعة في دروب علمنا ، ونشكر الأستاذ الفاضل والمربي أ. زهير أحمد علي الأستاذ العريق بكلية الدراسات التجارية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، والذي وافق وتكرم بالإشراف على هذا البحث ، والذي لم يبخل بوقته وجهده في سبيل إخراج هذا البحث بهذه الصورة ، فإننا لانجد من كلمات الشكر والتقدير مايفي بحقه .

كما نتقدم بشكرنا إلى العاملين بمكتبة كلية الدراسات التجارية ، و الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم وأعاننا على إخراج هذا البحث .

## المستخلص

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات ، هل يتمتع المراجع الداخلي لمنشآت القطاع العام بتأهيل علمي وعلمي مناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسئوليات المراجع الداخلي؟ ، كيفية المحافظة على المال العام من الضياع أو سوء الاستخدام أو الإختلاس؟، ضعف الإلمام بالقوانين واللوائح مما يؤدي إلى عدم إكتشاف الأخطاء والإنحرافات؟.

هدف البحث للتأكد من أن أقسام المراجعة الداخلية في المؤسسات تتميز بالكفاءة للقيام بدورها في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير في مؤسسات القطاع العام ، بيان مدى إلتزام المراجع الداخلي باللوائح والقوانين الخاصة بمهنة المراجعة الداخلية في المؤسسة ، توضيح الأساليب والأسباب في إرتكاب مخالفات الإختلاس والتزوير وطرق الوقاية منها ، التعرف على الطرق والأساليب المثلى التي تستخدم في المراجعة الداخلية وذلك من خلال دراسة وتحليل هذه المخالفات.

إختبر البحث الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في منشآت القطاع العام لاينتاسب مع التطور في مجال وأهداف ومسئوليات المراجع الداخلي.

الفرضية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وعمليات الإختلاس والتزوير في المال العام.

الفرضية الثالثة : إلتزام المؤسسات بقوانين ولوائح المراجعة الداخلية يقلل من حجم الإختلاس والتزوير .

إعتمد البحث على المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

توصل البحث إلى نتائج منها ، تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي ، توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية ، يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام ، منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة ، تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة ، تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.

أوصى البحث بالآتي ضرورة تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين لتمكينهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي ، يجب أن توفر الدورات التدريبية وبرامج تأهيلية لتساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية ، ضرورة وجود تطور في منشآت القطاع العام لتطوير مجال المراجعة ، ضرورة التحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة للمراجعة الداخلية وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة ، ضرورة التحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية ، ضرورة وضع قوانين وتشريعات ملزمة للمراجعين والإدارة ، ضرورة فصل المهام والواجبات الوظيفية لمساعدة المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير .

## Abstract

The problem with the search questions, do the internal auditor has the facilities of the public sector scientific and practical with appropriate rehabilitation and development in the field goals and responsibilities of the internal auditor? , How to maintain the public money from the loss, misuse or embezzlement ? , weak knowledge of the laws and regulations which leads to lack of discovery of errors and deviations?

Aim of the research to make sure that by failing audit institutions are efficient to do its part in reducing offenses of theft and fraud in the public sector enterprises, demonstrate the commitment of the internal auditor regulations and laws of the profession of internal auditing in the enterprise, to clarify the methods and reasons to commit offenses of theft, forgery and methods of prevention sections , to identify the best ways and methods that are used in internal audit and through the study and analysis of these irregularities.

Find tested the following hypotheses:

The first hypothesis: the scientific and practical training for internal references in Mhat public sector is disproportionate with the development in the field, objectives and responsibilities of the internal auditor.

The second hypothesis: There is a significant relationship between the specialist internal audit and operations of embezzlement and fraud in the public money.

The third hypothesis: institutional commitment laws and regulations of internal audit reduces the size of embezzlement and forgery.

Find relied on historical method to display the previous studies related to the search topic, deductive approach to the formulation of the problem and determine hypotheses axes, and inductive approach to test hypotheses, and descriptive and analytical approach to study the situation.

The research found the results thereof, training and qualification of internal auditors can of commitment to the ethics and behavior of the profession when the government's financial performance evaluation, provide training courses and programs of rehabilitation contributes to raising the internal audit efficiency, there are shortcomings in the areas of training and qualification of internal auditors in the public sector, public sector enterprises does the evolution commensurate with the evolution in the field of auditing, the internal audit verification of spending allocated to them in accordance with laws, legislation and budget aspects, the internal audit validates the financial statements and

review the records and accounting books in terms of installed restrictions and the statement of assets and evidence had been transmitted.

Recommended search follows the need to train and qualify the internal auditors to enable them to comply ethics and conduct of the profession when the government's financial performance evaluation, you must provide programs and rehabilitative training courses to contribute to raise the internal audit efficiency, the need for an evolution in the public sector enterprises to develop its audit, the need to check spending in ad hoc internal audit aspects in accordance with laws and regulations and the budget, the need to validate the financial statements and review the records and accounting books in terms of installed restrictions and the statement of assets and evidence supporting the need to develop laws and regulations binding for the auditors and management, the need for the tasks and job duties to assist the internal audit on the speed of the discovery of the theft and forgery separation .

## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	عنوان الموضوع
أ	الإستهلال
ب	الإهداء
ج	الشكر والعرفان
د	مستخلص البحث
و	Abstract
ح	فهرس الموضوعات
ط	فهرس الجداول
ك	فهرس الأشكال
<b>المقدمة</b>	
2	ولاً : الإطار المنهجي
5	ثانياً : الدراسات السابقة
<b>الإطار المنهجي للمراجعة الداخلية</b>	
14	المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأنواع المراجعة الداخلية.
22	المبحث الثاني : مجالات ومبررات الحاجة إلى المراجعة الداخلية.
<b>مخالفات الاختلاس والتزوير</b>	
34	المبحث الأول : مفهوم وأنواع وظروف الغش والأخطاء.
43	المبحث الثاني : مفهوم وأنواع التزوير والإختلاس.
<b>الفصل الثالث : الدراسة الميدانية</b>	
55	المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة
56	المبحث الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية
81	المبحث الثالث : إختبار الفرضيات
<b>الخاتمة</b>	
97	ولاً : النتائج
98	ثانياً : التوصيات
100	قائمة المصادر والمراجع
103	الملاحق

## فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/2/3)
58	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/3)
59	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
60	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(4/2/3)
61	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(5/2/3)
62	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(6/2/3)
65	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	(7/2/3)
66	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	(8/2/3)
67	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	(9/2/3)
68	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	(10/2/3)
69	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	(11/2/3)
70	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	(12/2/3)
71	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	(13/2/3)
72	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	(14/2/3)
73	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(15/2/3)
74	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	(16/2/3)

75	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	(17/2/3)
76	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	(18/2/3)
77	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	(19/2/3)
78	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	(20/2/3)
79	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	(21/2/3)
80	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	(22/2/3)
81	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
83	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	(2/3/3)
84	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرض الأولى	(3/3/3)
86	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	(4/3/3)
87	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	(5/3/3)
89	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرض الثانية	(6/3/3)
90	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	(7/3/3)
91	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	(8/3/3)
93	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرض الثالثة	(9/3/3)
94	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	(10/3/3)

## فهرس الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
57	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	(1/2/3)
58	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	(2/2/3)
59	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	(3/2/3)
60	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	(4/2/3)
61	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	(5/2/3)
62	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	(6/2/3)
66	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الأولى	(7/2/3)
67	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الأولى	(8/2/3)
68	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الأولى	(9/2/3)
69	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الأولى	(10/2/3)
70	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الأولى	(11/2/3)
71	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثانية	(12/2/3)
72	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثانية	(13/2/3)
73	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثانية	(14/2/3)
74	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثانية	(15/2/3)
75	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثانية	(16/2/3)

76	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى للفرضية الثالثة	(17/2/3)
77	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية للفرضية الثالثة	(18/2/3)
78	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة للفرضية الثالثة	(19/2/3)
79	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة للفرضية الثالثة	(20/2/3)
80	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة للفرضية الثالثة	(21/2/3)
85	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	(1/3/3)
89	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	(2/3/3)
93	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	(3/3/3)
94	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	(4/3/3)

## المقدمة

تشمل:

- أولاً : الإطار المنهجي .
- ثانياً : الدراسات السابقة .

# أولاً : الإطار المنهجي

## تمهيد

تعتبر المراجعة الداخلية فحص لعمليات المنظمة ودفاتها وسجلاتها ومستنداتنا بواسطة إدارة أو قسم في داخل المنظمة وهي تمثل جزء من نظام الرقابة الداخلية مهمى كانت للإدارة مهارة وقدرة ووا مكانية فهي تستطيع أن تلتزم بكافة النواحي المختلفة لنشاط أي منشأة ولايفترض في شخص المدير أن يكون خبيراً في كافة المجالات كما أن وقته وا إختصاصاته المتشعبة لاتسمح له بالملاحظة الشخصية أو المشاهدة الميدانية مدى تنفيذ سياسته بدقة . مما أوجد الحاجة الملحة لخدمات أشخاص يتوفر لديهم الكفاءة العامة والخبرة العلمية ويستمدون الإستقلالية في آرائهم ونظرتهم للإمور ليقوموا بالمراقبة والمتابعة المستمرة واليقظة البناءة بهدف مراقبة وتحسين الأداء وهؤلاء الأشخاص هم المراجعون الداخليون حيث تعتبر المراجعة الداخلية بؤرة النظام الرقابي ، وا إحدى المقومات والأدوات والرقابة العامة.

تعتبر مخالفات الإختلاس والتزوير من جرائم الإحتيال التي يتعرض لها المال العام فالإختلاس هو أخذ المال بغير وجه حق من مال الدولة أما التزوير هو إحداث تغيير في حقيقة محرر رسمي أو شبه رسمية أو إنشاء شبيه لها بطريقة غير مشروعة. وعدم تطبيق العقوبات الرادعة الشديدة أدى إلى زيادة حجم هذه الجرائم وبالتالي حجم الأموال المختلسة وحجم الضرر الذي لحق بالمال العام.

يحاول البحث الربط بين المراجعة الداخلية وتأثيرها ودورها في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير . ومما لاشك فيه أن جودة وكفاءة المراجعة الداخلية لها دور في الكشف عن مخالفات الإختلاس والتزوير . ولذلك كلما كانت المراجعة الداخلية ذات جودة وكفاءة عالية ومدى إستقلالها فإن ذلك يساعد في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير في القطاع العام.

## مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث في المحافظة على المال العام من الضياع أو سوء الإستخدام أو الإختلاس من الأهداف العامة للدولة التي لم تتحقق بالصورة المرجوة والإعتداء على المال العام في زيادة مستمرة ويأخذ أشكالاً مختلفة في الإختلاسات والتزوير والمخالفات المالية رغم وجود وحدات المراجعة الداخلية.

وتتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

1. هل يتمتع المراجع الداخلي لمنشآت القطاع العام بتأهيل علمي وعملي مناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسئوليات المراجع الداخلي؟
2. كيفية المحافظة على المال العام من الضياع أو سوء الإستخدام أو الإختلاس؟

3. ضعف الإلمام بالقوانين واللوائح مما يؤدي إلى عدم إكتشاف الأخطاء والانحرافات؟

## أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من حيث :

أولاً : الأهمية العلمية

يستفيد منه طلاب العلم بعد نشره في المجلات والمجلات العلمية.

ثانياً : الأهمية العملية

مساعدة المراجع الداخلي في عملية الكشف عن مخالفات الإختلاس والتزوير والمخالفات المالية في شركات القطاع العام.

## أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث في الآتي:

1. التأكد من أن أقسام المراجعة الداخلية في المؤسسات تتميز بالكفاءة للقيام بدورها في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير في مؤسسات القطاع العام.
2. بيان مدى إلتزام المراجع الداخلي باللوائح والقوانين الخاصة بمهنة المراجعة الداخلية في المؤسسة.
3. توضيح الأسباب والأساليب في إرتكاب مخالفات الإختلاس والتزوير وطرق الوقاية منها.
4. التعرف على الطرق والأساليب المثلى التي تستخدم في المراجعة الداخلية وذلك من خلال دراسة وتحليل هذه المخالفات.

## فرضيات البحث

يختبر البحث الفرضيات الآتية :

الفرضية الأولى : التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في مشآت القطاع العام لا يتناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسئوليات المراجع الداخلي.

الفرضية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وعمليات الإختلاس والتزوير في المال العام.

الفرضية الثالثة : إلتزام المؤسسات بقوانين ولوائح المراجعة الداخلية يقلل من حجم الإختلاس والتزوير.

## منهجية البحث

يستخدم البحث المنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث ، المنهج الإستنباطي لصياغة المشكلة وتحديد محاور الفرضيات ، والمنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث ، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة .

## حدود البحث

تتمثل حدود البحث في الآتي :

1. الحدود المكانية : ديوان المراجعة العام.
2. الحدود الزمانية : 2015م - 2016م.

## مصادر جمع البيانات

تتمثل مصادر جمع البيانات في :

المصادر الأولية : إستمارة الإستبانة.

المصادر الثانوية : الكتب والمراجع والدوريات العلمية والبحوث.

## هيكل البحث

يتكون البحث من المقدمة وتحتوى على الاطار المنهجي والدراسات السابقة وثلاث فصول، الفصل الأول يحتوى على عنوان رئيسي وعدة مباحث ويتحدث عن المراجعة الداخلية، الفصل الثاني يحتوى على عنوان رئيسي وعدة مباحث ويتحدث عن مخالفات الاختلاس والتزوير، الفصل الثالث يتناول الدراسة الميدانية ويتكون من عدة مباحث ويتحدث المبحث الأول عن نبذة تعريفية عن جهة موضع الدراسة ،المبحث الثاني يتحدث عن تحليل البيانات وأختبار الفرضيات، الخاتمة التي تحتوى على النتائج والتوصيات.

## ثانياً : الدراسات السابقة

### 1. دراسة : ماجد عبد الفتاح أحمد ، 2002م ، ( دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء في منشآت القطاع الخاص )<sup>(1)</sup>

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات : هل يتمتع المراجعون الداخليون بمنشآت القطاع الخاص بالبحث بتأهيل علمي وعملي متناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسؤوليات المراجع الداخلي؟ ، لماذا لم تتل مهنة المراجع الداخلي حظها من الانتشار الواسع في منشآت القطاع الخاص رغم التطور الكبير الذي شهدته المراجعة الداخلية على الصعيد المهني عالمياً؟ ، هل تدرك المنشآت المختلفة أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في مراقبة وتحسين أدائها؟ ، هدف البحث إلى التعريف بالمراجع الداخلي ومهامه ومواصفاته ومؤهلاته ومجالات عمله وأهمية تمتعه بالإستقلال ، تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه المراجع الداخلي في مراقبة وتحسين الأداء في المنشآت المختلفة ومن ثم خدمة الإقتصاد الوطني ، بحيث العوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية بما يساعد المراجع الداخلي على أداء عمله بجودة عالية ، تكمن الأهمية في تسليط الضوء على المراجعة الداخلية وعلى مهنة المراجع الداخلي ، يساعد على نجاح واستمرارية المنشآت عموماً ومنشآت القطاع الخاص خصوصاً نظراً لأهمية المراجع الداخلية ، يذكر على دور المراجع الداخلي في شركات القطاع الخاص بما يتوافق مع إتجاه البحث نحو خصخصة القطاع العام وتحويله إلى القطاع الخاص . إنتهج البحث في الدراسة النظرية على الكتب ومراجع ودوريات وبحوث ودراسات عربية وأجنبية والإستعانة بشبكة الإنترنت وفي الدراسة الميدانية إستطلاع آراء المهتمين بمهنة المراجع الداخلي وتصميم قائمة إستبيان .

يلاحظ أن هذه الدراسة هدفت إلى التعرف بالمراجع الداخلي ومهامه ومواصفاته ومؤهلاته ومجالات عمله وأهمية تمتعه بالإستقلال والعوامل المؤثرة في جودة المراجعة الداخلية أما الدراسة الحالية هدفت إلى بيان مدى إلتزام المراجع الداخلي باللوائح والقوانين الخاصة بالمراجعة الداخلية في المؤسسة ومعرفة مخالفات الإختلاس والتزوير وأنواعها وأسبابها وطرق الوقاية منها ، وبالتالي إتفقتا في الإهتمام بالمراجع الداخلي .

---

(<sup>1</sup>) ماجد عبد الفتاح أحمد ، دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء في منشآت القطاع الخاص ، ( صنعاء : جامعة صنعاء ، رسالة ماجستير ، منشورة ، 2002م ) .

## 2. دراسة : شرف الدين ميرغني سдал ، 2007م ( دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية ) (1)

تمثلت مشكلة البحث في مسئولية المراجع الداخلية مما ينبغي أن يؤديه من مهام المراجعة الداخلية وما يقدمه من معلومات تسهيل عمل المراجع الخارجي ، بالإضافة إلى الإختلافات بين عمل المراجع الداخلي والخارجي وأسباب تلك الإختلافات ، تمثلت أهمية البحث وتناوله دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر للمراجعة الداخلية وذلك من خلال معرفة مدى أهمية المراجعة الداخلية وتأثيرها على المراجعة الخارجية وإلغاء الضوء على عملية المراجعة الداخلية وعلاقتها بالمراجعة الخارجية ، إستخجم المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي والإستنباطي في جمع وتحليل البيانات ، هدف البحث إلى دراسة ومفهوم المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ودراسة العلاقة بينهما . توصل الباحث إلى نتائج أثبتت صحة فرضيات البحث وذلك بإعتبار المراجعة الداخلية بعنصر مهم من عناصر الرقابة الداخلية وتساعد في تقليل المخاطر بالإضافة إلى العلاقة القوية بين المراجعة الداخلية والخارجية ، أهم التوصيات تمثلت في تفعيل عمل المراجع الداخلي من خلال القيام بدوره عاملاً بضرورة وجود تنسيق بين المراجعة الداخلية وتطوير الخدمات المتعلقة بالمهنة.

يلاحظ أن هذه الدراسة تكمن أهميتها في تتلوه دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة لداخلية وذلك من خلال معرفة مدى أهمية المراجعة وتأثيرها على المراجعة الخارجية وإلغاء الضوء على عملية المراجعة الداخلية وعلاقتها بالمراجعة الخارجية ، أما الدراسة الحالية تكمن في دور المراجع الداخلي في القطاع العام دور المراجعة الداخلية في البحث عن مخالفات التزوير والإختلاس.

## 3. دراسة : عبد الرحمن محمد إدريس ، 2007م ، ( أثر كفاءة المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الخارجية ) (2)

تمثلت مشكلة البحث في التساؤلات التالية ، هل يوجد نظام مراجعة داخلية بشركة كنانة يستند على الأسس العلمية والعملية ، هل توجد إدارة فعالة للمراجعة الداخلية بشركة تتمتع بوسائل فحص وتقويم عالية الكفاءة تمكن من مواجهة المتغيرات ومواكبة التطورات ، يعتمد المراجع الخارجي لشركة سكر كنانة في تحديد نطاق إختباراته على مدى كفاءة قسم المراجعة الداخلية للشركة . هدفت هذه الدراسة إلى دراسة نظام المراجعة الداخلية بشركة سكر كنانة ، وأثر كفاءة المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الخارجية ، إستندت الدراسة على المنهج الإستنباطي لتحديد فروض الدراسة والمنهج الإستقرائي لإختبار الفروض والمنهج التاريخي لعرض الدراسات السابقة ومنهج دراسة الحالة لمعرفة أثر المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الخارجية . خرجت

---

(1) شرف الدين ميرغني سдал ، دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م ).

(2) عبد الرحمن محمد إدريس ، أثر كفاءة المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الخارجية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008م ).

الدراسة بعدة نتائج أهمها ، المراجعون الداخليون بشركة سكر كنانة تأهيلهم العامي مناسب ، فهم جميعهم من خريجي الجامعات ، ويحتاجون فقط للتدريب العملي المستمر ، قسم المراجعة الداخلية لديه الإستقلال الكافي مما أثر إيجابياً على إنتاج تقارير تتميز بالحياد والموضوعية ، قسم المراجعة يقوم بالتعاون والتنسيق مع المراجع الخارجي وذلك تماشياً مع متطلبات معايير المراجعة الداخلية ، قسم المراجعة الداخلية بالشركة في حجمه إذا ما تمت مقارنته بحجم الشركة مناسب . أوصت الدراسة بالأتي : ضرورة وضع برنامج للتدريب المستمر لموظفي قسم المراجعة الداخلية ، ضرورة إستخدام الأساليب الحديثة في المراجعة مثل المراجعة عبر الحاسب الألي ، ضرورة أن تقوم إدارة الشركة بزيادة عدد المراجعين الداخليين حتى يتم تنفيذ أكبر عدد من برامج المراجعة.

يلاحظ أن هذه الدراسة هدفت إلى دراسة نظام الرقابة الداخلية بشركة سكر كنانة وأثر كفاءة المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الخارجية تتفق أهداف هذه الدراسة مع أهداف الدراسة الحالية.

#### 4. دراسة : محمد علي سليمان ، 2007م ، ( أثر المراجعة الداخلية في جودة الرقابة على القوائم المالية ) (1)

تمثلت مشكلة البحث في دور المراجعة الداخلية الرقابي على القوائم المالية حيث أنها تعتبر أداة هامة في تحديد معاومات القوائم المالية وتكسيبها أهمية حيوية والمساعدة على تقييم مخاطر الإستثمار ، وتقييم السيولة والمرونة المالية والحكم على جودة الأرباح ، بالإضافة إلى مراقبة إيرادات ومصروفات المنشأة من خلال التأكد والتحقق من صحة الإجراءات واللوائح والأنظمة المعتمدة والممول بها في المنشأة وذلك بتنفيذ محاور المراجعة الداخلية والتي تنص عليها الهيئات والمنظمات المحاسبية المحلية والدولية ، هدف هذا البحث إلى تحليل أثر المراجعة الداخلية على الرقابة على القوائم المالية ودور المراجعة الداخلية في زيادة فعالية الرقابة على القوائم المالية من خلال تحديد الدور الذي تقوم به في التفرقة بين مراجعة القوائم المالية والخدمات الأخرى التي يقدمها المراجع ، هذا البحث يبحث في تصميم الحسابات وقواعد الإثبات فيها والعمليات والبيانات المالية ونظام المعلومات ونظام الأفراد وذلك لبيان مدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين ، توصل البحث إلى تقويم فعالية المراجعة الداخلية لابد أن تأخذ في الإعتبار الوظائف التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية إلى الفئات المختلفة في المنشآت وأن دراسة المدخل الحالي لتقويم فعالية المراجعة الداخلية الذي يعتمد على الوظائف التي تقدمها المراجعة الداخلية.

يلاحظ أن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل أثر المراجعة الداخلية على الرقابة على القوائم المالية ودور المراجعة الداخلية في زيادة فعالية الرقابة على القوائم المالية ، أما الدراسة الحالية تهدف إلى التأكد من أقسام

---

(<sup>1</sup>) محمد علي سليمان ، أثر المراجعة الداخلية في جودة الرقابة على القوائم المالية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م ).

المراجعة الداخلية في المؤسسات تتميز بالكفاءة للقيام بدورها في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير في القطاع العام وبيان مدى إلتزام المراجع الداخلي باللوائح والقوانين الخاصة بمهنة المراجعة الداخلية.

## 5. دراسة : نصر إبراهيم بشير ، 2009م ، ( دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي ) (1)

تمثلت مشكلة البحث في زيادة التلاعب بالأموال العامة بالوحدات القومية والإقتصادية بالقطاع العام وتتنوع مشكلة البحث في زيادة طرق التلاعب والإختلاس وتتبعها وسوء الإستقلال مما دعى إلى التعرف على مدى وجود المقومات الأساسية والضوابط المناسبة لزيادة درجة كفاءة مهنة المراجعة الداخلية بالسودان . هدفت الدراسة إلى تفعيل دور المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية وتعزيز فعالية ذلك الدور في الهياكل التنظيمية واللوائح الإدارية في القطاع العام ، تأهيل وفهم طبيعة المراجعة الداخلية في الرقابة على الأداء المالي للوحدات الحكومية ، إعطاء فكرة عن دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي للوحدات الحكومية قد تم إتباع المنهج الإستنباطي في تحديد مشكلة وصياغة الفروض المنطوية وإتباع المنهج الإستقرائي لإثبات الفروض وإتباع المنهج الوصفي في الإستبيان في إطار الدراسة الميدانية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج : وجود ضوابط وقوانين للمراجعة الداخلية بصورة فاعلة يؤدي إلى ترقية الأداء المالي في الوحدات الحكومية وكذلك التطبيق الفعال للوائح الإدارية والمالية يساعد في تطوير أداء المراجعة الداخلية أيضاً تفهم الإدارة العليا لدور المراجعة الداخلية الرقابي والعمل على تنفيذ ملاحظاتها يساهم في تطوير الأداء المالي للوحدات الحكومية ، وقد أوصى الباحث بعدة توصيات أهمها : ضرورة وجود لجان من قبل وزارة المالية لمتابعة تقارير المراجعة الداخلية وكذلك ضرورة قيام للمؤتمرات والسمنارات الدورية التي من شأنها أن ترفع كفاءة أداء المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية ، ضرورة التأهيل العلمي والتدريب المستمر للمراجعين لتحسين كفاءة أدائهم.

يلاحظ أن هذه الدراسة هدفت إلى تفصي دور المراجعة الداخلية وتأهيل وفهم طبيعتها وتعزيز فعاليتها في الهياكل التنظيمية واللوائح الإدارية والمالية في القطاع العام ، أما الدراسة الحالية هدفت إلى التأكد من كفاءة الأقسام الخاصة بالمراجعة الداخلية وإلتزام المراجع الداخلي باللوائح والقوانين.

## 6. دراسة : دراسة مهند النور بابكر ، 2009م ، ( دور المراجعة الداخلية في تحفيز الجودة الشاملة ) (2)

تمثلت مشكلة البحث في تحقيق المراجعة الداخلية وأهداف ومبادئ الجودة الشاملة وإمكانية تطوير أهداف ووظائف المراجعة الداخلية مما يحقق أهداف الجودة الشاملة. تمثلت أهمية البحث من خلال حاجة منشآت الأعمال لتطبيق إدارة الجودة الشاملة لمواكبة بيئة الأعمال الحديثة . هدفت الدراسة إلى توضيح أماكن

---

(1) نصر إبراهيم بشير ، دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م ).

(2) مهند النور بابكر ، دور المراجعة الداخلية في تحقيق الجودة الشاملة ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م ).

التطوير والتحديد في وظائف المراجعة الداخلية لتواكب الجودة الشاملة وبيان آخر تطبيق مبادئ الجودة الشاملة على مصداقية تقارير المراجعة الداخلية لتحقيق أهداف البحث ثم إختبار الفروض . توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها تطوير وتحديد مهام إدارة المراجعة الداخلية يحقق أهداف ومبادئ الجودة الشاملة تخطيط أعمال المراجعة الداخلية وفقاً لإحتياجات عملاء المراجعة الداخلية يحقق أهداف ومبادئ الجودة الشاملة أكثر مصداقية ، الإهتمام بتدريب العاملين في إدارة الجودة المراجعة الداخلية يزيد من كفاءتهم في تحقيق الجودة الشاملة ، الإهتمام بجودة بيئة إدارة المراجعة الداخلية يزيد من فعالية تطبيق الجودة الشاملة . أوصى البحث بعدة توصيات من أهمها يجب على شركة الوكيل لخدمات المرور العمل على تطبيق أنظمة إدارة الجودة الشاملة حتى تواكب بيئة الجودة الشاملة الأعمال الحديثة ، ضرورة العمل على عقد السمنارات والمحاضرات والبرامج التدريبية للعاملين بالشركة حيث يتعهد دور إدارة المراجعة الداخلية في ظل إدارة الجودة الشاملة ضرورة تدريب العاملين في إدارة المراجعة الداخلية على أسس ومبادئ وأهداف الجودة الشاملة.

يلاحظ أن هذه الدراسة تمثلت مشكلتها في تحقيق المراجعة الداخلية لأهداف ومبادئ الجودة الشاملة وإمكانية تطوير أهداف ووظائف المراجعة الداخلية مما يحقق أهداف الجودة الشاملة . أما الدراسة الحالية تمثلت مشكلتها في التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي المتناسب مع التطور في مهنة المراجعة الداخلية.

#### 7. دراسة : حامد عجيب دكين ، 2010م ، ( دور المراجعة الداخلية في كشف المخالفات المصرفية ) (1)

تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد حدوث المخالفات المصرفية رغم وجود إدارة مراجعة داخلية داخل التنظيم كما أنها لم تقوم بالدور المنوط بها الذي يعد من حدوث المخالفات المصرفية وذلك بغرض المحافظة على حقوق المودعين والمساهمين من الضياع أو سوء الإستخدام أو الإختلاس . يهدف البحث إلى بيان مفهوم المراجعة الداخلية وأهدافها وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية ووجودها في ظل البنية المصرفية للبيانات وكذلك مفهوم المخالفات المصرفية أنواعها وأسبابها وطرف الوقاية منها ودورها في كشف المخالفات المصرفية ودراسة دور المراجعة الداخلية في كشف المخالفات المصرفية وذلك بغرض إبراز دور المراجع الداخلي والتعرف على الطرق والأساليب المثلى التي تستخدم في المراجعة الداخلية كذلك من خلال دراسة وتحليل المخالفات المصرفية التي تؤثر على أداء البنك ، إعمدت الدراسة على المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي والمنهج التاريخي الوصفي ، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية وأهمها أن حدوث المخالفات المصرفية تنتج من عدم وجود نظام سليم للمراجعة الداخلية وعدم تفعيل مكوناته الأساسية المتمثلة في الرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي لا بد من تفصيل دور إدارة المخاطر للحد من التعثر والإلتزام بالقوانين واللوائح والإجراءات وقانون تنظيم العمل المصرفي إستخدام التقنية الحديثة في المصارف يحد من حدوث بعض المخالفات وخاصة التي تحدث خارج الدورة المستندية ، توصلت الدراسة إلى توصيات أهمها الإهتمام بتدريب الكوادر التي تعمل

---

(1) حامد عجيب دكين ، دور المراجعة الداخلية في كشف المخالفات المصرفية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2010م ).

في إدارة المراجعة وتأهيلها أكاديمياً ، الإهتمام بتقارير المراجعة الداخلية وتكوين لجان للمراجعة من قبل مجلس الإدارة تسديد الرقابة أعمال البنوك وخاصة من البنك المركزي.

يلاحظ أن هذه الدراسة تناولت المشكلة تزايد حدوث المخالفات المصرفية رغم وجود إدارات للمراجعة الداخلية داخل التنظيم كما أنها لم تقوم بالدور المنوط بها الذي يعد من حدوث المخالفات المصرفية وذلك بغرض المحافظة على حقوق المودعين والمساهمين من الضياع أو سوء الإستخدام أو الإختلاس ، أما الدراسة الحالية تناولت مشكلة المحافظة على المال العام من الضياع أو الإستقلال أو الإختلاس وأيضاً الإلمام بالقوانين واللوائح مما يؤدي إلى عدم ارتكاب الإخطاء والإنحرافات.

**8. دراسة : زين العابدين عبد الباقي الطيب ، 2011م ، ( دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي ) (1)**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن هنالك غياب شبه كامل لأنظمة المراجعة الداخلية في الشركات السودانية ، ركود وبدء العمل بالمنشآت نتيجة لتقصير بعض الأطراف الغير محاسبة مما يترتب عليه عدم الكفاءة في الأداء المالي لهذه المؤسسات ، عدم الخبرة الكافية لدى المراجعين في شركات القطاع العام وبالتالي لابد من وجود دورات تدريبية وتأهيلية كما هدف البحث إلى قياس أثر نظام الرقابة الداخلية بالمنشآت في تحسين الأداء المالي ، دراسة نظم الرقابة الداخلية بالمنشآت المختلفة للتحفيز الجيد منها ونقد النظم المتساهلة ، معرفة مدى المعلومات المقدمة من الأقسام المختلفة وملائمتها والإلتزام بالأجراءات والقوانين والوائح التي لها دور فعال في تحسين الأداء المالي للشركات التجارية . إتبع البحث المنهج الإستنباطي في تحديد فروض ومشاكل البحث ، والمنهج الإستقرائي لإختبار الفروض ، المنهج التفسيري التحليلي لعرض الدراسات السابقة ودراسة الحالة . توصل البحث إلى عدد من النتائج منها ، عدم وجود فريق متخصص في عملية المراجعة الداخلية وتطبيق اللوائح والقوانين ، يلاحظ أن المراجعة الداخلية تحت الإدارة العليا ، عدم وجود تخطيط لعملية المراجعة الداخلية بصورة علمية وعملية . أهم التوصيات كانت على النحو التالي : ضرورة فصل إدارة لمراجعة الداخلية عن الإدارة العليا ، يجب وضع برنامج لعملية التخطيط على المراجعة الداخلية بصورة عملية وعلمية ، يجب الإلمام بمعرفة اللوائح والقوانين الخاصة بهذه المراجعة الداخلية والإلتزام بتنفيذها.

يلاحظ أن مشكلة هذه الدراسة تمثلت في أن هنالك غياب شبه كامل لأنظمة المراجعة الداخلية في الشركات السودانية ، ركود وبدء العمل بالمنشآت نتيجة لتقصير بعض الأطراف الغير محاسبة مما يترتب عليه عدم الكفاءة في الأداء المالي لهذه المؤسسات ، عدم الخبرة الكافية لدى المراجعين في شركات القطاع العام وبالتالي لابد من وجود دورات تدريبية وتأهيلية أما الدراسة الحالية تمثلت مشكلتها في تقييم المراجع الداخلي

---

(1) زين العابدين عبد الباقي الطيب ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م ).

بمنشأة القطاع العام بتأهيل علمي وعملي يتناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسؤوليات المراجع الداخلي ، والمحافظة على المال العام من الإختلاس والتزوير .

## 9. دراسة عمار محمد توم ، 2011م ، ( دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص ) (1)

تمثلت مشكلة البحث في أن بعض الوحدات المالية لا تستجيب لملاحظات وتوصيات المراجعة الداخلية الواردة في التقارير المدفوعة من قبل المراجعة الداخلية ويعزي ذلك إلى ضعف الإلمام بالقوانين واللوائح مما يؤدي إلى عدم إكتشاف الأخطاء والإنحرافات ، وعدم تأهيل المراجع الداخلي والفهم الصحيح للمشكلة يؤدي تأخير العمل وعدم إنجازه بالسرعة المطلوبة ، تمثلت أهداف البحث في أهمية وضرورة وجود أقسام المراجعة الداخلية بمؤسسات القطاع الخاص وعكس الدور الذي تحققه في ترقية الأداء المالي داخل الوحدات المختلفة والإطمئنان عبرها إلى دقة البيانات والمعومات المالية . إتبع الباحث المنهج التاريخي من خلال عرض الدراسات السابقة ، المنهج الإستقرائي لإختبار فرضيات البحث . توصل البحث إلى عدة نتائج منها ، المراجعة الداخلية لتحقيق هدفها في تقويم الأداء المالي يجب أن يتوفر لها قدر كافي من الإستقلالية ، لا يتوفر لموظفي المراجعة الداخلية في مرسسات القطاع الخاص الحماية الكافية ، عدم الإهتمام بالتدريب المتطور والمستمر والتأهيل المهني بكوادر المراجعة الداخلية ، عدم تطبيق معايير الأداء المهني والشخصي لمهنة المراجعة الداخلية يؤدي إلى إنحراف المراجعة الداخلية عن دورها المتوقع منها . أوصى البحث بضرورة إنشاء لجان مراجعة في الشركات حتى تتبع لها المراجعة الداخلية فهي تشكل مصدر حماية ، توفر الإستقلال الكافي للمراجعة الداخلية حتي تتمكن من القيام بدورها المتوقع منها في تقويم الأداء المالي مقومات ، ضرورة وجود لوائح لمراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع الخاص وتبصير المسؤولين والموظفين لإدارات المراجعة الداخلية في المؤسسات وذلك لدورها الإستشاري في المؤسسة ، توفير الكوادر المؤهلة والكافية لإدارات المراجعة الداخلية حتى تتمكن هذه الإدارات من القطاع بدورها.

يلاحظ أن هذه الدراسة والدراسة الحالية إنفقتا أن المشكلة تتمثل في ضعف الإلمام بالقوانين واللوائح مما يؤدي إلى عدم إكتشاف الأخطاء والإنحرافات وعدم تأهيل المراجع الداخلي والفهم الصحيح للمشكلة.

## 10. دراسة : الأمير عبد الرحمن الأمير ، 2012م ، ( دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية ) (2)

(1) عمار محمد توم ، دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م ).

(2) الأمير عبد الرحمن الأمير ، دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012م ).

تمثلت مشكلة الدراسة في مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في قطاع البنوك التجارية في ظل التطور في تطبيق التكنولوجيا هدفت الدراسة إلى صياغة إطار مفاهيمي للمراجعة الداخلية يشمل إلى جانبه التعرف بالمخاطر التشغيلية من حيث المفهوم والأهمية وكذلك القيام بدراسة تطبيقية على البنك السوداني الفرنسي للوقوف على دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية . تمثلت أهمية الدراسة من خلال حادثة الموضوع الذي تناولته من حيث الربط بين تطور دور المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر التشغيلية في القطاع المصرفي . إنتهجت الدراسة المنهج الإستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الأهداف والفروض والمنهج الإستقرائي لإختبار مدى صحة الفروض والمنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بالبحث والمنهج التحليلي الوصفي من خلال أسلوب الدراسة التطبيقية للقيام بدراسة تطبيقية على البنك السوداني الفرنسي وابتجته الدراية في عينة من العاملين بالبنك السوداني الفرنسي . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها عدم توفر المعلومات الكافية عن شخصية العميل لدى البنك يؤدي إلى زيادة نسبة التعثر في عمليات التمويل عدم أخذ الضمانات الكافية من جانب العميل عند حصوله على العمليات التمويلية يزيد من المخاطر التي يتعرض لها البنك ، بقاء الموظفين في مواقع معينة وعدم الإلتزام بالدوران الوظيفي بالنسبة للموظفين في البنك يشكل خطورة على البنك ، الإفراط في التمويل من أسباب مخاطر السيولة. أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها أخذ الضمانات الكافية من قبل العميل قبل البدء في إجراءات منح التمويل ضرورة الإلتزام بالدوران الوظيفي لعدم بقاء الموظفين في مواقع معينة لفترات طويلة ، وضع آلية لتدريب الموظفين بصورة مستمرة يزيد من الكفاءة المهنية ، الفصل بين المسئوليات وتحديدها يقلل من حالات الغش والتزوير والإختلاس.

يلاحظ أن هذه الدراسة تكمن أهميتها من خلال حادثة الموضوع الذي تناولته من حيث الربط بين تطور دور المراجعة الداخلية وتقييم المخاطر التشغيلية في القطاع المصرفي . أما الدراسة الحالية تتمثل أهميتها في كفاءة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير في القطاع العام.

## الفصل الأول

### الإطار النظري لمراجعة الداخلية

تناولت الباحثات في هذا الفصل تعريف المراجعة الداخلية ، تطور نطاق المراجعة الداخلية ، أهمية المراجعة الداخلية ، أهداف المراجعة الداخلية ، مجالات ومبررات الحاجة إلى المراجعة الداخلية ، طبيعة عمل المراجعة الداخلية ، الوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية ، تكلفة المراجعة الداخلية ، المراجعة الداخلية وماتحققه ، طريقة أداء المراجعة الداخلية ، إستقلال المراجع الداخلي ، رقابة قسم المراجعة الداخلية ، إطار عملية المراجعة الداخلية ، وظيفة المراجعة الداخلية ، تقارير المراجعة الداخلية ، وعرض ذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول : مفهوم وأهداف وأنواع المراجعة الداخلية.**

**المبحث الثاني : مجالات ومبررات الحاجة إلى المراجعة الداخلية.**

## المبحث الأول

### مفهوم وأهداف وأنواع المراجعة الداخلية

#### مقدمة

على الرغم من أن المراجعة الداخلية تمارس كوظيفة داخل التنظيمات المختلفة لعدة قرون مضت ، إلا أن الإعراف بها كمهنة حديثة قد بدأ في الإنتشار خلال الخمسين سنة الماضية فقط ، وأدى الإعتراق بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة عام 1941م ، وتتمتع مهنة المراجعة الداخلية بإحترام وثقة كل من الجهات الحكومية والتنظيمات المختلفة لما تقدمه من فحص وتقييم موضوعي بأنشطة تلك الجهات والتنظيمات (1) .

#### تعريف المراجعة الداخلية

عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المراجعة الداخلية كما يلي :

( بأنها وظيفة مستقلة داخل المنشأة تقوم بفحص وتقييم أنشطة المنشأة وتهدف إلى خدمة المنشأة ومساعدة العاملين بها على القيام بمسئولياتهم بفعالية من خلال إمدادهم بتحليل وتقييم للأنشطة التي تم فحصها وتقديم التوصيات اللازمة) (2) .

( وظيفة المراجعة الداخلية هي نشاط تقويمي مستقل يستهدف مراجعة العمليات المحاسبية والمالية وغيره باعتبارها أساساً لخدمة الإدارة وهي رقابة إدارية تختص بقياس فعالية الأدوات الرقابية الأخرى وتقويمها ) (3) .

( نشاط مستقل للتقييم داخل المنشأة يقوم على مراجعة النواحي المالية والمحاسبية والمجالات الأخرى بهدف خدمة الإدارة ، بجانب أنها رقابة إدارية تقوم بقياس وتقييم الوسائل الرقابية الأخرى ) (4) .

يقصد بالمراجعة الداخلية الفحص المنظم لعمليات المنشأة ودفاترها وسجلاتها ومستنداتها بواسطة هيئة داخلية أو مراجعين تابعين للمنشأة (5) .

---

(1) د. عبد الفتاح الصحن ، د. رزق السواقيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م ) ، ص 229.

(2) د. إبراهيم رسلان حجازي ، الإتجاهات الحديثة في المراجعة ، ( القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1987م ) ، ص 177.

(3) أ. رائد محمد عبد ربه ، المراجعة الداخلية ، ( د . ب : الجنادرية للنشر والتوزيع ، 2010م ) ، ص 46.

(4) د. منصور حامد ، الإتجاهات المعاصرة في المراجعة ، ( القاهرة : د . ن ، 1988م ) ، ص 9 .

(5) متولي حمد الجمل ، المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي ، ( القاهرة : دار النهضة العربية ، 1989م ) ، ص 35.

ويقوم بهذه المراجعة جهاز داخل المشروع والعاملين موظفون تابعون للإدارة يأترون بأوامرها ويمارسون مراجعتهم لخدماتها أساساً يهدف رفع كفاءة الأداء وتجنب الخطأ والغش والحد من الإسراف أو منعه (1).

ويمكن أن تعرف بأنها مراجعة يقوم بها شخص أو جهاز داخل المنشأة ويتبع إدارتها وينحصر إهتمام المراجعة الداخلية بمقدرة المنشأة على الإستجابة للظروف المتغيرة ومتابعة تحقيق الأهداف والسياسات المرسومة للمنشأة (2).

هي تحقيق العمليات والقيود والأنظمة الإدارية ويقوم بها داخل المنشأة فئة من الموظفين المعينين لهذا الغرض وذلك لحماية أموال المنشأة ولخدمة الإدارة (3).

هي نشاط للتأكد والنصح المستقل والموضوعي الذي يتم إجرائه لإضافة القيمة ولتحسين عمليات المنظمة ، وتساعد المنظمة على تحقيق أهدافها عن طريق الإهتمام وإستحضار مدخل منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة (4).

هي عملية داخلية تتم داخل المنشأة لمعرفة بعض موظفيها الذين تكلفهم إدارة المنشأة بالقيام بهذه المهنة.

هي وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين ، وتتناول الفحص الإنتقادي المنظم والتعميم المستمر للخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة (5).

ونستنتج من هذه التعاريف أن المراجعة الداخلية هي :

1. عملية مستقلة تقوم بفحص العمليات داخل المنشأة .
2. تقوم بواسطة هيئة داخلية أو موظفين تابعين للمنشأة .
3. تهدف إلى خدمة المنشأة ومساعدة العاملين بها للقيام بمسئولياتهم .
4. تعتبر رقابة إدارية تختص بقياس وتقييم الوسائل الرقابية الأخرى .

تعرف الباحثات أن المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المنشأة يقوم بها موظف داخل المنشأة وتهدف إلى مساعدة إدارة المنشأة على تحقيق ما تريد الوصول إليه .

(1) د. مصطفى كامل متولي ، دروس في المراجعة ، ( القاهرة : وحدة الطبع والتصوير ، 1989م ) ، ص 38.

(2) د. السيد أحمد السقا ، المراجعة الداخلية ، ( القاهرة : جامعة طنطا ، 2009م ) ، ص 3.

(3) متولي محمد الجمل ، محمد السيد الجزار ، أصول المراجعة ، ( القاهرة : مطبعة الرسالة ، 1968م ) ، ص 34.

(4) د. أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة وخدمات التأكد ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م ) ، ص 462.

(5) د. عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد السيد سرايا ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م )

## تطور نطاق المراجعة الداخلية

تطورت المراجعة الداخلية من مجرد نشاط يستخدم ويطبق نفس ممارسات وإجراءات المراجعة الخارجية المحدودة بالنصوص القانونية وبالنواحي المحاسبية إلى نشاط مستقل يتضمن العديد من الأساليب والإتجاهات الإدارية . ولقد مر هذا التطور في أربعة مراحل متداخلة ومتراطة هي المراجعة المالية ، مراجعة النظم ، المراجعة الإدارية والمراجعة الإجتماعية .

### 1. المراجعة المالية

كانت المراجعة الداخلية تهدف في بداية الأمر إلى تحقيق أهداف مشابهة لأهداف المراجعة الخارجية ، وكانت تقصر إهتمامها على إكتشاف الأخطاء والغش والتأكد من مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية .

في سبيل تحقيق هذا الهدف يلجأ المراجع الداخلي إلى تنفيذ برنامج لمراجعة النواحي المالية والمحاسبية ، ويطلق على ذلك المراجعة المالية . وتهتم المراجعة المالية بفحص وإختبار السجلات المحاسبية والقوائم المالية وتحقيق عناصر المركز المالي .

### 2. مراجعة النظم

النظام هو مجموعة من العناصر ترتبط ببعضها ، وتعمل معاً لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف . ويتكون من عدة أجزاء أو نظم فرعية . يهتم المراجع بتحديد حدود النظام حتى يستطيع تكوين رأي عن مدى تحقيق النظام لأهدافه وذلك بالإضافة إلى التأكد من وجود رقابة شاملة على النظام تشمل كل النواحي لعمليات النظام وأنظمتها الفرعية .

وإذا إقتنع المراجع الداخلي بالنظام الموضوع من خلال دراسته وفحصه لوصف النظام من خلال المقابلات الشخصية مع العاملين به ، فإن الخطوة التالية هي القيام بإختبارات الإلتزام ( يطلق عليها إختبارات النظام ) .

وإذا أوضحت هذه الإختبارات وجود تغيرات أو نقاط ضعف في النظام فإن الخطوة التالية هي قيام المراجع بإختبارات الموسعة ( يطلق عليها إختبارات نقاط الضعف في النظام ) (1) .

### 3. المراجعة الإدارية

تتجاهل المراجعة المالية ومراجعة النظم التساؤلات المتعلقة بما إذا كانت موارد المنشأة يتم إستخدامها بصورة إقتصادية وكفاءة أم لا . كما تتجاهل أيضاً الفعالية في تحقيق أهداف المنشأة .

(1) د. إبراهيم رسلان حجازي ، الإتجاهات الحديثة في المراجعة ، ( القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1987م ) ، ص ص 182

ويعرف المعهد البريطاني للإدارة المراجعة الإدارية بأنها : فحص وتقييم منظم وشامل وبناء للممارسات والطرق الإدارية يتم بواسطة شخص خارجي مستقل . وتشمل المراجعة الإدارية كل نشاط من أنشطة الإدارة ، وتهدف إلى التحقق من إستخدام الإدارة لموارد المنشأة أفضل إستخدام إقتصادي ممكن لإنتاج أكبر قدر من الإنتاج في أقصر وقت ممكن وبما يتفق مع الأهداف المحددة ، ويقدم المراجع الإداري نتائج مراجعته وتوصياته للإدارة حتى تقوم بإتخاذ الإجراءات اللازمة التي تؤدي إلى زيادة كفاءة وربحية المنشأة.

#### 4. المراجعة الإجتماعية

تهدف المراجعة الإجتماعية إلى التأكد من أن المنشأة تعطي إهتماماً كافياً لمسئوليتها الإجتماعية تجاه أولئك الذين يتأثرون بصورة مباشرة أو غير مباشرة ببيئتها وقراراتها ومن أن المنشأة توازن بين تلك المجالات والأهداف الأخرى التقليدية.

يمكن أن تقوم جهة خارجية بالمراجعة الإجتماعية ، كما يمكن أن يقوم بها المراجع الداخلي ، وإذا تضمنت خطط المنشأة إهتماماً بالمسئولية الإجتماعية فإن على المراجع الداخلي أن يقوم بفحص وتقييم مدى قيام المنشأة بالوفاء بالتزاماتها الإجتماعية كجزء من دوره في مساعدة الإدارة والمنشأة<sup>(1)</sup> .

تستنتج الباحثات أن نطاق المراجعة الداخلية قد تطور ومر بعدة مراحل منذ أن كانت موجودة نشاط يستخدم ويطبق بغير إجراءات وممارسات المراجعة الخارجية إلى نشاط مستقل بذاته يشمل العديد من الأساليب والإتجاهات الإدارية.

#### أهمية المراجعة الداخلية

في الأونة الأخيرة إزدادت أهمية المراجعة الداخلية وذلك لعدة عوامل زادت من أهميتها وهي :

##### 1. كبر حجم المشروعات وتغقد عملياتها

أدى ظهور شركات المساهمة إلى كبر حجم الشركات وإفصال الإدارة عن الملكية مما أدى إلى عدم قدرة إدارة المشروعات على الإلمام بكافة الأشياء عن هذه المشروعات وبالتالي استوجب إستخدام نظام رقابة داخلية وحتى تطمئن الإدارة على سلامة نظم الرقابة الداخلية كان لا بد من وجود المراجعة الداخلية التي تعمل على تقييم كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

##### 2. التناثر الجغرافي للعمليات وتزايد نطاق المليات الدولية

مع كبر المشروعات تم إنشاء فروع كثيرة في مناطق متباعدة أدى ذلك إلى إرسال المراجع الداخلي لمراجعة أعمال هذه الفروع وقد أطلق على هذا المراجع ( المراجع المتجول ) لمتابعة مدى إلتزام العاملين بالسياسات الإدارية وإقتراح التعديلات.

(1) إبراهيم رسلان حجازي ، مرجع سابق ، ص ص 179 ، 180.

وبنجاح المراجع المتجول في أداء المهام كان له أثر كبير في نشأة المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية وفي إتساع نطاق وتزايد أهميتها.

كما يعد الإتجاه نحو إستخدام المراجعة الداخلية على النطاق الدولي ظاهرة حديثة نسبياً ، فبظهور الشركات متعددة الجنسية ترتب عليها زيادة أعباء الإدارة مع زيادة حجم النشاط وأدى ذلك إلى تزايد حاجة الإدارة إلى مراقبة هذه العمليات بطريقة سليمة.

### 3. لامركزية الإدارة

أدى كبر حجم المشروعات وإِنباء فروع لها متباعدة جغرافياً إلى أن فوضت الإدارة العليا المركزية بعض السلطات إلى مديري هذه الفروع ويتم تقييم أداء هذه الفروع وحتى تتأكد الإدارة العليا من إتزام هؤلاء المديرين بالسياسات المرسومة ، إستخدمت الإدارة العليا المراجع الداخلي في ذلك<sup>(1)</sup>.

### 4. التوسع في إحتياجات الإدارة

نجد أن الإدارة هي العميل الرئيسي لقسم المراجعة الداخلية وهي التي تحدد الخدمات التي تحتاجها من قسم المراجعة الداخلية وعلى إدارة المراجعة الداخلية توفير تلك الإحتياجات.

ويرى معهد المراجعين الداخليين في المملكة المتحدة أنه يوجد طلب جديد يعكس تغير كبير في روح المراجعة الداخلية وممارساتها من تركيزها على الجانب المالي إلى إهتمام واسع بتحليل مخاطر الأعمال الحرجة.

ويرى أحد الكتاب أن وظيفة المراجعة الداخلية التقليدية أصبحت جزءاً من مسؤوليات المراجع الداخلي ولذلك يجب على المراجعين الداخليين التوسع في الخدمات التي تقدم للإدارة.

### 5. التحول إلى المراجعة الإختيارية

مع كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها لم يعد المراجع الخارجي يقوم بمراجعة كافة العمليات ( المراجعة الكاملة ) ولكنه بدأ يتحول إلى المراجعة الإختيارية وهي مراجعة عينة تمثل المجموع ويفترض أنها تمثل مجتمع العمليات ، وعلى ذلك لابد في ظل إختيارات المعاينة أن يتوفر نظام رقابة داخلي فعال.

ويعتبر من أهم ركائز نظام الرقابة الداخلية الفعال هو وجود مراجعة داخلية بالمنشأة وعلى ذلك فإنه من الناحية العملية كان لازماً تواجد المراجعة الداخلية بالمنشأة.

### 6. تطور مفهوم الرقابة الداخلية

الرقابة الداخلية هي عملية تتخذها هيئات متعددة وهي مجلس الإدارة ، والإدارة ، والأفراد الآخرون ، ويتم تصميمها للحصول على تأكيد مفعول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التالية :

أ. معقولية التحديد المالي.

ب. كفاءة وفاعلية العمليات.

(<sup>1</sup>) أ. د. ثنائى على القباني ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، ( القاهرة : الدار الجامعية ، 2006م ) ، ص

ج. الإلتزام باللوائح والتشريعات والنظم السارية.

وتتكون الرقابة الداخلية من خمسة عناصر متداخلة وهي (1) :

1. بيئة الرقابة .
2. تقييم المخاطر .
3. أنشطة الرقابة .
4. المعلومات والاتصالات .
5. المتابعة .

نستنتج أن للمراجع الداخلية أهمية كبيرة في كل المجالات المستخدمة فيها وقد إزدادت أهميتها في الأونة الأخيرة لعدة عوامل تم ذكرها سابقاً .

### أهداف المراجعة الداخلية

تتمثل أهداف المراجعة الداخلية في (2) :

### أولاً :متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها

لاشك أن من الواجبات على عاتق إدارة المراجعة الداخلية للمنشأة متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة والتأكد من مدى مطابقة التنفيذ العملي لهذه الخطط والسياسات هو مرسوم أو مخطط لها أصلاً .  
يجب أن يصاحب متابعة التنفيذ والتقييم إقتراحات بناءة تهدف إلى كفاية أكبر لهذه الخطط والسياسات المرسومة وما قد يبينه التطبيق العملي لعدد من التغيرات تؤدي إلى وقوع الإسراف أو الضياع لحقوق المشروع.  
ويمكن التجاوز لنشاط إدارة المراجعة في هذا الصدد فيما يلي :

1. التأكد من تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة والإجراءات التنفيذية الموضوعه لها في الحدود التي خططت أو رسمت لها .
2. إطلاع الهيئات المسؤولة بالمشروع عن مدى مساعدة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة .
3. التأكد من عدم وجود أي مخالفة أو عدم تنفيذ ما تقتضي به نصوص التشريعات والقرارات واللوائح التي تصدرها الدولة أو أجهزة الرقابة المختلفة .

ثانياً : حماية أموال المنشأة أو موجوداتها :

---

(1) أ. د. ثناء علي القباني ، مرجع سابق ، ص ص 19 ، 20 .

(2) د. متولي محمد الجمل ، د. عبد المنعم محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص 145 ، 146 .

إن نشاط إدارة المراجعة الداخلية يجب أن يمتد بعد ذلك إلى نوع من النشاط الوقائي وهذا النشاط له نواحي متعددة ، منها حماية أصول المنشأة من أي ضياع على العمليات النقدية وعمليات المخزون كما يقصد به ضرورة التأكد من حصول المنشأة على كل الأصول يتقرر لها حق الملكية من عدم إرتباط المنشأة بأي إلتزام أو خلق حقوق الغير مالم يكن هناك إعتقاد بذلك من الجهة المسؤولة مالم يكن هنالك مبرر قوي لنشأة هذه الإلتزامات في زمة المنشأة.

ثالثاً : هدف الحماية

زكزت وظيفة المراجعة الداخلية عند نشأتها على تحقيق هدف الحماية من خلال القيام بأعمال الفحص والمطابقة لما تم فوراً وتحديد مدى إتفاقية مع أو إختلافه عن المقاييس الموضوعة ضد الخطأ والغش . وترتبط أعمال الفحص والمطابقة هذه بأداء طبقة الإدارة الدنيا في الهيكل التنظيمي ، وهي بطبيعتها تتناول الأداء الماضي وعلى هذا فأن قبول كل من الإدارة العليا والإدارة الدنيا في التنظيم للأعمال التي تستهدف تنفيذ هدف الحماية يرجع إلى :

1. أن هدف الحماية يرجع إلى المنشأة التاريخية أو وظيفة المراجعة الداخلية إذ أن فحص الأداء الماضي أسهل كثيراً من تقييم أحداث مستقبلية.
2. أن تحقيق هدف الحماية يعتمد على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وكلاهما من صنع الإدارة ومسئوليتها.
3. تحقيق هدف الحماية من خلال المراجعة المالية وبواسطة المحاسبين قد إكتسب الشرعية لأنهارتبط باريخياً بنشأة المحاسبة المالية.

رابعاً : هدف البناء

يتحقق هدف البناء من خلال إقتراح وظيفة المراجعة الداخلية للعلاج والتوصيات نتيجة الفحص والتقييم وبصفة خاصة أثناء عمليات مراجعة الأنشطة فإن المراجع الداخلي يواجه بمعارضة الإدارة الوسطى ولدنيا في التنظيم ، وذلك لأن المراجع الداخلي عند قيامه بوظيفة مراجعة العمليات يقوم لمراجعة وتقييم مدى تطابق العمل الإداري مع النظام أي تقييم عمل الإدارة ذاته فإذا وجد المراجع خطأ ما في العملية الإدارية فإنه يرجع تقديره عن الخطأ في إدارة هذا النشاط ، ولهذا فإن مجال الإدارة الوسطى والدنيا غالباً ما يعارضون قيام المراجع الداخلي بهذه المهمة ضمن وظيفته<sup>(1)</sup> .

خامساً : التأكد من صحة وسلامة المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات الإداري للمنشأة.

سادساً : تقييم كفاءة الإداء فيما يتعلق بالمهام التي كلف العاملون بالقيام بها.

(1) أ. رائد محمد عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 48 ، 49 .

سابعاً : تقديم التوصيات اللازمة لتحسين الخطط والسياسات والإجراءات (1).

ثامناً : التحقق من دقة البيانات المحاسبية وتحليلها

التحول الذي طرأ على أساليب الإدارة ، فمن إدارة مباشرة عن طريق الإتصال الشخصي إلى إدارة تعتمد اعتماداً كبيراً في رسم خطط وسياساتها ومتابعة تنفيذها عن طريق الإستعانة بالأرقام والبيانات المحاسبية .وقد ألغى هذا التحول أساليب الإدارة عبثاً كبيراً على إدارة المراجعة الداخلية ممثلاً في ضرورة ترديد الهيئات الإدارية المختلفة ببيانات المحاسبة دقيقة خالية من أي خطأ أو تحريف أو تعديل أو تلاعب .

تاسعاً : رفع الكفاية عن طريق التدريب

هي أسمى ما تهدف إليه المراجعة الداخلية في المشروع ولما كان بمشروعات الأعمال التي سيباشرونها وتفهمهم بطبيعة هذه الأعمال عن طريق البرامج التدريبية التي تنظمها إدارة شؤون الأفراد بالمشروع ، سيكون له أثر فعال في رفع الكفاية ، كفاية هؤلاء العاملين (2).

نستنتج أن أهداف المراجعة الداخلية متعددة على حسب ماترغب الإدارة في تحقيقه والوصول إليه .

---

(1) أ. أحمد محمد نور ، مرجع سابق ، ص 191.

(2) متولي محمد الجعلي ، د. عبد المنعم محمد عبد المنعم ، مرجع سابق ، ص ص 146 ، 147.

## المبحث الثاني

### مجالات ومبررات الحاجة إلى المراجعة الداخلية

تم إدراك الحاجة إلى المراجعة الداخلية في كل من الولايات المتحدة وكندا منذ وقت طويل وفي الولايات المتحدة وعقب تعرض عدد من الشركات الأمريكية للفشل والإفلاس ، حمل القانون عام 1977م إدارة الشركات المساهمة مسئولية وجود نظم رقابة داخلية ملائمة ، وأكد هذا التطور على الحاجة إلى مراجعة فعالة ضمن وجود نظم رقالة داخلية فعالة . ورغم تباطؤ تطور المراجعة الداخلية في المملكة المتحدة ، عن أمريكا الشمالية على أنها الآن معروفة كأداة إدارية مهمة تسهم بفعالية أكبر في تنفيذ سياسات الشركة وتحقيق أهداف الإدارة.

ويتطلب تحقيق فعالية المراجعة الداخلية أن تكون مستقلة عن العمليات التي تخضع للفحص والمراجعة ولكن من المتوقع أن تتصح الإدارة وترشدها عن طريق تحسين الأداء التنظيمي وهذا يتطلب أهمية إعطاء المراجع الداخلي حق الملاحظة ، وعمل الإستقصاءات له يعبر عن رأيه ويقدم توصياته إلا أنه لا ينبغي أن تكون له أي سلطة لعمل تغييرات من أي نوع يعتبر العنصر الرئيسي في دور المراجع الداخلي هو تأكيد ملائمة الرقابة الداخلية للإدارة وفعاليتها ، وفي حالة عدم ملائمتها أو فعاليتها يقدم المراجع توصياته بالتحسينات الممكنة التي تساعد في تحقيق أهداف المنشأة وعلى ذلك فإن المراجعة الداخلية أداة تحسين لا تقدر بمال لتعزيز محاولات الإدارة عن طريق تحسين نوعية الرقابة ، وفيما يلي أمثلة تبين الحاجة إلى المراجعة الداخلية<sup>(1)</sup>:

#### 1. منع وتقليل الأخطاء

تحتاج الإدارة معاومات موثوق بها لمراقبة الأداء بشكل مستمر في نطاق مجالات مسؤولياتها وأخطاء معالجة المعلومات وتجميعها أو التقدير عنها سوف يقلل من مصداقيتها وينقص منفعتها ، كما تؤدي إلى رقابة غير فعلة ، وبالتالي تكون الحاجة إلى تقليل الأخطاء وتتبع تكرارها لا بد منها . وقد تحدث الأخطاء بسبب الإنحراف عن نظم الشركة وقواعدها بسبب فشل سياسات الفحص ، مثل هذه قد تحدث بسبب الإهمال أو الفحص غير الملائم.

#### 2. إستبعاد أسباب الإسراف والضياع

يتحدد نجاح الإدارة على ضوء أدائها في إنجاز الأهداف المحددة بوضوح ويعتبر تحقيق أقصى ربح هو الهدف النهائي في تنظيمات قطاع الأعمال.

(1) د. السيد أحمد السقا ، مرجع سابق ، ص ص 18 ، 19.

بينما يعتبر تحقيق الإستقلال الأمتثل للموارد هو الهدف الرئيسي في تنظيمات القطاع العام . وفي جميع الأحوال ستؤدي أسباب الإسراف والضياع إلى عدم كفاءة الأداء وينشأ الإسراف والضياع بسبب نقص أدوات الرقابة . ويمكن أن ينشأ الإسراف والضياع بسبب :

1. الضعف التنظيمي عندما لاتتم مقابلة المسائلة المحاسبية مع السلطة أو مقابلة المهارات بالأعمال والواجبات .

2. ضعف جودة القرارات بسبب عدم معقولية الرقابة .

3. عدم الإستخدام الكفاء للموارد في حالة عدم ملائمة تخطيط وتنسيق عمليات المنشأة .

4. المغالاة في تكاليف التوظيف بسبب إهمال الحوافز وعدم وضوح وملائمة الإشراف والتوجيه .

5. إنكماش المخزون أو تقليصه بسبب الإهمال .

3. الحاجة إلى رقابة موثوق بها

قد تضعف عملية إعداد التقارير هذه إلى قدرات إدارية غير صحيحة وبالتالي تكون هناك حاجة مفصلة لمواجهة تحديات التغيير ، لتحقيق المصدقية والمسئولية والرقابة للمعاومات المستخدمة أساساً لإتخاذ القرارات الإدارية. وهذا هو الدور الرئيسي للمراجعة الداخلية ، كما أن منع فشل الرقابة وتحديد الأخطاء وتصحيح مواطن الضعف في التقدير ، كلها عوامل تساعد الإدارة على إدارة شؤون المنشأة بشكل أكثر فعالية وعلى الإستخدام الكفاء للموارد .

4. الإلتزام بالقوانين

يفرض التشريع عبء متزايد بدأً من الإلتزامات القانونية على جميع المشآت مثل الإلتزامات الضريبية وإلتزامات حماية البيئة ، وإلتزامات تجاه الجمهور والعملاء والمساهمين ، وتتحمل إدارة الشركة مسئولية الوفاء بهذه الإلتزامات ويتعين أن تكون قادرة على وضع نظم الرقابة الداخلية تصمن الإلتزام بالقوانين والنظم الموضوعة (1) .

ويعتبر ذلك دوراً رئيسياً أخذ للمراجعة الداخلية يتصمن فحص ملائمة مثل هذه النظم الرقابية وفعاليتها ، وسوف يكشف هذا الفحص عن الحاجة إلى التمويل ، وعن مواطن الضعف أو الفجوات ، كما أنه سوف يعطي الإدارة تأكيداً مناسباً بمدى الإلتزام بالقوانين .

وفي مجالات الإلتزام بالقوانين قد يكون المراجع الخارجي مطلوباً ليقوم بفحص مماثل .

5. منع الغش والمخالفات

تؤدي العيوب الأخلاقية في شخص القائمين على السلطة أو على رعاية مواردها إلى وجود الأخطاء والمخالفات ، وتعتبر المراجعة الداخلية رادعاً للإلحراقاب الخلقية ونقص الثقة ، إذ من المفترض أن تعتبر توفير المراجعين الداخليين جزءاً من جدار الثقة في الشركة ، وتقوم إستفسارات المراجعة على إفتراض مسبق أنه لا يحدث نقض للثقة عن طريق التواطؤ أو غيره ، كما يجب أن يتجنب المراجعون الداخليون أفتراض الغش والتلاعب ، مثل هذا الإتجاه قد يدمر مصداقيتهم من كل شخص في كل

(1) د. السيد أحمد السقا ، مرجع سابق ، ص ص 20 ، 21 .

شخص في موضع الثقة ، ومع ذلك فإن كل مراجع داخلي عليه أن يكون يقظاً في جميع الأوقات لإحتمالات حدوث المخالفات .

#### 6. المنافع والمسئوليات

تحتاج الإدارة العليا معرفة مدى فهم سياساتها ومنها بعضها في التنظيم ككل ، ومدى الوفاء بالالتزامات القانونية ، وكما كان التنظيم أكثر تعقيداً إزدادت الحاجة إلى هذا التأكيد ، إن نوعية القرارات الإدارية لتحديد الرخاء المستقبلي سوف تعكس مسئولية التقارير المالية المحتمل أن تكون ذات مخزى كما أنها تكون مضللة .

على المراجع الداخلي تكوين الأحكام والإداء المتعلقة بسلامة هيكل الرقابة الداخلية وفعاليتها ، وسوف يتوقع المراجع الداخلي مساءلة الإدارة عن إعتماها على أي ضمان أو تأكيد يعطي لها ، وبالمثل فإن مقترحات وتوصيات التغيير قد تكون لها آثار مهمة وذات مخزى ، إلا أنها تكون ممكنة وعلى المراجع الداخلي أن يوصل نفسه وأن يتوقع صعوبات عند توجيهها إلى الإدارات المعين والمسئولة (1) .

#### طبيعة عمل المراجعة الداخلية

تهتم المراجعة الداخلية بتعزيز الإهتمام على فحص الانظمة المحاسبية والرقابية والسياسات الإدارية المرسومة بقصد التأكد من تنفيذ تلك السياسات حسب الخطط الموضوعة وهي بهذا الشكل تختلف عن المراجعة الخارجية إذ أن المراقب الخارجي يركز إهتمامه على فحص عناصر المركز المالي وعناصر نتيجة الأعمال ، وهذا لا يمنع عن وجود تشابه بين عمل المراجع الخارجي والداخلي ، مثل :

1. فحص نظام الضبط الداخلي
2. فحص ومراجعة السجلات والقوائم المحاسبية
3. تحقيق الأصول والخصوم
4. الملاحظة والإستفسار وإعداد المقارنات الإحصائية والمقاييس الأخرى الضرورية (2) .

#### الوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية

ينبغي أن يكون الوضع التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية كافياً يصح بإيجاز مسؤولياته .

ويعتبر الوضع التنظيمي للمراجعة الداخلية أمراً جوهرياً إذ يلعب دوراً رئيسياً في مقدرة المراجعة الداخلية على إنجاز أهدافها ، أي أن على وظيفة المراجعة الداخلية .

#### تكلفة المراجعة الداخلية

---

(1) د. السيد أحمد السقا ، مرجع سابق ، ص ص 22 - 24 .

(2) د. منصور حامد ، مرجع سابق ، ص 11 .

التكلفة إلى حد كبير تكون دالة في الحجم وتتكون من العناصر التالية:

1. المرتبات وما في حكمها
2. نفقات السفر والإقامة
3. التجهيزات الإدارية
4. المصروفات الإدارية والمكتبية
5. الأعباء الإدارية الرئيسية ( وقود ، إضاءة ، تدفئة ، خدمات الحاسوب ) .

إن أعباء تبرير التكلفة قد يتعدد عن طريق تخصص تكاليف المراجعة الداخلية بإعتبارها عبئاً على وحدات التشغيل التي تخضع للفحص والمراجعة وربما تتبع ذلك الجهة أو القسم محل الفحص والمراجعة الفرصة لتقويم الخدمات المقدمة في مقابل عن المراجعة والبدل هو محاولة قياس الخسائر المحتملية بسبب النظم الضعيفة<sup>(1)</sup> .

### المراجعة الداخلية وماتحققه

إن الغرض الرئيسي للمراجعة الداخلية هو مساعدة جميع أعضاء إدارة المشروع على تأدية وظيفتهم بطريقة فعالة عن طريق إمدادهم بتحليل موضوعية للبيانات المعروضة عليهم وتقارير دقيقة وصحيحة عن نشاط المشروع والشمول في العمل من صفات عمل المراجعة الداخلية من حيث الرقابة وفي سبيل أخلاء مسئوليتها.

ويمكن أن تشمل أعمال المراجعة الداخلية:

1. فحص وتقييم قوة تطبيق الرقابة المالية والمحاسبية والنواحي التشغيلية في المشروع.
2. تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل مسئولياتهم.
3. التأكد من التمشي مع الخطط والسياسات والإجراءات داخل المشروع ومدى الإلتزام بها.
4. التحقق من وجود حماية كافية لإصول المشروع ضد الفقد والدقة والتلف ومايتبع ذلك من خسارة للمشروع.
5. الحكم على إمكانية الإعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية التي تتولد داخل المشروع.

### طريقة أداء المراجعة الداخلية

تختلف طريقة أداء المراجع الداخلي تبعاً لإختلاف طبيعة نشاط المنشأة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها والنظام الإداري الذي تدير عليه إدارتها إلا أن هنالك عناصر مشتركة في أداء المراجعة:

التحقيق ، التحليل ، الإلتزام ، التقييم ، التقدير .

(1) أ. رائد محمد عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 113 – 119 .

## التحقيق

ويهدف التحقيق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية والمستندية وسلامة التوجيه المحاسبي وجمع الأدلة والقوانين التي تثبت صدق ماتتضمنته السجلات وما يترتب عليه من أمانة البيانات المحاسبية وإمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات ويستلزم التحقيق التفريق بين الخصائص حيث أن مدة أي إستنتاج تتوقف عن مدى إعتماده على الحقائق وطبقاً لذلك فإن التحقق يختص أساساً بالعمليات والحسابات ويعتبر عاملاً مشتركاً بين المراجعة الداخلية والخارجية إلا أنه يتم تفصيلاً ومستمرّاً على المدى العام فالمراجع الداخلي يستطيع مراجعة جميع عمليات البيع والشراء والنقدية أولاً بأول مع مراجعة المخزون بصفة مستمرة بينما يعتمد المراجع الخارجي على عينات فقط (1).

## التحليل

ويقصد بالتحليل الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والحسابات والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب إجراء المقارنات والربط بين العلاقات مثل الربط بين الإستثمار وعائده بنسبة إجمالي الربح إلى المبيعات بنسبة بند المصروفات إلى المبيعات وإجمالي الربح وكذلك التمعن بقصد إكتشاف الأمور الشاذة مثل وجود مبلغ دائن في حساب أصل ويرتبط التحليل بالتحقيق وليس هنالك حد فاصل بينهما.

## الإلتزام

ويقصد به الإلتزام بالسياسات الإدارية المرسومة وأدله العمليات وفقاً للطرق والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الإنضباط بالتنظيم فقد يتم التوصل إلى نتائج مرضية ومع ذلك تهتم الإدارة بمعرفة ماذا كانت هذه النتائج قد تحققت فعلاً من خلال الممارسة المصرح بها وبما يتمشى مع السياسات يتعين عليه زيادة للمواقع من وقت إلى آخر وعدم الإعتماد على الآخرين كما أن إدارة المراجعة الداخلية لا تقصر على المحاسبين والمراجعين وإنما يمكن أن تزود بقوانين وغيرهم.

## التقييم

وهو التقدير الشخصي الواعي من مدى كفاية وفعالية وإقتصادية السياسات والإجراءات التي تدير عليها الشركة ومالديها من تسهيلات وأفراد بقصد ترشيد الأداء وتطويره ويقتضي التقييم تجميع البيانات والمعلومات وتقصي الحقائق والإستبانة بأداء المسؤولين وإقتراحاتهم مع تقييم هذه الأداء والإقتراحات.

## التقدير

(1) د. عبد الفتاح محمد الصحن ، د. محمد السيد سرايا ، مرجع سابق ، ص ص 187 - 191.

يبرز التقدير الذي يقدم المراجع الداخلي المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات . ويفضل عرض التقدير على المسئول عن النشاط محل الفحص لتجنب تسوية الحقائق أو سوء تقدير عن بعض الأمور وتنبؤ قدرة المراجع الداخلي على الغرض الواعي والواضح لنتائج ما قام به من فحص وتقصي (1).

### إستقلال المراجع الداخلي

يعتبر إستقلال المراجع الداخلي أحد المعايير الهامة للمراجعة ، ويعتبر هذا المعيار ضرورياً لكفاءة تنفيذ برنامج المراجعة ولكن كيف يتسنى تحقيق هذا الإستقلال للمراجع الداخلي وهو موظف بالمشروع يقدم خدماته للإدارة.

أنه في ظل العلاقة الوظيفية للمراجع الداخلي لا يمكن أن يتحقق له الإستقلال الكامل ومن ثم يتحول الأمر إلى محاولة تحقيق نوع من الإستقلال في الوضع التنظيمي للمراجع الداخلي بالنسبة للإدارات والأقسام بالمشروع ، والوضع الأمثل هو أن يتبع المراجع الداخلي تنظيم الإدارة العليا للشركة فمثلاً في مجلس الإدارة ويترتب على ذلك أماكن تناول نشاط لكل الإدارات والأقسام وعملها .

ومن مقتضيات ذلك أن يكون المراجع الداخلي بعيداً عن وضع السياسة والإجراءات وإعداد السجلات أو الإرتباطات أو أي عمل تنفيذي آخر يكون من الطيفي أن يتولى مراجعته وتقييمه فيما بعد ، وفي ظل هذا الوضع يقدم المراجع تقاريره لمجلس الإدارة أو معالجة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة (2).

تستنتج الباحثات أن لإستقلال المراجع الداخلي أهمية لأنه معيار ضروري للكفاءة وتنفيذ برنامج المراجعة حتى يتسق له إعداد تقريره ويقدمه لمجلس الإدارة.

### رقابة قسم المراجعة الداخلية

ماهية رقابة أعمال المراجعة الداخلية وطبيعتها

يحتاج رئيس المراجعة الداخلية إلى تنفيذ نظام الرقابة لضمان المنفعة الفعالة للخطط السنوية وفقاً للائحة المراجعة الداخلية التي وافقت عليها إدارة المنظمة وينبغي توضيح وتوثيق أي إنحرافات عن الخطة بشكل تام ، وكما هو الحال بالنسبة للمهام الإدارية الأخرى فإن درجة النجاح المحقق يعتمد على التعويض وأجلة الإثبات ، بل أيضاً ما أن يكون قادراً على بمبادرة متخصصة منه وان يمارسها حكماً هروساً وناضجاً عند تفسير أدلة الإثبات التي قام بجمعها .

(1) د. عبد الفتاح محمد الصحن ، د. محمد السيد سرايا ، مرجع سابق ، ص ص 192 ، 193 .

(2) المرجع سابق ، ص 193 .

إن مهمة الإدارة أن تقوم بتوفير الإطار الذي يسعى فيه كل مراجع للمساهمة بشكل تام في الإتجار الناتج لأهداف العشرية عند تنفيذ خطة المراجعة المتفق عليها.

وتتضمن هذه المهمة تدبير أفراد المراجعين الملائمين وإستقطابهم وتوجيه عملية تطويرهم وتدريبهم على العمل وترميم بالفعل المخصص لنظم وتفرغ على للإلتزام الصادق بإعتراف الفريق ، وبالتالي فإنه من الضروري مراقبة الأداء وتوفير التوجيه والتشجيع الملائم للأفراد ، وتعتبر أكثر نظم الرقابة فعالية تلك النظم التي تمكن المراجعين من قياس أدائهم مقارنة بالأهداف والمعايير المقررة سلفاً .

ويتضمن توجيه خدمة المراجعة الداخلية في المنظمات الكبيرة مايلي:

1 تدبير الأفراد الملائمين وإستقطابهم ، ينبغي أن يكون لدى المراجعين الداخلين:

أ. الإحساس الجيد بالمسئولية ، والقدرة على العمل والمبادأة والثقة في تكوين أحكامه.  
ب الذكاء في الإدراك ، والتقييم بأن يعمل كل مراجع داخلي وفقاً لخطة مسبقة خصيصاً لبذل قدراته كاملاً .

ج. الفضولية والرغبة الكبيرة في التعليم ، الحساسية بالنسب لوجهات نظر ومواقف الآخرين.

د. الذكاء والإدراك والتقديم السريع لتعقييدات النظم والطرق والأساليب.

هـ. المهارات الشخصية الداخلية خاصة القدرة على الإتصال<sup>(1)</sup>.

2. تطوير الأفراد ، وذلك بأن يعمل كل مراجع داخلي وفقاً لخطة صححة لبذل قدراته كاملاً .

3. مراقبة الأداء ، وذلك من خلال إمساك سجل للقسم بين أداء كل مراجع مقارنة بالمعايير المحددة سلفاً وتوضيح مدى التقدم وفقاً للخطة.

4. التحفيز ، ويعكس ذلك جودة الإدارة أكثر من أن يمثل وظيفة إدارية منفصلة ويعتمد على التنفي<sup>1</sup> القوي على مايلي:

أ. القيادة ، التوجيه الفعال لخدمة المراجعة الداخلية مع أهداف واضحة مع التوجيه والتشجيع والإدراك السليم بالعمل الجيد.

ب. روح الفريق ، يتطلب نجاح الفريق الكفاء المراجعين الداخلين ، التمتع بالصفات الأساسية والضرورية باعتبارها فريقاً مطالباً بالوفاء بمعايير مهنية للخدمات التي يقدمها.

ج. المسئولية ، تبنى المسائلة المحاسبية الأفراد المراجعين على أحكام رواتبهم في النتائج التي توصل إليها بعد الفحص.

د. الرضا الوظيفي ، يوفر العمل القيم والمهم المتمتع خبرات معينة مفيدة والمجموعات جيدة لأفراد المراجعين لتحقيق الرضا الوظيفي<sup>(2)</sup>.

(1) د. السيد أحمد السقا ، مرجع سابق ، ص 24.

(2) أ. رائد محمد عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 50 ، 54.

## إطار عملية المراجعة الداخلية

يمكن تقييم نشاط المراجعة الداخلية بحسب طبيعة العمليات إلى أربعة أقسام تحدد إطار المراجعة الداخلية.

### مكونات أو أجزاء نشاط المراجعة الداخلية

تتمثل في الآتي :

1. مراجعة مالية

2. مراجعة الألتزام

3. المراجعة التشغيلية

4. مراجعة نظم المعلومات

1. المراجعة المالية

تتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في الفحص والمراجعة للجوانب الحالية ونظم الضبط والرقابة في المنشأة ، وتتركز إهتمامات المراجع الداخلي في التأكد من توفى احماية الكافية للأصول والسجلات والعمل على إكتشاف ومنع الأخطاء والمخالفات.

2. مراجعة الألتزام

تتمثل في النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي لمراجعة الإلتزام بالمتطلبات النظامية والقانونية وأيضاً ضمان الإلتزام بالسياسات والإجراءات التي ترسمها الإدارة ومجلس المديرية.

3. المراجعة التشغيلية

وهي إمتداد للمراجعة الداخلية لتشمل مراجعة الأنشطة والسياسات والإجراءات والعمليات للتحقق من كفايتها وإنتظامها وذلك بهدف مراجعتها وإعداد التقدير وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة.

4. مراجعة نظم المعلومات

تتمثل في ذلك النشاط الذي يقوم به المراجع الداخلي في المنشأة التي تتبع نظم الحاسوب بالإضافة إلى الفعالية الفنية للنظم الإلكترونية.

5. وظيفة المراجعة الداخلية

أصبحت وظيفة المراجعة الداخلية من الوظائف المهمة لأغراض الرقابة المساءلة المحاسبية ، وبالتالي أصبح من الضروري التعرف على العوامل المحددة لفعالية وظيفة المراجعة الداخلية<sup>(1)</sup>.

يقصد بها مقدرتها على تحقيق الأهداف المنوطة بها وتعتمد فعالية وظيفة المراجعة على العوامل الأربعة التالية :

(1) رائد محمد عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 142 ، 143.

1. تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية

2. تفويض السلطة للمراجع الداخلي

3. إستقلال المراجع الداخلي

4. توفير الموارد اللازمة لوظيفة المراجعة الداخلية

1. تحديد أهداف واضحة للمراجعة الداخلية

يجب أن تقوم الإدارة بتحديد أهداف واضحة لوظيفة المراجعة الداخلية عند إنشائها مع أخذ المخاطر المفترضة في إعتبار وسوق محدد هذه الأهداف نطاق وظيفة المراجعة الداخلية الذي ينبغي تحديده في دستور وظيفة المراجعة الداخلية أهداف وطبيعة المراجعة الداخلية قد تتضمن السعي نحو الضمان أو التأكد لأي مما يلي أو كلها :

أ. دقة السجلات

ب. منع الضياع وتقليل إرتكاب الأخطاء والمخالفات

ج. الإلتزام بإجراءات الرقابة

د. الإلتزام بسياسة المنشأة وأهدافها

هـ. مسئولية إعداد التقارير للإدارة

و. سلامة نظم الرقابة وفعاليتها

ز. الإقتصاد والكفاية والفعالية لعمليات المنشأة

2. تفويض السلطة للمراجع الداخلي

تفويض السلطة داخل التنظيم أمر ضروري للقيام بالعمل وإجازة وتفويض السلطة الذي يعتمد على المهارة والمعرفة والخبرة والأداء يعد ضرورياً للوفاء بالمسئوليات الوظيفية ، ويحتاج المراجعون الداخليون إلى تفويض السلطة لمباشرة أعمالهم ، ومقابلة أفراد التنظيم وفحص المستندات ، وملاحظة العمليات من أجل جمع الأدلة للإثبات وعالماً مايفوض مجلس الإدارة السلطة للمراجع الداخلي ويصدق عليها.

3. إستقلال المراجع الداخلي

ينبغي أن يتمتع المراجع الداخلي بالإستقلال على أساس الوضع التنظيمي وعلى أساس الموضوعية التي تمكنه من الأداء السليم لواجباته ، ولكن تخدم المراجعة الداخلية هدف البناء ينبغي أن تكون وعزلهم أحكامها غير محتجزة.

شروط إستقلال المراجع الداخلي

1. يجب أن ترتفع المكانة التنظيمية للمراجع الداخلي وأن يتبع الإدارة العليا

2. ينبغي أن يخطر المراجع الداخلي بالتأييد الكامل من الإدارة في كل القطاعات

3. يجب أن يكون تعيين رئيس إدارة المراجعة الداخلية وعزله من إختصاصات المدير العام أو لجنة

المراجعة

4. يجب أن يكون تعيين أعضاء إدارة المراجعة الداخلية وعزلهم من إختصاص رئيس إدارة المراجعة الداخلية
5. يجب أن يتم للمراجع الداخلي بالإستقلال وقادراً على وضع الأحكام وإبداء الرأي بدون تحيز.
6. يجب أن يكون لمدير المراجعة الداخلية حرية تحديد أولويات وظيفة المراجعة الداخلية بالتشاور مع المدير العام أو لجنة المراجعة
7. يجب أن يتحدد المراجع الداخلي من تعارض المصالح الناشئة عن العلاقات المعنية أو الشخصية أو مع الجهة أو مصلحة في مجالات تخضع للمراجعة<sup>(1)</sup>.

### تقارير المراجعة الداخلية

يعتبر إعداد وإصدار تقرير المراجعة الداخلية أكثر جوانب العملية الكلية للمراجعة الداخلية ، فالتقارير وسيلة أفراد عديدين داخل الشركة وخارجها لتقديم عمل المراجع الداخلي وتقدير مساهمته ورغم أن التقرير الفعال يعتمد على نوعية العمل المراجعي الفعلي إلا أن العمل المراجعي الجيد يمكن أن يحيطه التقرير الرديء عنه لذا فإن إعداد التقارير يمثل أحد الأهتمامات الرئيسية للمراجعين الداخليين عند كل المستويات خاصة المراجع الرئيسي أو العام الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن فعالية برنامج المراجعة الداخلية ، يؤدي تقرير المراجعة الداخلية عدة وظائف مهمة للمراجع ولالإدارة وهذه الوظائف ينبغي أن تؤخذ بعين الإعتبار عند إتجاز العمل المراجعي ، وعند تحديد كيفية كتابة تقرير المراجعة ، وتعرض فيما يلي هذه الوظائف :

1. أداة لتلخيص نتائج المراجعة : يستخدم التقدير لتلخيص أدلة الإثبات المتحصل عليها أثناء المراجعة مع عرض الفحص ، وهكذا فإن التقدير يمثل المحصلة النهائية للعمل المراجعي.
2. أداة للإفصاح وتوفير المعلومات : يزود التقرير المنظمة بتلخيص للمجالات التي تحتاج إلى تحسين ، وبالتالي يمكن أن ينظر للتقرير بوصفه أداة لتوفير المعلومات للإدارة عن عمليات المنظمة ، وأيضاً أداة لتقويم الأداء والإفصاح عن مواطن القوة ومواطن الضعف فيه وإمكانات تحسينها.
3. إطار للإجراءات الإدارية الصحيحة : بغرض التقدير بتوصيات المراجع والإجراءات التي يجب أن تتخذ في الإدارة ، وفي ضوء الظروف التي يفصح عنها التقرير وتحديد الأسباب تستخدم التوصيات إطاراً لإجراءات تصحيح أوجه القصور وتحسين الأداة ، أيضاً يستخدم التقرير مرجعاً لأستعراض المجالات الأخرى في المنظمة وفي متابعة إجراء التصحيح.
4. أداة للتوضيح وتفسير وجهات نظر الجهة أو الإدارة محل الفحص فقد ترغب الجهة محل الفحص في عرض وجهة نظرها في القضايا التي لاتوافق عليها ، هذا التوضيح مع تعليق المراجع يساعد في إبراز هذه القضايا أمام الإدارة وتوفير أساس سليم للتوصل إلى إجراء بيان الإجراءات الصحيحة والمطلوبة.

(1) أ. رائد محمد عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 55 - 63.

تتطلب إرشادات المراجعة الصادرة من معهد المراجعين الداخليين ضرورة رفع التقارير دورياً للإدارة وإلى مجلس المديرين ، كما ينبغي أن تقارن هذه التقارير ببعضها:

1. إنجاز أهداف القسم وجدول العمل المراجعي

2. النفقات مع الموازنات المالية مع بيان أسباب الإنحرافات وبيان الإجراءات التي أنجزت أو المطلوبة.

وتعتبر تقارير المراجعة أساسية الرقابة الإدارية الفعالة فهي تشكل السجل الدائم والموثوق به بعمل المراجع والنتائج المدعومة بتفاصيل النتائج والتوصيات وينبغي أن تصادق التقارير على القضايا التي توثقت مع الإدارة المسؤولة في نهاية عملية المراجعة وتستخدم أداة لتحديد الإجراءات المطلوبة لأغراض المتابعة بواسطة المراجعين اللاحقين، أيضاً ينبغي أن تحيط التقارير بالأطراف الأخرى المهمة التي قد يكون لها بعض السلطة في التأثير على الإجراء الذي يجب أن تتخذه الإدارة المسؤولة<sup>(1)</sup>.

---

(1) أ. رائد محمد عبد ربه ، مرجع سابق ، ص ص 144 - 146.

## الفصل الثاني

### مخالفات الاختلاس والتزوير

تناول الباحثات في هذا الفصل الغش ، مفهوم وأنواع وظروف وعوامل خطر ، الأخطاء مفهومها وأسباب حدوثها وأنواعها ومواطن ومجالات إرتباطها ، التزوير مفهومه وأنواعه ، مفهوم التزييف ، الإحتيال مفهومه وتصنيفاته وعناصره ، الفساد مفهومه وعناصره وعوامله ، الإختلاس مفهومه وأركانه وطرقه ، السرقة مفهومها وأركانها وأنواعها وعقوباتها. وعرض ذلك من خلال المباحث التالية:

**المبحث الأول : مفهوم وأنواع وظروف الغش والأخطاء.**

**المبحث الثاني : مفهوم وأنواع التزوير والإختلاس.**

## المبحث الأول

### مفهوم وأنواع وظروف الغش والاختفاء

أوضحت قصة الغش الكلاسيكية المعروفة بإسم Mckesson-Robbins أن الغش في القوائم المالية ليست شيئاً جديداً ، وعلى أثر تلك الفضيحة إستجابة مهنة المراجعة عن طريق تحديد المعايير الرسمية الأولى الخاصة بإجراءات المراجعة ، حيث تطلبت تلك المعايير المصادقة على حسابات المدينين وملاحظة الجدد ، وقد ضمنت أيضاً المعايير إستناداً عن مسؤوليات المراجع عن إكتشاف الغش . وبالإستجابة إلى مزيد من الغش في الوقت الحالي ، تطورت المعايير للتعامل مع تقدير مخاطر الغش واكتشافه ، لذلك فمن الأهمية مناقشة مسؤولية لمراجع عن الغش فضلاً عن تحديد المجالات الرئيسية لمخاطر الحدوث بالإضافة إلى الضوابط الرقابية لمنع ذلك الغش وتحديد إجراءات المراجعة الخاصة بإكتشافه.

### أنواع الغش

على الرغم من الغش يعتبر مفهوم قانوني واسع ، إلا أن الغش في ظل سياغ أدبيات مراجعة القوائم المالية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن التحريف العددي في القوائم المالية ، ويتمثل النوعين الرئيسيين للغش في التقدير المالي الإحتياطي بالإضافة إلى إختلاس الأصول والذين يرتبطان بمسؤوليات المراجعة عن اكتشاف التعريفات الجوهرية<sup>(1)</sup>.

#### 1. التقرير المالي الإحتياطي

يعرف التقرير المالي الإحتياطي بأنه عبارة عن التحريف العمدي أو حذف قيم أو إفصاحات بنية خداع أو تضليل المستخدمين المعنيين ، وعلى الرغم من أن معظم حالات التقرير الحالي الإحتياطي تتضمن مغالاة في تحديد قيم الأصول والدخل أو إستبعاد الإلتزامات والمصروفات لمحاولة المغالاة في تحديد قيمة الدخل ، إلا أن من المهم الذكر بأن الشركات غالباً ما تقدم قيمة الدخل بشكل مدروس على سبيل المثال الشركات التي لاتطرح أسهمها للتداول بالبورصة قد تقدم دخلها عن عمر تكون عندها الأرباح مرتفعة ويطلق على تلك الممارسة تمهيد الدخل أو إدارة الأرباح.

#### إسلوب تمهيد الدخل

قد يعرف بإسلوب تخفيض تقلبات في الدخل كنمط من أسلوب إدارة الأرباح بعرض أن آلية لإرتفاعات أو الإلتخفاضات التي تظهر في الدخل ، وتتمثل أحد أساليب تمهيد الدخل في تخفيض تسوية المخزون والأصول الأخرى لأحج الشركات التي يتم الإستحواز عليها بشكل يترتب عليه أرباح مرتفعة عندما تتم

(<sup>1</sup>) أ. د. أمين السيد أحمد لطفي ، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد ، (الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م )

الأصول لاحقاً ، وقد تقوم الشركات بشكل مدروس أيضاً بالمغالاة في إحتياطات تقادم المخزون ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في فترات الأرباح المرتفعة.  
ومن المعلوم أنه عن طريق إستخدام الكيانات ذات الغرض الخاص يمكن للشركات الام أن تزيد من الدفع المالي ( الديون ، والعوائد على الأصول ضمن أي إلتزام بإظهار تلك الديون مع إظهار الديون المتعلقة بها في الكيان ذات الغرض الخاص مقابل فائدة.

## 2. إختلاس الأصول

يمثل أختلاس الأصول الغش الذي يتضمن سرقة أصول المنشأة أو عادة ما يتم إستخدام مصطلح إختلاس للإشادة إلى الشركة المرتبطة بالموظفين والأطراف الداخلية الأخرى بالشركة وعلى سبيل المثال يقدر الغش المعتمد على أحد الشركات من أن الشركة تفقد 6% من إيراداتها في المتوسط نتيجة الغش ، وعادة ما يتم إرتكاب إختلاس الأصول عند المستويات الدنيا في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفي بعض الحالات الجديرة بالذكر مع ذلك تتورط الإدارة العليا بسرقة أصول الشركة ، فإن الإختلاس المرتبط بالإدارة العليا يمكن أن تتضمن أسلوب تمهيدات قيمة كبيرة<sup>(1)</sup>.

## ظروف الغش

توجد ثلاثة ظروف للغش تنشأ من التقدير المالي الإحتياطي وإختلاس الأصول تتمثل في الآتي:

### 1. الحوافز أو الضغوط

قد يكون للإدارة أو العاملين الآخرين حوافز أو ضغوط لإرتكاب الغش.

### 2. الفرص

حيث توفر الظروف الفرص لإرتكاب الإدارة أو الموظفين للغش.

### 3. الإتجاهات أو التبرير

يوجد إتجاه أو طبيعة أو مجموعة من القيم الأخلاقية تسمح للإدارة أو العاملين بإرتكاب تصرف غير أمين ، أو قد يكونون في بيئة تفرص ضغط كاف يجعلهم يخطئون أو يبررون إرتكابهم لذلك التصرف غير الأمين.

## عوامل مخاطر الغش

يتمثل الإعتبار الأساسي للمراجع عند إكتشاف الغش في تحديد العوامل التي تزيد من مخاطر الغش ، تلك العوامل يشار إليها بعوامل مخاطر الغش.

### 1. الحوافز أو الضغوط

(1) أ.د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 271 - 274.

يتمثل الحافز الوقائع للشركات للتلاعب في إعداد عرض القوائم المالية في وجود هبوط في التوقعات المالية للشركة ، حيث قد يهدد الإنخفاض في الأرباح قدرة الشركة في الحصول على التمويل والإستمرار في مزاوله النشاط ، وقد تتلاعب الشركات أيضاً في الأرباح للوفاء بتنبئات المحللين أو للوفاء بمقاييس مرجعية على سبيل المثال في بعض الحالات قد تتلاعب الإدارة في الأرباح لمجرد الإحتفاظ بشهرتها وسبقها<sup>(1)</sup>.

## 2. الفرص

من المحتمل أن تتعرض القوائم لكافة الشركات للتلاعب ، ومع ذلك فإن مخاطر التقدير المالي الإحتياطي تكون أكبر في الصناعات التي تتميز بالأحكام الذاتية والتقديرات الجوهرية وعلى سبيل المثال فإن تقييم المخزون قد يخضع لمخاطر تحريف أكثر للشركات التي تتزايد الفرص الخاصة بالتحريف إذا ماكان هناك معدل دوران في موظفي من المجاسبة أو وجود مواطن ضعف أخرى في عمليات تشغيل المحاسبة والمعلومات.

## 3. الإتجاهات أو التبرير

يتمثل إتجاه الإدارة العليات تجاه التقرير المالي في عامل المخاطرة الحرج عند تقرير أحتمال وجود قوائم مالية إحتيالية.

## عوامل المخاطرة لإختلاس الأصول

يتم تطبيق نفس ظروف مثلث الغش الثلاثة على إختلاس الأصول ومع ذلك فعند تقدير عوامل المخاطر يتم وضع تركيز أكبر على الحوافز الفردية والمرحلة الخاصة بالتبرير.

## 1. الحوافز أو الضغوط

تتمثل الضغوط المالية حافز شائع للعاملين الذين يقومون بإختلاس الإصول حيث يمكن للعاملين الذين عليهم إلتزامات مالية متزايدة أو الذين لديهم مشاكل مع المغامرة وسؤ إستعمال الموارد المحددة أن يقومون بالترقية للوفاء بالإحتياجات المالية الخاصة أو الشخصية أو أي متطلبات أخرى لهم.

## 2. الفرص

توجد الفرص التي تهيئ للسرقة والإختلاس في كل الشركات ، مع ذلك فإن تلك الفرص تكون أكبر في الشركات التي تتميز بوجود مالية للأصول إلى النقدية أو مع الخزون و الأصول القيمة ولاسيما إذا كانت تلك الأصول صغيرة أو قابلة للنقل بسهولة.

## 3. الإتجاهات أو التبرير

(1) أ. د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 274 - 276.

يمكن أن يسمح إتجاه الإدارة تجاه ضوابط الرقابة والسلوك الأخلاقي للعاملين والمديرين أن تبرير سرقة لأصول ، فإذا لجأت الإدارة لغش العملاء من خلال البضائع والمبيعات فإنهم يمكنهم الشعور بأنه من المقبول أن يتصرفون بتعين الطريقة عن طريق الغش في المصروفات أو التقارير<sup>(1)</sup>.

## الأخطاء

إن احتمال وجود أخطاء بالمستندات والسجلات المحاسبية أمر بديهي يرجع السبب فيه إلى المراحل المتعددة التي تمر بعمليات تدهاً من التسويق وإنتهاء بالقوائم المالية النهائية ، وإلى تنقل هذه البيانات بين أيدي كثيرة تقوم بالتسجيل ، والترحيل وللتصيد وإعداد ميزان المراجعة ، وإجراء التسويات الجبرية ، وعرض نتائج العمليات المتعددة في الحسابات الختامية والقوائم المالية الأخرى<sup>(2)</sup>.

## مفهوم الخطأ وأسباب حدوثه

يقصد بالخطأ وفقاً لما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم 240 أنه تحريقات غير مقصودة في البيانات المالية ، بما في ذلك حذف مبالغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها ، أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير خاطئ للحقائق ، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الإعراف أو التصنيف أو الغرض أو الإفصاح.

وترجع أسباب حدوث الأخطاء المحاسبية إلى مجموعة من العوامل منها:

- أ. الفصل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، والتي قد تحدث عند أليات العمليات أو تسجيلها أو ترحيلها أو تبويبها.
- ب. الإهمال والسهو والتقصير من موظفي قسم المحاسبة أو ضبط العمل أو من قبل الموظف قليل العيوب.
- ت. الأحكام الخاطئة التي يصدرها المحاسبون والإدارة ، والتي تساعد في حدوث مثل هذه الأخطاء<sup>(3)</sup>.

بالإضافة إلى هذه الأسباب هناك أسباب أخرى لإرتكال الأخطاء وخاصة المعتمد منها وهي:

1. الرغبة في بعض موجودات المشروع
2. محاولة تغطية عجز الخزينة أو إختلاس سابق
3. محاولة الإدارة التأثير على القوائم المالية بحيث تخدم أغراضاً معينة.
4. محاولة التهرب من الضرائب.

(1) أ. د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 276 - 281.

(2) أ. د. عبد الوهاب نصر علي ، مسئولية مراجع الحسابات من كشف الغش والفساد وغسيل الأموال ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2011م ) ، ص 270.

(3) أ. د. خالد أمين عبد الله ، علم التدقيق ، ( القاهرة : دار وائل للنشر ، 2000م ) ، ص 51.

## أنواع الأخطاء

تتمثل أنواع الأخطاء في الآتي<sup>(1)</sup> :

### 1. أخطاء حذف أو سهو

وهي الناتجة عن عدم إثبات عملية بأكملها أو أحد طرفيها بدفاتر القيد الأولية ، أو عدم ترحيل طرفي العملية أو أحدهما إلى حساباتها الخاصة بدفتر الأستاذ أو دفاتر الأستاذ المساعدة ، والسهو أو الحذف الكامل للقيد لايؤثر على ميزان المراجعة مما يجعل إكتشافه صعباً ، ولكن هذا لايعني استحالة إكتشاف خطأ حذف كلي فالمراجعة المستندية وإسلوب المقارنات مع السنوات السابقة وإسلوب المصادقات قد تكشفه لنا .

أما السهو أو الحذف الجزئي ، فمن الطبيعي أن يكون إكتشافه سهلاً لما يترتب عليه من عدم توازن ميزان المراجعة وإِن مراجعة عملية الترحيل كفيلة بإكتشاف مثل هذا الخطأ .

### 2. أخطاء إرتكابية

وهي التي تنشأ بسبب إرتكاب الخطأ في العمليات الحسابية من جمع أو طرح أو ضرب أو نتيجة خطأ في الترحيل أو ترصيد الحسابات والأخطاء الإرتكابية قد تكون معتمدة مثل إضافة أسماء وهمية إلى قوائم إجور العمال ، أو ترحيل مبالغ واردة من عميل إلى حساب عميل آخر بناء على إتفاق سابق بين الموظف المختص وهذا العميل وقد تكون غير متعمدة كالخطأ الحسابي في جمع إحدى اليوميات الفرعية المساعدة كيومية المبيعات أو المشتريات أو الخطأ الحسابي الذي قد يحدث إعداد الموظف لفواتير أوقسايم البيع .

ولاشك أن وجود نظام سليم لمراقبة الداخلية وإستخدام اللآلات الحاسبة يقلل من حدوث هذه الأخطاء .

### 3. اخطاء فنية

وهي تلك الأخطاء الناتجة عن خطأ في تطبيق المبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها ، ومن هنا جاءت تسميتها أحيانا بالأخطاء في المبادئ وقد تنشأ هذه الأخطاء عن جهل أو عدم دراية من قبل موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المعارف عليها ، وهذه الأخطاء لاتؤثر على رقم الربح النهائي للمشروع ، كثر حيل مصروف إيرادي إلى حساب إيرادي آخر خلاف الحساب الصحيح مثل ترحيل الأحمور إلى حساب الإيجار ولكن قد يؤثر بعضها على ربحية المشروع ومن الأمثلة الشائعة على هذا النوع الأخير الخلط بين المصروفات الإيرادية والرأسمالية ، كإعتبار مصروفات بياض المباني مصروفاً رأسمالياً .

وتعتبر الأخطاء الفنية من الخطورة بمكان بسبب تأثيرها على المركز المالي للمشروع ، ونتيجة أعماله ، ومن هنا على المدقق أن يبذل العناية التامة للتأكد من إنتقائها ، وذلك عند قيامه

(1) أ. د. خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص ص 52 - 54 .

بالتدقيق المستندي للعمليات ، وإن خير معين له هذا درايبته التامة وخبرته الأكبر بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها .

#### 4. أخطاء متكافئة أو معوضة

ويقصد بها تلك الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها أي أن الخطأ في بعضها يمحو أثر الخطأ في البعض الآخر أو يعوضه ، وهكذا فإنها لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة ، مما يجعل إكتشافها صعباً ، ولا تتأتى للمدقق إلا إذا بذل عناية تامة في التدقيق المستندي والحسابي وقد يدل تكرار مثل هذه الأخطاء على عدم مناته وسلامة النظام المحاسبي المتبع في المشروع .

أما من حيث تأثير هذا النوع من الأخطاء على نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي ، فيعتمد ذلك على طبيعة الحسابات التي إرتكبت فيها الأخطاء المتكافئة ، فإذا كان التكافؤ بين خطئين في ذات الحساب فإن الخطأ لا يؤثر على نتائج أعمال المشروع المعني أو مركزه المالي<sup>(1)</sup> .

#### 5. أخطاء كتابية

وهي ناشئة عن خطأ في القيد أو الترحيل ، ومنها ما يؤه على توازن ميزان المراجعة ومنها ما لا يؤثر إطلاقاً .

ويمكن تقسيم هذه الأخطاء إلى أخطاء قابلة للإكتشاف تلقائياً وغير قابلة للإكتشاف تلقائياً أو الإفصاح عن نفسها أما النوع الأول فهي تلك الأخطاء التي تظهر بسهولة نتيجة القيام بالتدقيق الداخلي أو الخارجي ، وبعد ذلك إلى إتباع المشروع لأنظمة أو سياسات معينة ومن الأخطاء التي تكشفها عمليات التدقيق الداخلي بالمشروع تلك الفروق التي بلغت النظر إلى وجودها عملاء أو موردي المشروع عند إرسال مصادقات دورية لهم بأرصدة حساباتهم مع المنشأة وفقد تقييد مبالغ دارة من عميل معين لحساب عميل آخر سهواً ، ولا يتم كشف هذا الخطأ سواء بالحسابات الإجمالية أو بميزان المراجعة وإنما يتم إكتشافه عند إعتراض العملاء على الحركة الواردة بكشوف الحسابات المرسله لهم ، وعندها يجري التصحيح اللازم .

أما الأخطاء غير الكاشفة عن نفسها ، فهي التي لا تظهر تلقائياً من خلال عمليات الموازنة الحسابية المعتادة كإستخدام ميزان المراجعة والحسابات الإجمالية والمصادقات وماشابه ، وكذلك يمكن تقسيم هذه الأخطاء إلى عمدية وغير عمدية أما الأخطاء العمدية هي تلك التي ترتكب عن قصد أو تصميم سابق بقصد الغش والإختلاس ، أو لتغطية غش أو إختلاس أو بقصد إخفاء حقيقة المشروع عن طريق التلاعب بالبيانات المضمنة في القوائم والحسابات الختامية هذا النوع من الأخطاء هو الذي نعينه بلفظ غش تفصيلاً فيما بعد .

أما الأخطاء غير العمدية فهي التي لا ترتكب عمداً أو بناء على تصميم سابق وإنما تقع بسبب جهل وعدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمشروع بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو بسبب التقصير

(1) أ.د. خالد أمين عبدالله ، مرجع سابق ، ص ص 54 - 56 .

والإهمال في اداء أعمالهم ومما لاشك فيه فإن الأخطاء العمدية أشد خطورة على المشروع من غير العمدية وذلك لما لها من كبير الأثر على القوائم المالية.

### مواطن الأخطاء والغش ومجالات إرتكابها

تمر البيانات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسية في الدورة المحاسبية وتعتبر هذه المراحل مواطن إرتكاب الخطأ والغش وفيها تقع مجالات متعددة لإرتكابها وهذه المراحل هي :

1. مرحلة إثبات العمليات وتنقسم إلى ثلاثة أنواع<sup>(1)</sup>:

أ. التحليل غير السليم للعمليات

قد يخطئ المحاسب عن عمد أو عن طريق الخطأ في تحليل العملية إلى طرفيها المدين والدائن في توجيهها إلى غير حساباتها الصحيحة.

ب. حذف عمليات كان يجب تقيدها

ومن الأمثلة البازرة على هذا عدم إدراج بضاعة معينة ضمن المخزون السلعي في نهاية العام بالرغم من وصول فاتورة المورد.

ج. إدراج عمليات كان يجب حذفها

تغلب على هذا العمل صفة العمد وسبق الإصدار والتصميم لتحقيق هدف معين ، ويندر أن ينشأ عن جهل المحاسب المفوض في التمييز بين عمليات الفترات المالية المختلفة ، ومن الأمثلة على هذا المجال ماتلجأ إليه بعض المؤسسات من تسجيل القبوضات التي تحدث في بداية الفترة المالية التالية ضمن مقبوضات الفترة المالية السابقة.

2. مرحلة التجميع والترحيل

هذه هي مرحلة الأعمال الكتابية والحسابية المتضمنة للترحيل من اليومية إلى الأستاذ وترصيد الحسابات وإعداد قوائم الجدد والكشوف التفصيلية أو حتى عند إعداد موازين المراجعة وإحتساب الإستهلاكات والديون المعدومة وغير ذلك . ومن الطبيعي أن تكون هذه العمليات عرضة للخطأ.

3. مرحلة إعداد وتحضير القوائم المالية النهائية

وفي هذه المرحلة الأخيرة التي تمر بها البيانات المحاسبية تكون فرص حدوث أو إرتكاب الأخطاء والغش متعددة منها<sup>(2)</sup> :

أ. إدراج مبالغ أو قيم أو المبالغ غير سليمة في حالة تضخم الموجودات أو إظهار أرباح غير محققة بقائمة نتيجة الأعمال.

(1) أ.د. خالد أمين عبدالله ، مرجع سابق ، ص ص 56 - 60.

(2) المرجع السابق ، ص ص 60 ، 61.

ب. حذف بعض البنود أو المبالغ من القوائم المالية كما في حالة عدم إدراج بعض الإلتزامات بقيمتها الحقيقية أو إسقاطها كلياً .

ج. إعطاء وصف غير صحيح أو كاف لبعض بنود القوائم المالية ، وهذا يؤدي إلى عدم تعبير هذه القوائم التعبير الصحيح عن واقع المشروع ومن الأمثلة على هذا إدراج أصول ثابتة ضمن مجموعة الأصول المتداولة بهدف أظهر مال عامل غير عادي.

د. عدم الإفصاح عن كل العوامل المؤثرة على المركز المالي في تذييل أو ملحق لها أن لم يكن ضمن بنودها. وأمثلة ذلك الإلتزامات العرضية والتي تكون أهميتها النسبية كبيرة ويلزم إظهارها على شكل حسابات نظامية أو في ملحق للميزانية.

## التزوير

التزوير في اللغة هو التفرير ويعني ترتيب الخطأ بما يوهم لظهور ، وإصطلاحاً ما تعريفه بأنه إظهار الشيء بمظهر غير حقيقي مع إعطائه صفة ليس له لكس يستثير رغبة الطرف الآخر فيقدم على إبرام العقد وعرف التزوير بأنه الحصول على المال والإنفاق به عن طريق تغيير حقيقة المستند بالكشط أو الشطب أو تغيير البيانات الحقيقية ، وفي القانون السوداني يقال عن الشخص الذي زور مستند أما إذا أحدث فيه تغيير جوهري بحيث يؤثر تأثيراً مباشراً على ما ورد فيه من بيانات ومبالغ سواء بالكشط أو الإضافة أو الحذف بقصد إحداث أثر يعود بالمنفعة غير المشروعة لهذا الشخص ويلحق خسارة غير مشروعة للجهة المستفيد في المستند المعني.

## للتزوير عدة صور تتمثل في الآتي:

1. التزوير عن طريق تغيير البيانات الحقيقية بأخرى غير حقيقة بهدف الحصول على منفعة غير مشروعة ، يعد هذا النوع من أخطر أنواع التزوير وتمكن هذه الخطورة في صعوبة إكتشاف خاصة في ظل التطور التقني المتسارع.
2. الكشط والشطب ، الكشط يعني محاولة تغيير البيانات يعد تسجيلها والشطب هو تعديل أو شطب البيانات المسجلة ، وقد نصت لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1990م في السودان ، على عدم جواز إجراء أي كشط أو شطب في الدفاتر والمستندات والنماذج المالية والشطب والكشط المنهي عنه وهو الذي يعود بالمنفعة غير المشروعة لصاحبه وإلحاق خسارة غير مشروعة للمستفيد في المستند المدعي سطبه أو كشطه ، أن لائحة الإجراءات المالية والمحاسبية لسنة 1990م ، نصت على الحالات التي تدعو لتصحيح الخطأ الكلمات والأرقام وذلك بشطب القيد المراد تصحيحه بخط واحد بالحبر الأحمر ، وكتابة القيد الصحيح موقعاً عليه من العامل المسئول مع كتابة تاريخ التصحيح بالإضافة إلى توقيه المستلم إذا كان التصحيح يتعلق بمبلغ يراد إستلامه.

3. تزوير توقيعات المكلفين بالتوقيع على المستندات عامة وبصفة خاصة المستندات المالية بما يعود للمزور بمنفعة غير مشروعة<sup>(1)</sup>.

### ثانياً : التزييف

هو أن يقوم شخص على تقليد أوراق تعزية متداولة رسمياً ، وصنع أوراق مشابهة هي بشكل لا يمكن تمييزه من الشخص العادي ، وتتم عملية التزييف بألات خاصة ومعدات مرصدة لهدف الغاية ، ويرد التزييف على النقود وطوابع البريد ، والدمغة ، وكلها موارد الخزينة العامة ، والدولة هي المسئولة عن طباعتها وطرحها للعمل بها وتزييفها يعتبر تخريب للإقتصاد القومي للدولة.

### موقف العاون السوداني من التزوير والتزييف

إهتم القانون بالجرائم التي ترد على المال العام فاقد لها باباً خاصاً سماة بجرائم الإعتداء على الأموال ، والقوانين السودانية أهتمت بهذا النوع من الجرائم منذ قانون العقوبات السوداني 1898م وسنة 1928م وسنة 1983م وأجازها القانون الجنائي لسنة 1991م ، الذي نصت صراحة على جرائم التزوير والتزييف كالآتي:

1. كل من يصنع عملية ورقية أو معدنية متداولة في السودان أو أية دولة أخرى أو يقوم بتزييفها بقصد التعامل لها ، أو يقوم مع عمله بتزييف العملة بإدخالها السودان أو بأخراجها منه.
2. تزييف طوابع الإيرادات وطوابع البريد والدمغة بإعتبارهم من موارد إيرادات الخزينة العامة.
3. كل من يجوز أية علامة أو أشعار أوختم من أختام الدولة بقصد أو كتاب الجرم.
4. كما إمتد تجريم القانون الجنائي إلى أن يؤدي إلى صنع أي آلات أو أدوات أو مواد تحاز ويتعامل فيها بقصد إسخدامها في صناعة خير مأذون بها بغرض تزييف العملة أو المستندات.

وبالإضافة إلى إهتمام القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م بجرائم الإعتداء على المال العام فخص جرائم التزوير بإهتمام كبير بإعتبارها الأكثر إنتشاراً ونمواً مع نمو التقنية ، فعرف القانون السوداني لسنة 1991م في نص المادة 122 أن التزوير هو كل من يقوم بقصد الغش بإمتناع مستند أو إخفائه ، أو إتلاف بعضه ، أو إحداث تغيير جوهري فيه وذلك بالحصول على كسب غير مشروع ، وخص الموظف العمومي بمادة خاصة تتعلق بالتزوير ، المادة 124 منه وهي أن يقوم بقصد الغش بتحديد مستند مزور ، أو إعداد محضر وتدوين وقائع غير صحيحة ، أو يغفل إثبات وقائع جوهريه مما يجعل المستند لا يكشف الحقيقة ويحصل على منفعة<sup>(2)</sup>.

(<sup>1</sup>) سناء كامل علي عبد المغيث ، دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزوير والإختلاس في القطاع العام ، (

الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م ) ، ص 45.

(<sup>2</sup>) المرجع السابق ، ص 41.

## المبحث الثاني

### مفهوم وأنواع التزوير والإختلاس

#### الإحتيال

في الإجتماع الذي عقد في أورغواي عام 1998م ، تم إعتبار الإحتيال كمفهوم قانوني يشمل الخيانة أو الخداع أو التحفظ أو خيانة الأمانة التي يتم إستخدامها بتحقيق بعض الفائدة الغير عادلة أو الغير شريفة ، على أنه تداخل غير قانوني يحدث بين جهتين ، حيث يقوم الطرف الأول بالخداع المتعمد للطرف الآخر من خلال وسائل العرض المزورة من أجل الحصول على مزايا محظورة وجائزة.

وفقاً للدليل حول الإحتيال يعتبر الإحتيال كلمة شاملة تشمل كافة الوسائل التي يمكن فيها إكتشاف التبرعات الإنسانية ، والتي يلجأ لها شخص واحد للحصول على مزايا غير عادلة وجائزة عبر طرف آخر لأن كل ماسبق ذكره وعدم الأمانة أمور تدل على النية أو الأستعداد للخداع.

هذا ويشير دليل المراجعة الكندي رقم 21 حول إدراك الإحتيال ، إلى أن الإحتيال عمل ينتج عنه وجود خسائر ضخمة للموارد من البيانات المزورة عمداً دون الإيمان بمصداقيتها ، وقد ينتج عن هذه الأعمال تغيرات تقرضها القوانين الكندية.

ووفقاً لمكتب المراجعة الوطني للمملكة المتحدة ، فإن الإحتيال يشمل إستخدام وسائل الخداع للحصول على مميزات مالية جائزة أو غير قانونية إضافة إلى البيانات المزورة عمداً أو حزم مبالغ أو كشوفات من السجلات الحسابية للجهة أو البيانات المالية . كما تشمل السرقات سواء كانت مصاحبة لتزوير في البيانات الحسابية أو المالية أم لا<sup>(1)</sup>.

بشكل أساسي يشير الإحتيال إلى التزوير المتعمد في البيانات المالية يقوم به شخص أو أكثر من شخص في الإدارة ، أو الموظفين أو غيرهم ، أنه يشمل إستخدام وسائل الخداع للحصول على مزايا مالية غير قانونية.

يشتمل الإحتيال على<sup>(2)</sup> :

1. التلاعب أو التزوير أو التبديل في السجلات أو الوثائق.
2. سوء توزيع أو إستعمال الأصول.

(<sup>1</sup>) د. أمين السيد أحمد لطفي ، تفعيل آليات المراجعة في حماية الإحتيال والفساد ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2014م ) ، ص ص 430 ، 431.

(<sup>2</sup>) د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 431.

3. إخفاء أو إلغاء المعاملات من السجلات أو الوثائق.
4. تسجيل المعاملات دون تفصيل.
5. سوء تنفيذ السياسات الحسابية.

### نصنيف الإحتيال

1. التحريفات الناتجة عن تقدير مالي إحتيالي  
تشمل تحريفات مقصودة أو حزف مبالغ أو حزف إفصاحات في البيانات المالية من أجل خداع مستخدمي هذه البيانات ، التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية ، التمثيل الخاطئ للبيانات المالية أو سوء إستعمال متعهد للمبادئ المحاسبية.  
العوامل الخطر التي تشجع على ظهور التقارير المالية الإحتيالية :  
1. الدوافع ، الضغوط المالية.  
2. الفرص (الظروف).  
3. التبشير عن المواقف.
2. التحريفات الناتجة عن سوء التخصص للأصول  
تشمل سرقة أصول المنشأة ، مثل سرقة المقبوضات ، أو سرقة أصول سداد وفقاً لبائعين وهميين<sup>(1)</sup>.

### عناصر الإحتيال

تتمثل عناصر الإحتيال في الآتي<sup>(2)</sup>:

1. يجب أن يكون على الأقل طقان في عملية الإحتيال ، مرتكب الإحتيال والطرف المتضرر أو الذي سيقع عليه الضرر من الإحتيال ، الذي يشار إليه بالتضحية.
2. يقوم مرتكب الإحتيال بالحزف المادي أو التزوير في البيانات عمداً .
3. يجب أن تكون هناك نية لدى مرتكب الإحتيال بتزوير البيانات بحق التضحية.
4. يجب أن يكون لدى الضحية الحق القانوني بالرد على البيانات المقربة.
5. يجب أن يكون هناك إما ضرر فعلي أو تعرض لخطر بالنسبة للضحية نتيجة للثقة.
6. هناك بشكل عام محاولة تمويه.
7. يشمل الإحتيال خيانة الأمانة.

### الفساد

(<sup>1</sup>) د. رزق أبوزيد الشحنة ، تدقيق الحسابات ، ( عمان : دار وائل للنشر ، 2015م ) ، ص 266.

(<sup>2</sup>) د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 431 ، 432.

إن طبيعة الفساد تجعله عالي التعقيد التي يصعب معها أن يكون هناك فهم مشترك لتعريف دقيق وعالمي لذلك المصطلح ، علماً بأن تاريخ الفساد يعد قديماً فقد بدأ مع بداية تاريخ العنصر البشري.

قد تطور تعريف الفساد حيث كنا نشير للفساد بأنه إساءة استخدام للسلطة العامة لتحقيق مكاسب ذاتية يستفيد منها مجموعة معينة يدين لها الشخص بالولاء ، ورغبة في الوصول لتعريف أكثر شمولاً وعمومية ثم تم الوصول للتعريف الآتي : ( أن الفساد يشتمل على سلوك مجموعة من المسؤولين سواء في القطاع العام أو الخاص والذي يؤدي إلى تحقيق ثراء لهم بشكل غير سليم وغير قانوني وهو ما يحدث غيرهم لفعل ذات الشيء من خلال إساءة استخدام الموقع الوظيفي الذي ينتمون إليه<sup>(1)</sup> .

يعرف المعهد القانوني للمحاسبة والتمويل العام للمملكة المتحدة الفساد على أنه تقديم ومنح وحث أو قبول الإغراءات أو المكافآت التي قد تؤثر في أعمال اي شخص ، أي أن الشخص الذي يتلقى رشوة أو مكافأة أو حافز لأداء عمل أو الثواني عن عمل أمر ما يعارض ما يمليه عليه الواجب مقابل تلقي مزايا من آخر .

ويعرق البنك الدولي الفساد علة أنه سوء إستقلال للسلطات العامة لتحقيق أرباح شخصية أو لإفادة مجموعة يكون هو من بينها .

وضع كلينغارد في عام 1996م نموذج لتفسير ديناميكية الفساد، ( الفساد هو سلطة التلاعب والإخفاء مع عدم وجود المسائلة)<sup>(2)</sup> .

### عناصر الفساد

1. يجب أن يكون هناك على الأقل طرفان في جرم الفساد ، وبالتحديد الشخص المقدم للمكافأة أو الإغراء والطرق المتلقي لها .
2. يجب أن يكون هناك سوء إستقلال للمنصب أو السلطة للحصول على أرباح خاصة .
3. يكون هناك إما عرض أو قبول لأغراءات .
4. محاولة الإغراء بالعرض أو المكافأة كميزة لأداء جرم رسمي .
5. أي عمل يشاء فيه إستقلال أي ممتلكات عامة أو تابعة لجهة ما دون حق .

### العوامل التي تؤثر في الإحتيال والفساد

(<sup>1</sup>) د. عبد الوهاب نصر علي ، مسئولية مراجع الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسيل الأموال ، ( الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2011م ) ، ص 131 .

(<sup>2</sup>) د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 432 ، 433 .

من المفيد للمراجعين فهم العوامل الدافعة والتنظيمية البيئية للإحتيال والفساد ، ولإيعني وجود هذه العوامل بالضرورة أن الإحتيال والفساد قد حدث فعلاً ، عوضاً عن ذلك يجب أن يزيد الوعي بوجودهم من حساسية المراجع لذلك الإحتمال.

### 1. العوامل الدافعة

يعتبر الدافع والفرصة المتاحة بمثابة العناصر التي تشكل أساس إرتكاب الإحتيال والفساد بشكل عام ، من الممكن أن تأخذ الأشكال التالية<sup>(1)</sup>:

أ. الدافع الإقتصادي.

ب. الطمع.

ت. الإعتبار أو المكانة.

ث. التفوق الأخلاقي.

### 2. العوامل التنظيمية

يلعب الجو التنظيمي والوعي دوراً أساسياً في عملية إرتكاب الإحتيال والفساد.

ويلاحظ أنه عندما تكون الإدارة غير مدركة أو معرضة للخطر ، أو مندفعة أو متشددة أو تسئ معاملة الموظفين أو تحكم على الأداء إما بناء على النتائج المحققة في فترة قصيرة أو عدم الأخذ في الإعتبار القيود التشغيلية ، فإن الإستياء والسخط الذي يتكون لدى الموظف من المحتمل أن يؤدي إلى إرتكاب الإحتيال والفساد.

إن إستيعاب الجو التنظيمي يمكن المراجع من تقييم وجود مخاطر كبيرة من الإحتيال والفساد في الهيئة ، كما يمكنه من إجراء التعديلات المناسبة على عملية التخطيط للمراجعة.

بعض حالات الإحتيال والفساد كما يلي:

### 1. الرشوة

هي تقديم وإستلام عرض أو إغراء بأي شئ ذو قيمة بهدف التأثير على شخص ما لأداء عمل ، أو التواني عن أداء مهامه أو مهامها.

### 2. البيانات والمطالبات الغير صحيحة

تحدث كلما قام شخص ما بتزييف حقيقة مادية أو تقديم بيانات مزيفة عمداً وقصداً أو قيامه بتقديم شكوى مزيفة ينتج عنها خسارة إقتصادية أو مالية للشخص الذي تم تزويد البيانات الخاصة به.

### 3. الإختلاس

(1) د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 433 ، 434.

هو التحويل الإحتيالي لممتلكات شخصية من قبل شخص يتولى أمر هذه الممتلكات ، حيث حصل على هذا المنصب نتيجة لعلاقة جديدة بالثقة<sup>(1)</sup>.

## الإختلاس

هو عمل أعمال إستهلاك الأصول غير الشريف من جانب واحد أو أكثر من الأفراد الذين في عهدتهم تلك الأصول.

والإختلاس هو نوع من أنواع الإحتيال المالي فعلى سبيل المثال يمكن للمحاسب إختلاس أموال من حسابات العملاء كما يمكن للمستشار المالي إختلاس أموال من المستثمرين أو يمكن للأزواج إختلاس أموال من شركائهم قد يتزاوج الإختلاس بين طيفيف جداً في طبيفته والذي ينطوي على كميات صغيرة فقط والهائلة والذي ينطوي على مبالغ كبيرة وخطط متطورة.

والإختلاس هو أيضاً أخذ المال بغير وجه حق من مال الدولة بين مال المسلمين<sup>(2)</sup>.

## جريمة إختلاس المال العام

وقعت عمليات وجرائم إختلاس كبيرة على المال العام في المرحلة الماضية وللأسف الشديد عدم تطبيق العقوبات الرادعة الشديدة أدى إلى إزدياد حجم هذه الجرائم وبالتالي حجم الأموال المختلسة وحجم الضرر الذي لحق بالمال العام كما شجع الغير على الإختلاس وخلق ثقافة عدم تناسب العقاب مع الجريمة.

والإختلاس بشكل عام هو أي لغة بمعنى سلب الشئ بسرعة وسرية وهو في القانون الجزائي الإستيلاء على المال من قبل موظف يضع يده عليه ورغم أن الإختلاس في جوهره لا يخرج عن كونه سرقة إلا أن بينه وبين السرقة إختلاف في العناصر والأركان.

## أركان جريمة الإختلاس

### الركن الأول : الفعل المادي

يرتبط الفعل المادي في جريمة الإختلاس إرتباط تام بنظرية الحيابة فمتى دخل المال المنقول في حيابة الموظف أصبح حكماً في حيابة الدولة وعلى صلة بالمال العام وأن لم يكن جزءاً منه في بعض الأحيان فإذا إستلم الموظف وظيفة الشريفة لو رسماً أو قيمة شئ منقول تسليمه من المكلف أو من المشتري فأن

---

(<sup>1</sup>) د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 434 - 436.

(<sup>2</sup>) [www.wikibedia.com](http://www.wikibedia.com) .

ماتسلمه يعتبر مالاَ عام والفعل المادي في الإختلاس هو أخذ المال وإخراجه من حيازة الدولة إلى حيازة الموظف الجائر وهو صورة من صور إساءة الإئتمان على المال العام<sup>(1)</sup>.

### الركن الثاني : الفاعل الموظف

يقصد بالموظف هنا كل موظف عام في السلك الإداري أو القضائي وكل ضابط من ضباط السلطة المدنية أو العسكرية أو فرد من أفرادها وكل عامل أو مستخدم في الدولة أو إدارة عامة . يقصد بالدولة هنا الوزارات والإدارات والهيئات العامة والبلديات والمؤسسات والشركات العامة وجميع جهات القطاع العام المشترك والمصالح العامة وجميع جهات القطاع العام والمشارك والمصالح العامة وإدارتها سواء كان طابعها إدارياً أو إقتصادياً .

صفة الموظف يجب أن تكون قائمة وقت إرتكاب الجريمة لكي تشكل جريمته إختلاس ، لكن عدم توفر هذه للموظف في الجانب لاتتجيه من العقاب لا الفعل قد يشكل جريمته سرقة أو إساءة إئتمان لها غقوبتها الخاصة.

### الركن الثالث : صفة المال المختلس

يجب أن يتوفر في المال الذي يصلح كمال لجريمة الإختلاس الشروط التالية:

1. أن يكون المال منقول.
2. أن يكون من الأموال العامة.
3. أن يكون من الأموال الخاصة.
4. أن يكون المال في حيازة الموظف لإدارته أو جبايته أو حفظه.

### الركن الرابع : النية الجرمية

النية الجرمية هي عنصر معنوي لأن الإختلاس جريمة مقصودة ولايتصور وقوعها بصورة غير معصودة فمن دخل في حيازته عن غير قصد مال عام لايعتبر مختلساً والنية الجرمية في جرم الإختلاس ذات عنصرين عام وخاص أي تبديل حيازته أما العنصر الخاص فهو نية تملك المال العام الذي أخذ دون رضا مالكة.

(1) [www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com) .

## طرق الإختلاس

تتمثل طرق الإختلاس في الأتي<sup>(1)</sup>:

1. الإختلاس المباشر .
2. الإختلاس المقترن بحيلة.
3. شراء مواد مخالفة للمواصفات.
4. إجراء صيانات وهمية للسيارات.
5. صرف قيمة أعمال وهمية.
6. سوء التنفيذ في أي أمر .
7. عدم مراعات الأنظمة والقوانين لجهة موضوع الشراء والبيع والمناقصات وعرض الأسعار وأنظمة العقود وفض العروض وغير ذلك .
8. تبرير الموازنة وعدم إنفاقها بما يؤدي إلى المصلحة العامة.
9. سياسات التوزيع لاسيما عدم وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب.
10. إنفاق موازنة التدريب على أمور ليست ذات جدوى.
11. التزوير تمهيداً للإختلاس.
12. إستبدال الموارد بموارد أقل جودة.
13. الموظف الذي ينظم إذن سفر لجولة تفتيشية ثم ينظم أمر قبض دون أن يكون قد قام بالجولة المقررة.
14. إتلاف الحسابات أو الأوراق.
15. رسم كتابات غير صحيحة في الدفاتر أو الفواتير .

## عقوبة جريمة الإختلاس

1. فرض عقوبة السجن وهي السجن من 1-3 سنوات مع غرامة أقلها مايجب رده.
2. عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة من 1-3 سنوات فضلاً عن الغرامة.
3. في قانون العقوبات الإقتصادي عقوبة الأشغال الشاقة من 5-15 سنة يضاف إليها الغرامة.
4. يمكن للمحكمة أن تحكم بأكثر من المال المختلس.
5. الحبس من ستة أشهر إلى سنتين من تسبب بإلحاق الضرر بالأموال العامة نتيجة عدم المحافظة عليها أو إهمالها.
6. إذا كانت الأنظمة المعمول بها لاتلزم الموظف بإيداع الأموال التي جباها في الصندوق العالمولاً وإنما في مواعيد محددة فالعبرة بمواعيد التسليم التي يكون فيها الموظف قد وقف حساباته وأموال وتدارك

(1) [www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com) .

النقص فيها غندئذ يمكن القول أن جريمة الإختلاس لا تتم إلا إذا أثبت التصرف بالأموال المختلسة في مجال المنفعة الشخصية.

7. إذا كانت الأنظمة المتبعة بلزم الموظف أن يودع الأموال في الصندوق العام فور تسلمها من المواطنين فإن النقص فيها دليل على تحقيق جريمة الإختلاس إلا إذا ثبت النقص ليس للموظف يد فيه<sup>(1)</sup>.

### الفحص بغرض إكتشاف وتحديد مدى التلاعب والإختلاسات

ينقسم الغش إلى نوعين :

1. إختلاس بعض ممتلكات المنشأة

2. التلاعب في الحسابات بدون إختلاس

### الفحص بغرض إكتشاف التلاعب والغش والإختلاس

يتم الفحص بناءً على رغبة :

1. أصحاب المنشأة لتحديد مدى وجود التلاعب والإختلاس ومدى المبالغ المختلسة.

2. إدارة مكافحة التهريب من الضرائب في حالة الشك في تهريب منشأة معينة من الضرائب.

ولما كان إختلاس النقدية نوع شائع من أنواع الغش فإننا نركز الخطوات التي يتبعها الفاحص عادة لتحديد مدى الإختلاس في الأوجه التي يمكن أن يكون قد ارتكب فيها كما يلي<sup>(2)</sup>:

أ. يكاد من المستحيل إكتشاف الإختلاس في صدر المبيعات النقدية ما في هنالك طريقة محكمة للمراقبة الداخلية بخصوصها أن وجدت فإن ملخصات البائعين ينبغي أن تقارن بملخصات الصيارفة ولكن يلاحظ أنه قد حدث تبواطؤ بين الصراف والبائع فإن هذا الإجراء يصبح عديم الجدوى الأجدر بإتباعه في حالة المبيعات النقدية هو إمساك عهد لكل بائع يحصل بموجبها بالبضائع التي في عهده مساوياً لرصيد البضائع الموجود لديه فإن نقصت فذلك يدل على وجود عجز في العهدة يجب أن يرده البائع للمنشأة.

ب. التحصيلات من العملاء

وهذه يمكن أن تتلخص إما<sup>(3)</sup> :

1. بمحو الأرصدة المدينة لبعض العملاء الذين سدّدو حساباتهم نقداً عن طريق قيود وديون

معدومة أو خصم المسموحات أو مردودات وهمية.

(1) [www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com) .

(2) د. محمد محمود حيدر يوسف ، دروس وبحوث في المراجعة ، ( القاهرة : ب. د ، 1994 م ) ، ص 20.

(3) متولي محمد الجمل ، محمد محمد السيد ، أصول المراجعة ، ( القاهرة : لجنة البيان العربي ، 1958 م ) ، ص 300

2. بتجزئة الدفعات وهي طريقة الإختلاس التي تتلخص في عدم قيد التحصيلات من بعض

العلاء في حساباتهم وإن يظهر الرصيد كدين قائم.

ج. التواطؤ مع العملاء

بتوريد بضائع أو عدم قيدها على حساباتهم وإقتسام الثمن منهم وهنا يكون ضرورياً بالرجوع إلى دفتر البضائع الصادرة ومقارنته بفواتير المبيعات.

د. التواطؤ مع الموردين

يقيد فواتير مشتريات صورية أو بضائع أكبر من قيمة البضائع المستلمة وأقتسام الثمن معهم وهنا أيضاً يقارن الفاحص دفتر البضائع الواردة مع فواتير المشتريات.

هـ. تقيد فواتير مشتريات مرتين

بغدراج أسماء عمال وهميين أو فئات أجور أعلى من الحقيقة وهنا يرجع الفاحص إلى بطاقات الوقت والإنتاج وأدوات التشغيل وبطاقات التأمين والإدخار الخاصة بالعمال وملفات خبرتهم.

و. تزوير مستندات صرف النقدية

ولإكتشاف هذا التزوير تفحص المستندات بعناية للتحقق من صحة التوقيعات كلها وعليها كما تجرى مقارنات بين بنود المصروفات في المدد المتتالية.

على الفاحص أن يراعي صحة قيد المقبوضات من واقع صور الإيصالات المعطاء للعملاء وغيرهم ممن قامو بتوريد مبالغ المنشأة وحين تمسك المنشأة دفتر مسودة صندوق ينبغي مقارنته بدفتر الصندوق الأصلي وتعطي العثلية أيضاً لأوراق القبض ويتبعها الفاحص ويتأكد من إستلام المنشأة لمبالغها ومن الواضح أن التلاعب في حسابات العملاء يمكن أن يكشف بإرسال مصادقات إليهم بالأرصدة الدفترية وتلقي الردود منهم وفحص الفروق إلا أن بعض المنشآت قد تعترض على هذا الإجراء غير العادي خشية إحداث مضايقات لعملائهم خوف من الضرر الذي يلحق بسمعة المنشأة<sup>(1)</sup>.

بعض الأمثلة على وسائل إخفاء الإختلاس<sup>(2)</sup>:

1. الكميالية الوهمية

الحصول على المال بكميالية وهمية يحدث حيث يسحب شخصاً ممن يتلق على شيكات أودعها شخص لم يحصل البنك على المبلغ لمالي بعد.

2. مقال وهمي

هي شركة غير موجودة تقدم الفاتورة الخاصة بها ليدفعها شخص مشارك في عملية الشراء.

3. مشتريات للإستخدام الشخصي

(1) متولي محمد الجمل ، محمد محمد السيد ، مرجع سابق ، ص ص 302 ، 303.

(2) د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 436 ، 437.

قد يشتري شخصاً مواد للإستخدام الشخصي أو قد يقوم لمشتريات إضافية لمواد ضرورية ، والتي يتم تحويلها فيما بعد للإستخدام الشخصي.

#### 4. إحتيال الدفع المستمرة

بحيث يطلب المقاول مدفوعات مستمرة بناء على معلومات خاطئة تقدم للطرف الآخر .

#### 5. زيادة أو تخفيض في قيمة الفواتير

يحدث ذلك عندما يكون هناك بيانات خاطئة متعمدة في قيمة الفاتورة عند المقارنة مع البضائع أو الخدمات التي تم تقديمها أو تلقيها .

#### 6. الإبتزاز

هو إستخدام السلطة لتأمين الربح أو الفائدة المالية الغير قانونية.

#### 7. إحتيال الحاسب الآلي

هو أي تصرف إحتيالي يتعلق بإستخدام الحاسب الآلي بطريقة يعترض بها الشخص للحصول على عائد غير قانوني.

### السرقه

هي أخذ ممتلكات شخص آخر دون إذن هذا الشخص أو موافقته بقصد حرمانه من ملكيته والإنتقال بغرض التمليك ، ويسمى الشخص الذي يقوم بتنفيذ عملية السرقة باللص أو السارق ، والسرقة فعل محرم ومخالف في الكثير من قوانين الدول<sup>(1)</sup>.

عرفها قانون العقوبات الفرنسي بأنها كل من إختلس شيئاً غير مملوك له فهو سارق.

### أركان جريمة السرقة

#### 1. الأخذ

هو نقل الشئ من حيازة المجني عليه الحائز الشرعي لهذا الشئ إلى حيازة السارق بغير علم المجني عليه او رضاه.

#### 2. شئ منقول

السرقة يجب أن تقع على شئ منقول وعلة ذلك أن السرقة لا تتم إلا باخذ الشئ ونقله من حيازة المجني عليه إلى حيازة الجاني.

#### 3. ملك الغير

يجب أن يكون الشئ المأخوذ أو المختلس مما يمكن تملكه فالإنسان مثلاً لايمكن أن يكون محلاً لجريمة السرقة لأنه لم يعد محلاً للملك عقب إبطال الرق.

(1) [www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com) .

#### 4. القصد الجرمي

إن أخذ مال الغير لا يكون جريمة سرقة إلا إذا حصل بقصد جرمي ويشترط حصول الأخذ بنية الغش وفي جريمة السرقة بالذات يجب أن يكون السارق عالماً بأنه يأخذ شيئاً منقولاً وعن غير إرادة مالكة وأن هذا الشيء مملوك للغير<sup>(1)</sup>.

#### أنواع السرقات

##### 1. بسيطة

هي السرقة التي توفرب فيها الأركان الأربعة وهي أخذ منقول مملوك للغير بنية التملك دون أن تقترن بأحد الظروف.

##### 2. مقترنة بظروف مشددة

هذه الظروف المشددة إما أنها لاتؤثر في وصف الجريمة بل تبقى السرقة جنحة وإما أن تغير وصف الجريمة ويتحولها من جنحة إلى جناية.

#### عقوبة جريمة السرقة

الأصل في جريمة السرقة أنها جريمة يعاقب بالحبس مع الشغب مدة لاتتجاوز سنتين على السرقات التي لم يقترن بظرف من الظروف المشددة ، ويعاقب بالحبس مع الشغل لغاية ثلاثة سنوات على السرقات التي يتوافر فيها ظرف من الظروف المشددة على حسب قانون العقوبات المصري<sup>(2)</sup>.

---

(1) [www.burhanshaban.hooxs.com](http://www.burhanshaban.hooxs.com) .

(2) [www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com) .

## الفصل الثالث

### الدراسة الميدانية

ويعرض من خلال :

المبحث الأول : نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .

المبحث الثاني : إجراء الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : إختبار صحة الفرضيات

## المبحث الأول نبذة تعريفية عن عينة الدراسة .

### ديوان المراجعة القومي

إن ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان كغيره من أجهزة الرقابة المالية العليا في العالم كان ولا بد للحاجة الماسة للدولة لإنشاء مثل هذا الجهاز ليكون رقيباً على المال العام من حيث الرقابة على الصرف لكي يتماشى مع الأهداف والقوانين واللوائح المنظمة لذلك ، والحفاظ على سلامة التحصيل والتأكد من إيداعها في مأمّن وسب النظم والأسس الموضوعية لذلك .

لما كان السودان تحت الحكم الاجنبي البريطاني منذ عام 1898م فقد كان في تلك الحقبة خالياً من الأنشطة الاقتصادية التي تستند على قيام جهاز الرقابة المالية والحسابية ، وعليه فقد إقتصرت الرقابة على حفظ الحسابات البسيطة للوحدات الحكومية الخاصة والتي كان يقوم بإعدادها المصريون ، ولايتعدى عملهم الميزانية السنوية.

وكانت إدارة تابعة لوزارة المالية ، حتى عام 1970م أصبح مستقلاً عنها وعرف بديوان المراجعة القومي<sup>(1)</sup> .

---

(1) [www.audit.gov.sd](http://www.audit.gov.sd) .

## المبحث الثاني

### إجراءات الدراسة الميدانية

تتلو الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أدواتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

#### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعممو عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في الجهات الآتية: مختلف البنوك، سوق الخرطوم لأوراق المالية، مكاتب المراجعة والمحاسبة، المستثمرين الأفراد، إضافةً إلى بعض الأساتذة الجامعيين من الاختصاصات ذات العلاقة بموضوع البحث.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (40) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (40) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

- 1-الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).
- 2-الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (ببلوم وسيط، بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).
- 3-الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، اقتصاد، دراسات مصرفية، أخرى).
- 4-الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة بريطانية، زمالة أمريكية، زمالة عربية، زمالة سودانية، أخرى).
- 5-الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع خارجي، مراجع داخلي، محاسب، أخرى).
- 6-الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

## 1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

### جدول رقم (1/2/3)

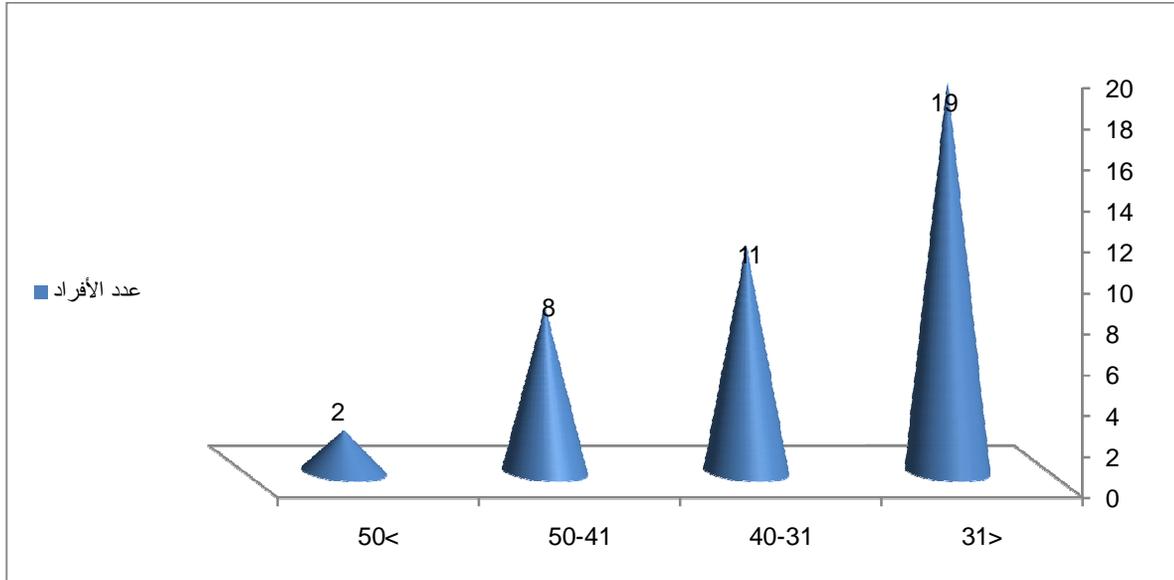
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	19	%48.0
من 31 - 40 سنة	11	%28.0
من 41 - 50 سنة	8	%20.0
أكثر من 50 سنة	2	%4.0
المجموع	40	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، حيث بلغ عددهم (12) فرداً ويمثلون ما نسبته (%48.0) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (31-40) سنة، إذ بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (%28.0) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من (41-50) سنة، إذ بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (%20.0) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية أكثر من (50) سنة، والبالغ عددهم فرداً واحداً وبنسبة (%4.0) من العينة الكلية.

## 2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

### جدول رقم (2/2/3)

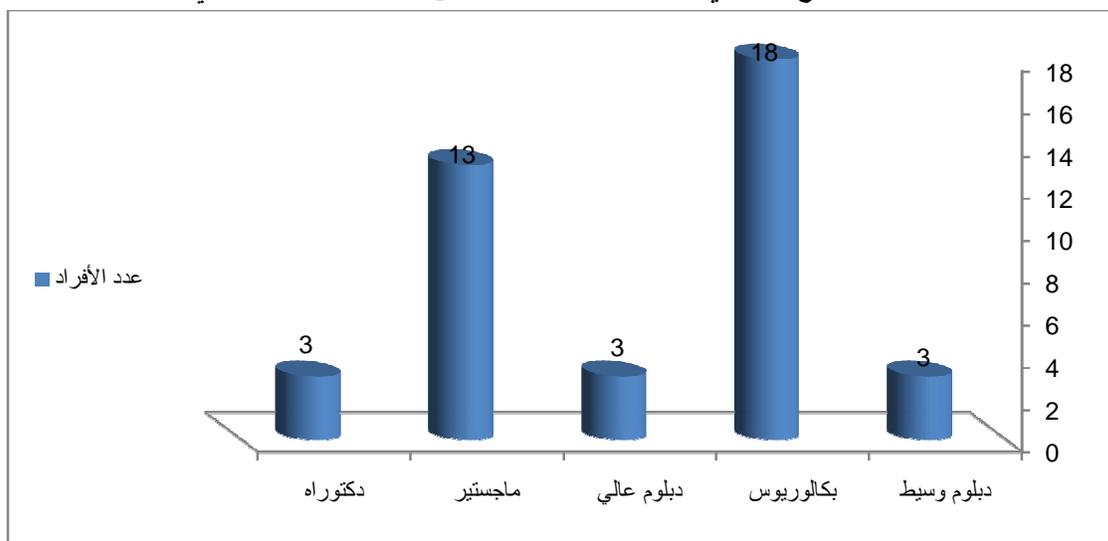
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
8.0%	3	دبلوم وسيت
44.0%	18	بكالوريوس
8.0%	3	دبلوم عالي
32.0%	13	ماجستير
8.0%	3	دكتوراه
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (8) أفراد وبنسبة (32.0%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، كما تضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم الوسيط، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدبلوم العالي، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) لهم المؤهل العلمي الدكتوراه.

### 3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

#### جدول رقم (3/2/3)

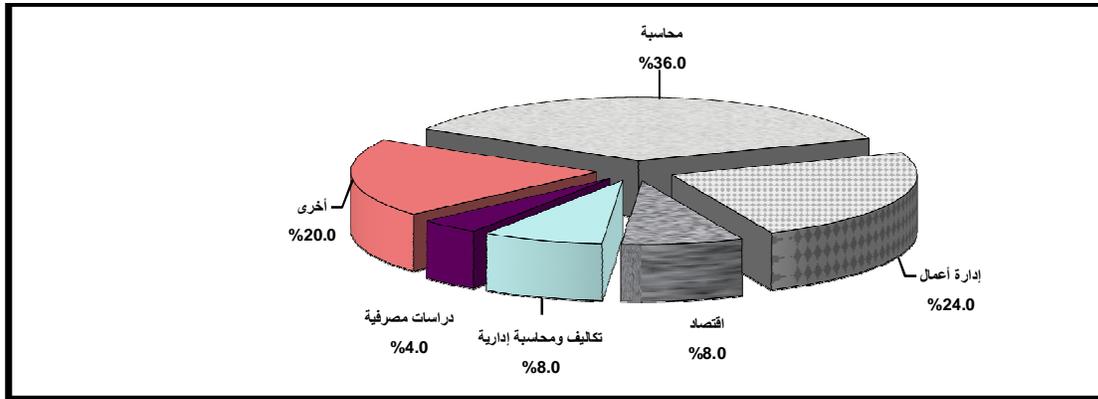
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
36.0%	15	محاسبة
8.0%	3	تكاليف ومحاسبة إدارية
24.0%	9	إدارة أعمال
8.0%	3	اقتصاد
4.0%	2	دراسات مصرفية
20.0%	8	أخرى
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

#### شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالمحاسبة (9) أفراد وبنسبة (36.0%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (6) أفراد وبنسبة (24.0%) من المتخصصين بإدارة الأعمال، وتضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (20%) من ذوي التخصصات العلمية الأخرى، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالتكاليف والمحاسبة الإدارية، وتضمنت العينة على (2) أفراد وبنسبة (8.0%) من المتخصصين بالاقتصاد، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية.

## 5- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

### جدول رقم (5/2/3)

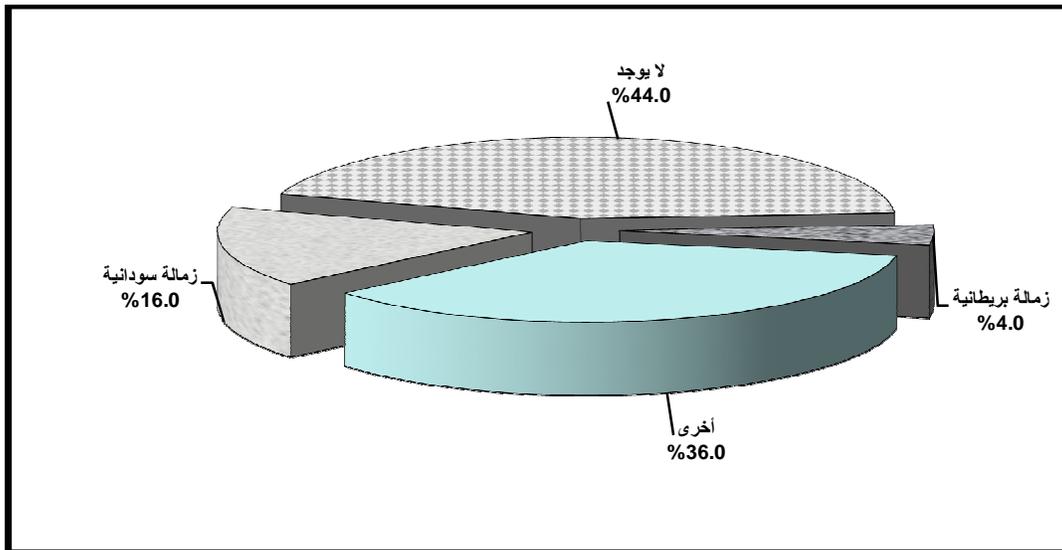
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

النسبة المئوية	العدد	المؤهل المهني
4.0%	2	زمالة بريطانية
16.0%	6	زمالة سودانية
36.0%	15	أخرى
44.0%	17	لا يوجد
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يظهر الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (44.0%)، وتضمنت العينة على (9) أفراد وبنسبة (36.0%) لديهم مؤهلات مهنية أخرى، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (16.0%) لديهم المؤهل المهني الزمالة السودانية، وتضمنت العينة على فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) لديه المؤهل المهني الزمالة البريطانية.

## 5- المركز الوظيفي:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

### جدول رقم (5/2/3)

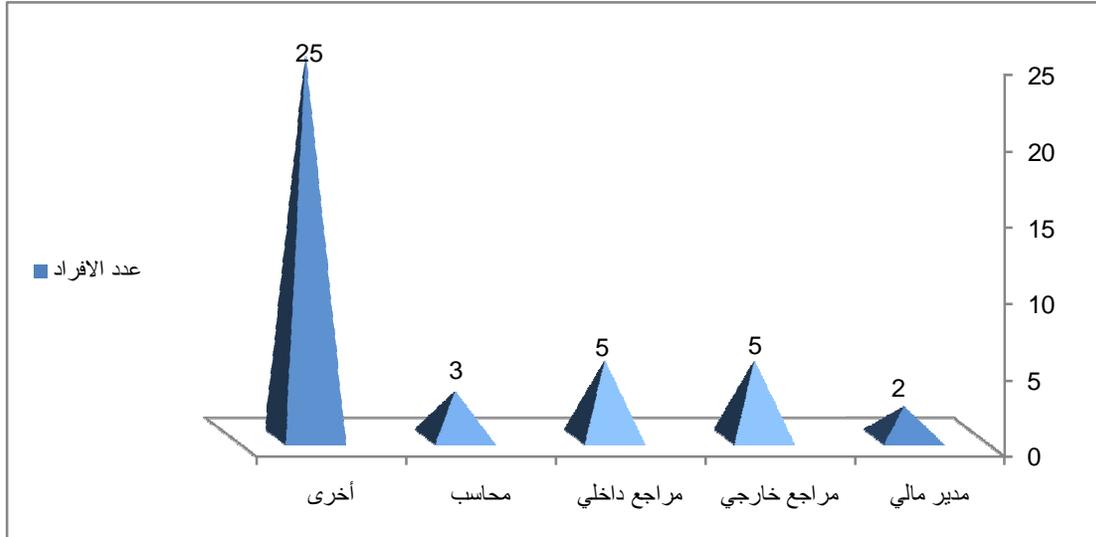
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

النسبة المئوية	العدد	المركز الوظيفي
4.0%	2	مدير مالي
12.0%	5	مراجع خارجي
12.0%	5	مراجع داخلي
8.0%	3	محاسب
64.0%	25	أخرى
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (16) فرداً ونسبة (64.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مراجع خارجي، حيث بلغ عددهم في العينة (3) أفراد ونسبة (12.0%)، و(3) مراجعيين داخليين بنسبة (12.0%)، و(2) محاسبين بنسبة (8.0%)، ومدير مالي واحد بنسبة (4.0%).

## 6-سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

### جدول رقم (6/2/3)

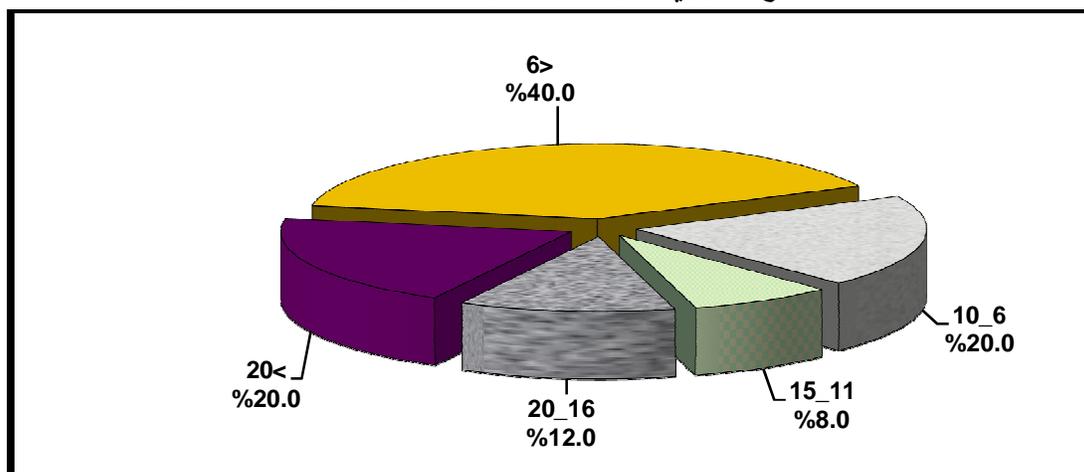
التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	16	40.0%
من 6-10 سنوات	8	20.0%
من 11-15 سنة	3	8.0%
من 16-20 سنة	5	12.0%
أكثر من 20 سنة	8	20.0%
المجموع	40	100.0%

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم في العينة (10) أفراد وبنسبة (40.0%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6-10) سنوات، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة أكثر من (20) سنة، حيث بلغ عددهم (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16-20) سنة، حيث بلغ عددهم (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11-15) سنة، حيث بلغ عددهم (2) أفراد وبنسبة (8.0%).

## ثانياً : أداة الدراسة

أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي تستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

5. يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
6. قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
7. سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
8. يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
9. يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن آراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

## وصف الاستبيان

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسيين:

القسم الأولي: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول النوع، العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثانية: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الثلاث بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

## ثالثاً : ثبات وصدق أداة الدراسة

### 1. الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحيته عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

### 2. الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقبسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1- طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، ومقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قام الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\sqrt{\text{الثبات}} = \text{الصدق}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{r \times 2}{r + 1}$$

حيث: ( ر ) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (4) أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

### الجدول (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

معامل الصدق الذاتي	معامل الثبات	الفرضيات
0.79	0.63	الأولى
0.88	0.78	الثانية
0.92	0.85	الثالثة
0.85	0.72	لاستبيان كاملاً

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الثلاث، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

رابعاً : الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية.

2- التوزيع التكراري للإجابات.

3- النسب المئوية.

4- معامل ارتباط بيرسون .

5- معادلة سبيرمان- براون لحساب معامل الثبات.

6- الوسيط.

7- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً : تطبيق أداة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (25) فرداً، وقد تم تفرغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفرغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

الفرضية الأولى: " التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في منشآت القطاع العام لا يتناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسؤوليات المراجع الداخلي "

العبارة الأولى: يتم إختيار المراجعين الداخليين وفق أسس محددة وحسب المؤهلات العلمية.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

#### جدول رقم (8/2/3)

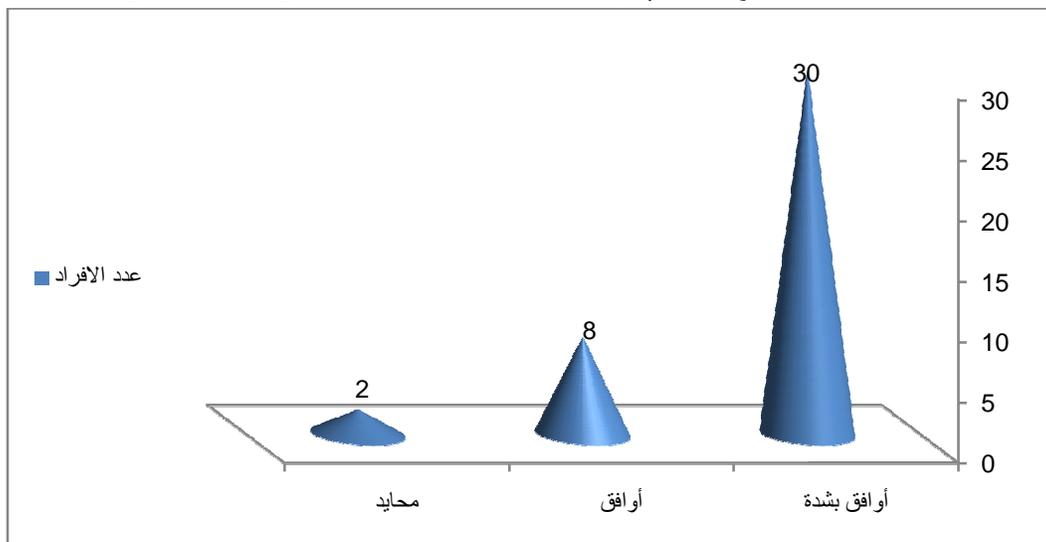
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
76.0%	30	أوافق بشدة
20.0%	8	أوافق
4.0%	2	محايد
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

#### شكل رقم (7/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (19) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (76.0%) وافقوا بشدة على أن يتم إختيار المراجعين الداخليين وفق أسس محددة وحسب المؤهلات العلمية ، وكما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبرة الثانية: توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية. يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية.

### جدول رقم (9/2/3)

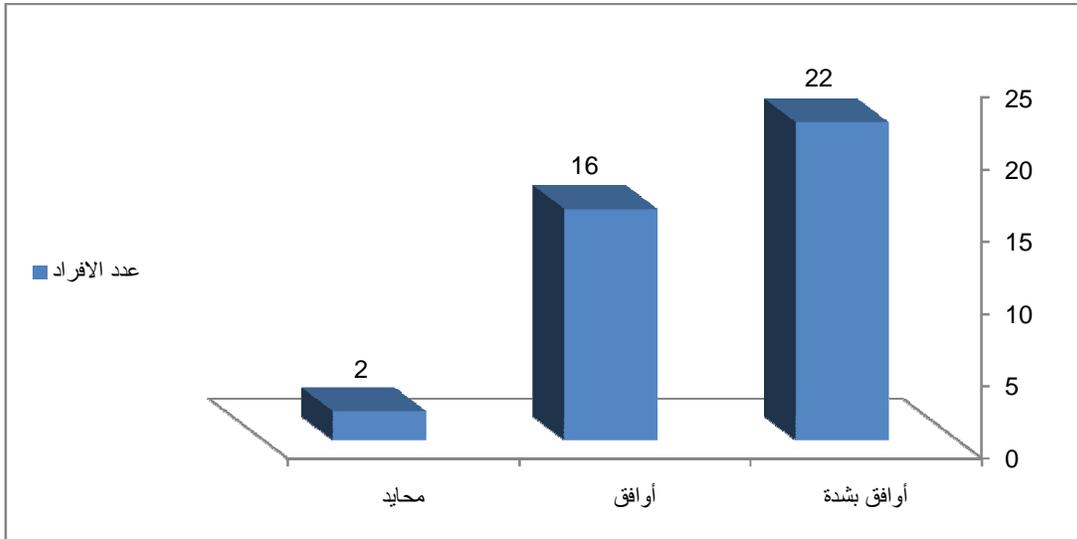
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
56.0%	22	أوافق بشدة
40.0%	16	أوافق
4.0%	2	محايد
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (8/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا بشدة على أن توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبرة الثالثة: يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام.  
يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

### جدول رقم (10/2/3)

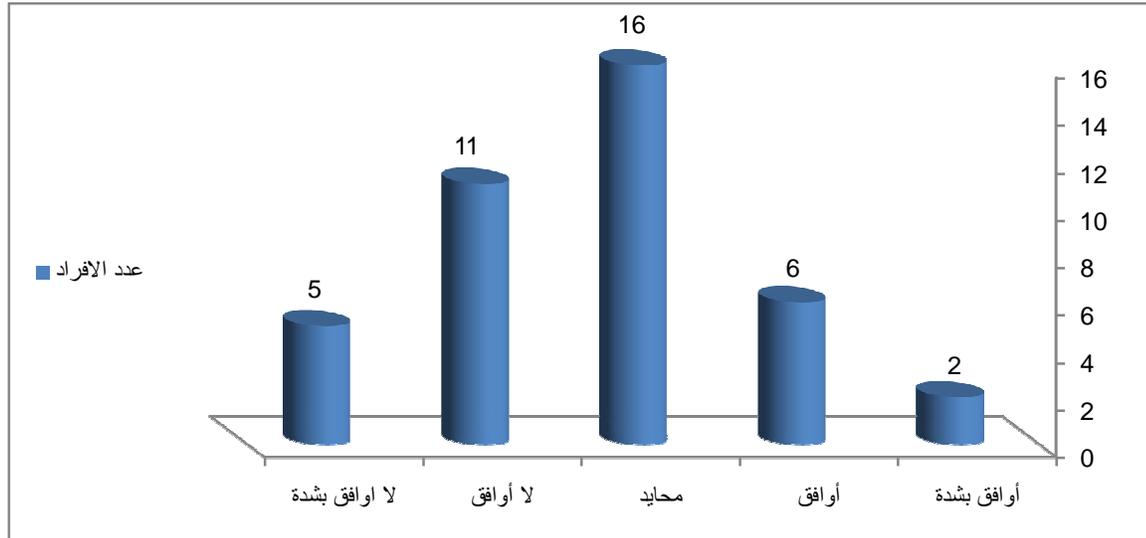
#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
4.0%	2	أوافق بشدة
16.0%	6	أوافق
40.0%	16	محايد
28.0%	11	لا أوافق
12.0%	5	لا أوافق بشدة
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (9/2/3)

#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) محايدوا على أن وجود قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام ، بينما لم يوافق (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، بينما وافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبرة الرابعة: منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة.  
يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة.

### جدول رقم (11/2/3)

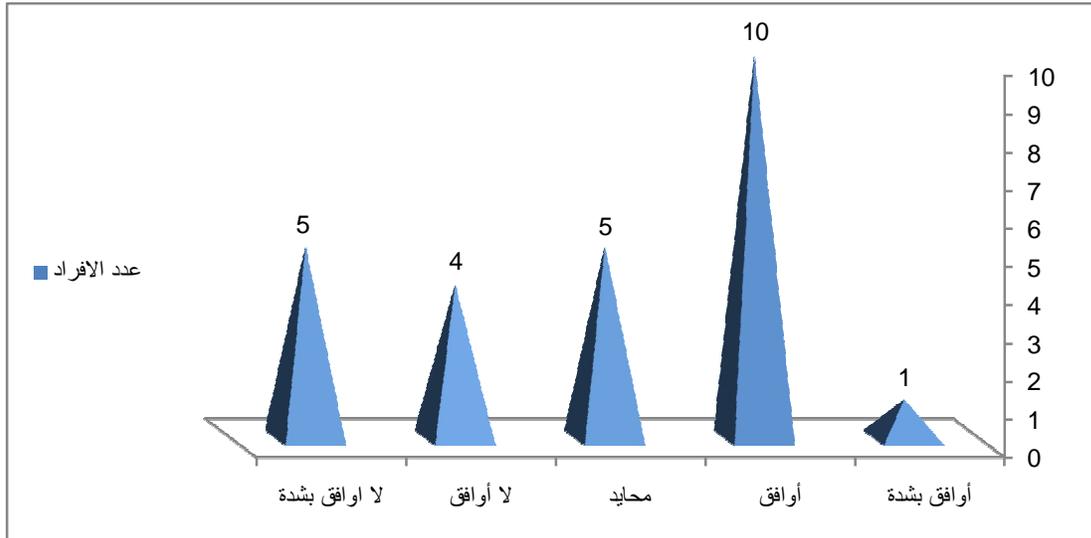
#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
4.0%	2	أوافق بشدة
40.0%	16	أوافق
20.0%	8	محايد
16.0%	6	لا أوافق
20.0%	8	لا أوافق بشدة
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (10/2/3)

#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (10) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (40.0%) وافقوا على أن منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة ، وكان هناك (5) أفراد وبنسبة (20.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما وافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الخامسة: تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

### جدول رقم (12/2/3)

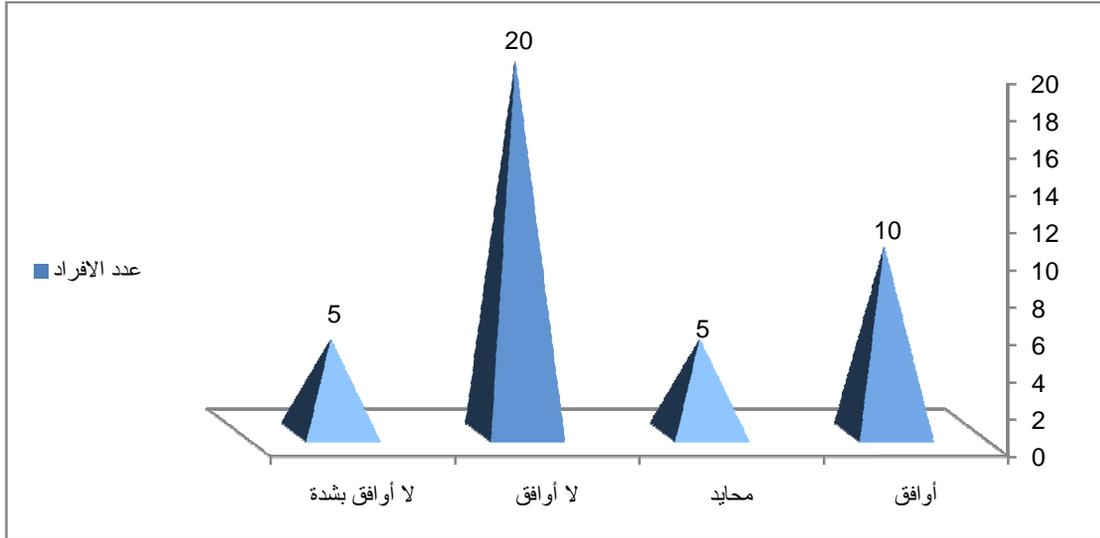
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
24.0%	10	أوافق
12.0%	5	محايد
52.0%	20	لا أوافق
12.0%	5	لا أوافق بشدة
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) لم يوافقوا على أن تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي ، بينما وافق (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك.

2-الفرضية الثانية: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وعمليات الإختلاس والتزوير في المال العام "

العبرة الأولى: إستقلال المراجعين الداخليين وتبعيتها لأعلى سلطة في المنشأة يزيد من فعاليتها وتقليل الإختلاسات.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الأولى.

### جدول رقم (13/2/3)

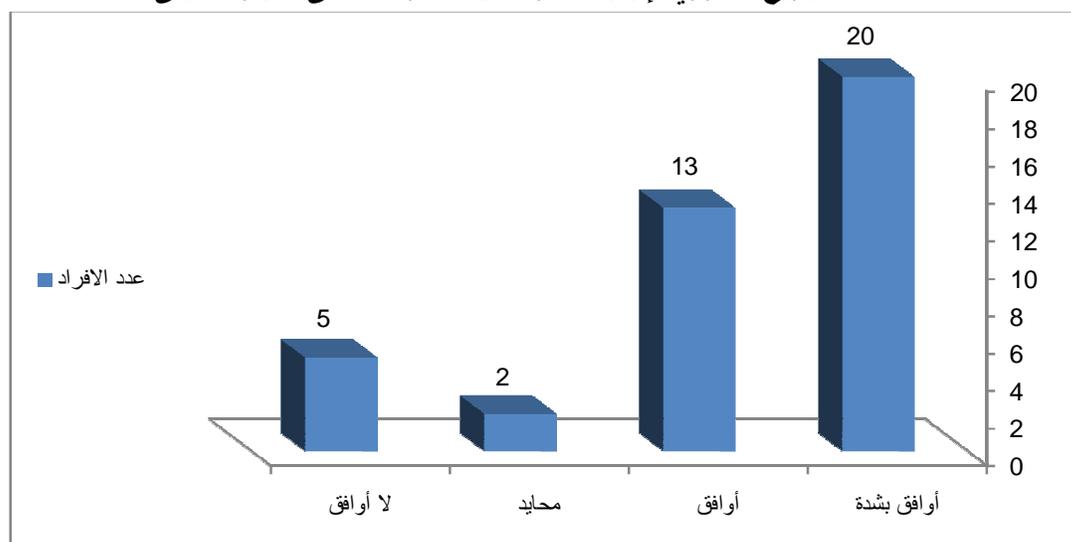
#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
52.0%	20	أوافق بشدة
32.0%	13	أوافق
4.0%	2	محايد
12.0%	5	لا أوافق
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (12/2/3)

#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن إستقلال المراجعين الداخليين وتبعيتها لأعلى سلطة في المنشأة يزيد من فعاليتها وتقليل الإختلاسات ، كما وافق بشدة (8) أفراد وبنسبة (32.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبرة الثانية: فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)

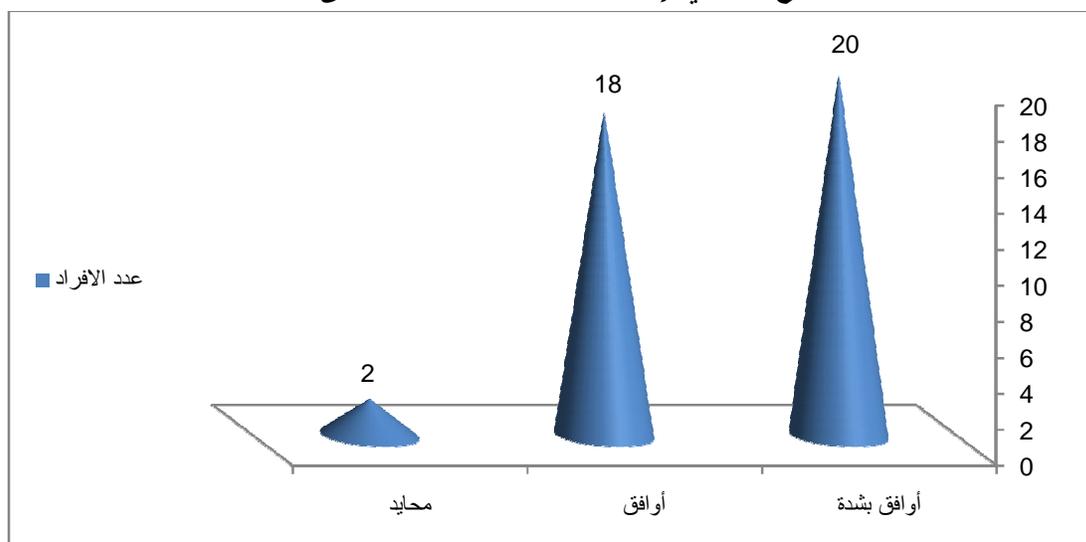
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%52.0	20	أوافق بشدة
%44.0	18	أوافق
%4.0	2	محايد
%100.0	25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (13/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير ، كما وافق (11) فرداً وبنسبة (44.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.  
يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)

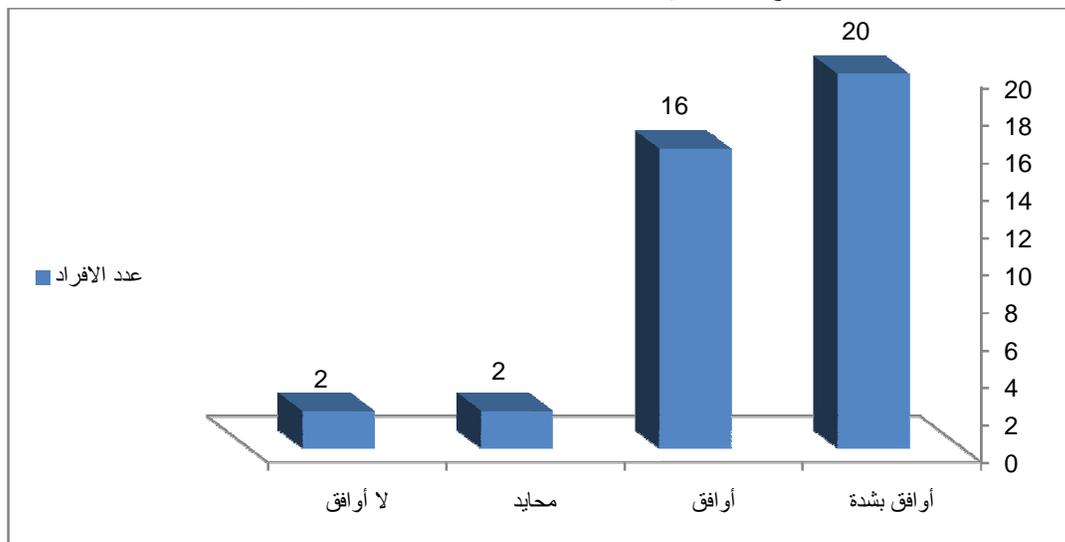
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
52.0%	20	أوافق بشدة
40.0%	16	أوافق
4.0%	2	محايد
4.0%	2	لا أوافق
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (14/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا بشدة على أن تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة، كما وافق (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هنالك فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) محايد بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبرة الرابعة: تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية. يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

### جدول رقم (16/2/3)

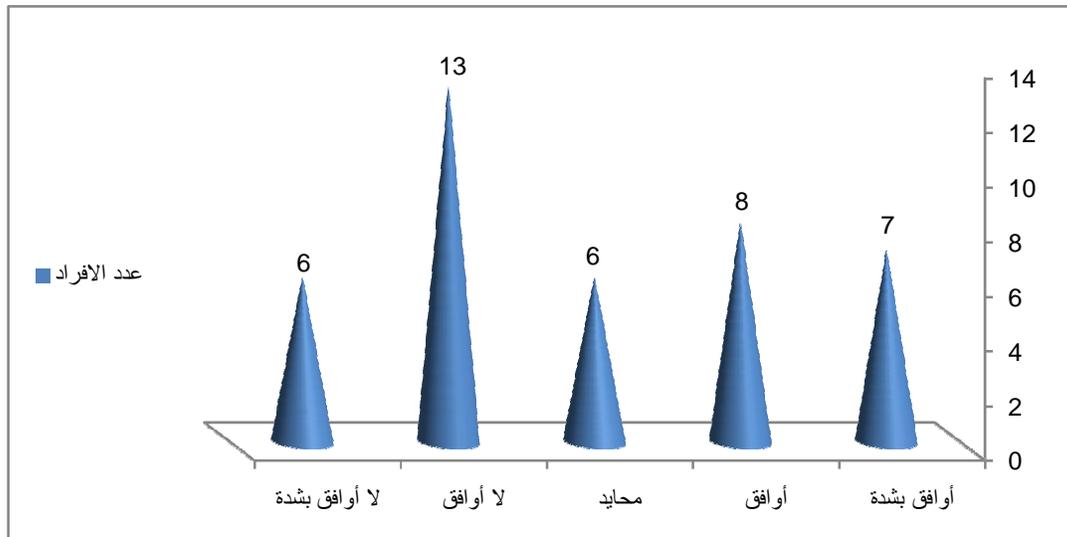
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%16.0	7	أوافق بشدة
%20.0	8	أوافق
%12.0	6	محايد
%36.0	13	لا أوافق
%16.0	6	لا أوافق بشدة
%100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (9) أفراد في عينة الدراسة وبنسبة (36.0%) لم يوافقوا على أن تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية، بينما وافق (5) أفراد وبنسبة (20.0%)، كما وافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، بينما لم يوافق بشدة (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: المراجعة الداخلية تسهم في تقييم جودة الأداء على المستوى الإداري والمالي.  
يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)

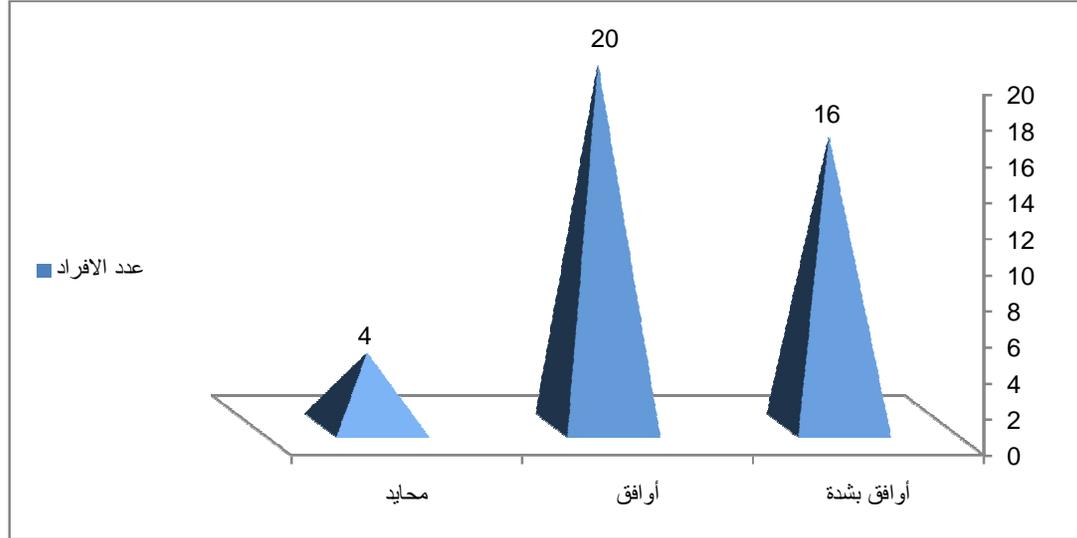
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%40.0	16	أوافق بشدة
%52.0	20	أوافق
%8.0	4	محايد
%100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تسهم في تقييم جودة الأداء على المستوى الإداري والمالي ، كما وافق بشدة (10) أفراد وبنسبة (40.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

3- الفرضية الثالثة: " إلتزام المنشآت بقوانين ولوائح المراجعة الداخلية يقلل في حجم الإختلاس والتزوير " العبارة الأولى: تتم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة. يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

### جدول رقم (18/2/3)

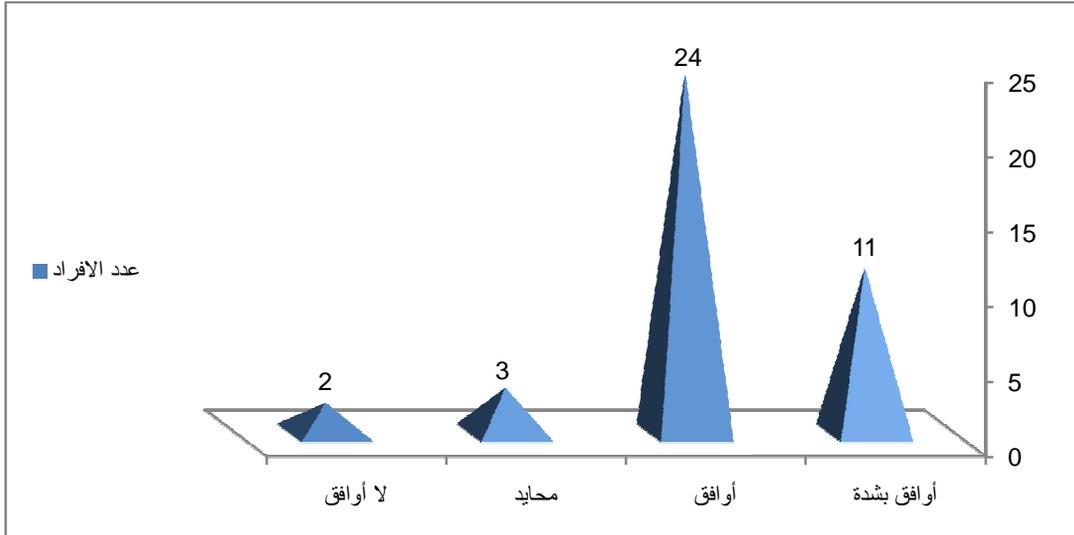
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	11	أوافق بشدة
60.0%	24	أوافق
8.0%	3	محايد
4.0%	2	لا أوافق
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (15) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أن تتم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة ، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هنالك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبرة الثانية: يتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية.

### جدول رقم (19/2/3)

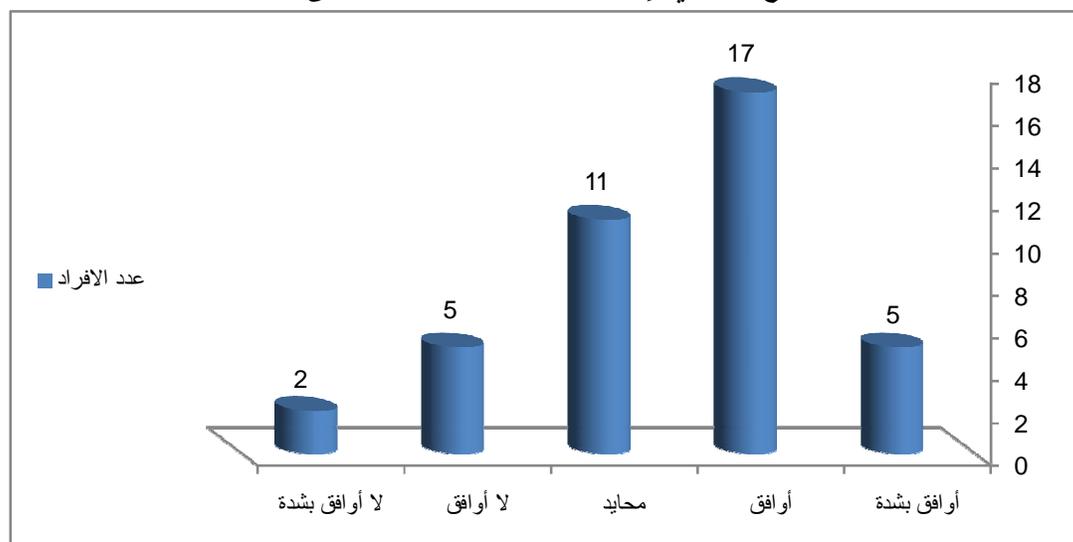
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
12.0%	5	أوافق بشدة
44.0%	17	أوافق
28.0%	11	محايد
12.0%	5	لا أوافق
4.0%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (18/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (11) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (44.0%) وافقوا على أن يتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (28.0%) محايدين بخصوص ذلك، كما وافق بشدة (3) أفراد وبنسبة (12.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (3) أفراد وبنسبة (12.0%)، كما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبرة الثالثة: الإلتزام بالقوانين واللوائح يحمي المراجع الداخلي في مسئولية التزوير إذا ما تم إكتشافه لاحقاً .

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثالثة.

### جدول رقم (20/2/3)

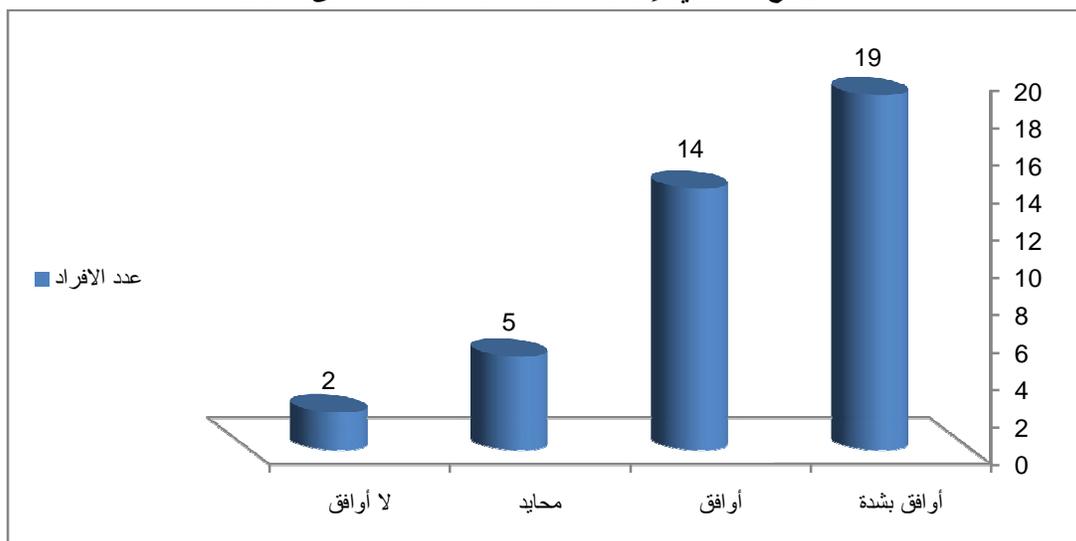
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
%48.0	19	أوافق بشدة
%36.0	14	أوافق
%12.0	5	محايد
%4.0	2	لا أوافق
%100.0	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (19/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبرة الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (12) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.0%) وافقوا بشدة على أن الإلتزام بالقوانين واللوائح يحمي المراجع الداخلي في مسئولية التزوير إذا ما تم إكتشافه لاحقاً ، كما وافق (9) أفراد وبنسبة (36.0%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (12.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (4.0%) على ذلك.

العبارة الرابعة: الإلتزام بالقوانين واللوائح يساعد على الكشف لمخالفات الإختلاس والتزوير.  
يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

### جدول رقم (21/2/3)

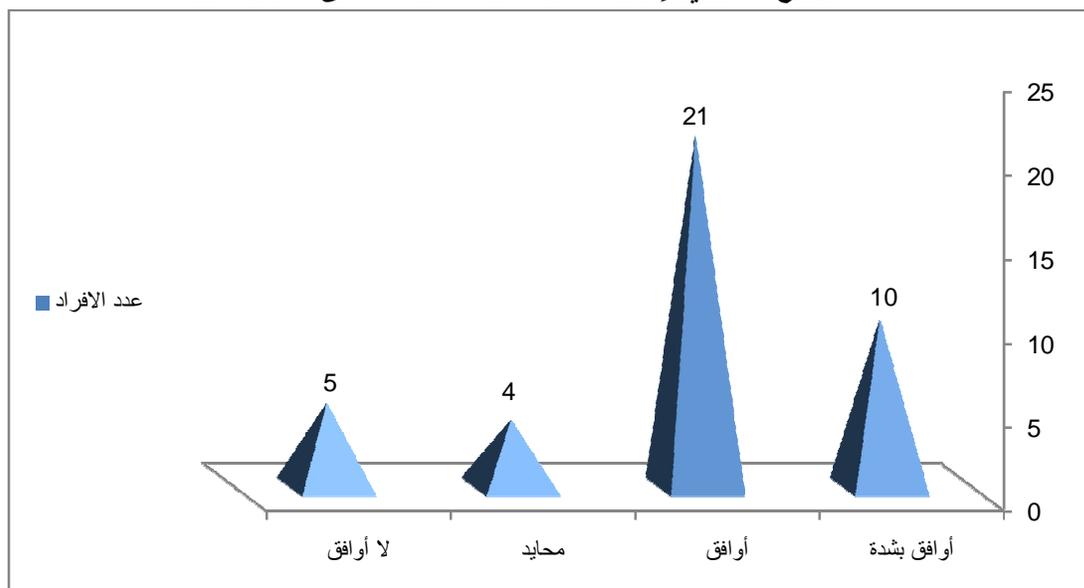
#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
24.0%	10	أوافق بشدة
52.0%	21	أوافق
8.0%	4	محايد
16.0%	5	لا أوافق
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (20/2/3)

#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (13) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (52.0%) وافقوا على أن الإلتزام بالقوانين واللوائح يساعد على الكشف لمخالفات الإختلاس والتزوير ، كما وافق بشدة (6) أفراد وبنسبة (24.0%) على ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (16.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: القوانين والتشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية تصدر من جهات مختصة وفنية. يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

### جدول رقم (22/2/3)

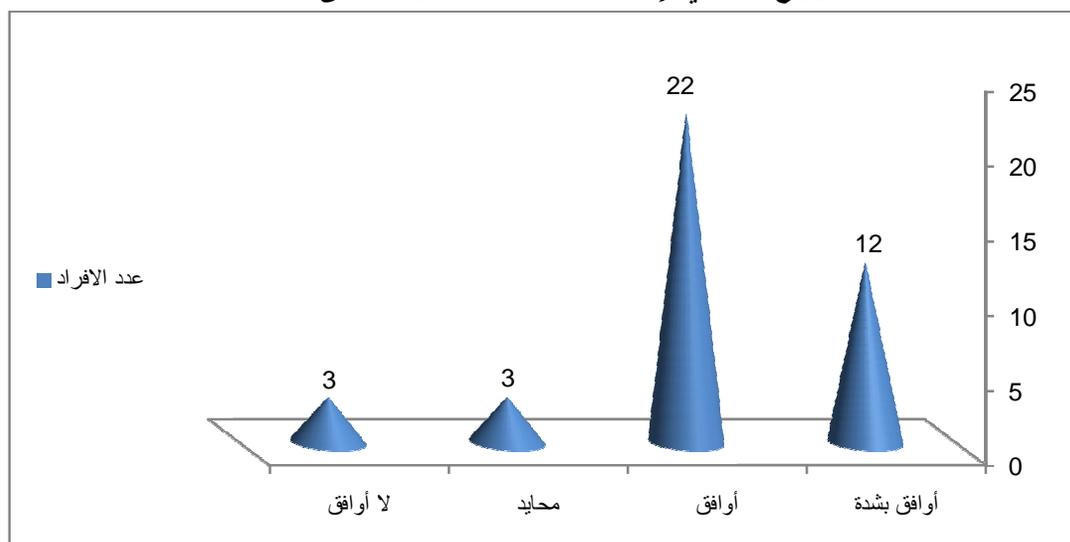
#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	12	أوافق بشدة
56.0%	22	أوافق
8.0%	3	محايد
8.0%	3	لا أوافق
100.0%	40	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (21/2/3)

#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (14) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (56.0%) وافقوا على أن القوانين والتشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية تصدر من جهات مختصة وفنية ، كما وافق بشدة (7) أفراد وبنسبة (28.0%) على ذلك، وكان هناك (2) أفراد وبنسبة (8.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (8.0%) على ذلك.

## المبحث الثالث

### اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان ولتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص تقييم مدي فاعلية الرقابة الداخلية في أنظمة البنوك التجارية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة " أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

#### 1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في منشآت القطاع العام لا يتناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسؤوليات المراجع الداخلي".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

#### جدول رقم (1/3/3)

##### الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يتم إختيار المراجعين الداخليين وفق أسس محددة وحسب المؤهلات العلمية.	5	أوافق بشدة
2	نوفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية.	5	أوافق بشدة
3	يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام.	3	محايد
4	منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة.	3	محايد
5	تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام	2	لا أوافق

		بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي.	
محاييد	3	جميع العبارات	

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن يتم إختيار المراجعين الداخليين وفق أسس محددة وحسب المؤهلات العلمية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدون على أن يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة محايدون على أن منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (3)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة محايدون على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (12/2/3) أن هناك أفراداً محايدون أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدون وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

### جدول رقم (2/3/3)

#### نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	يتم إختيار المراجعين الداخليين وفق أسس محددة وحسب المؤهلات العلمية.	2	21.44
2	توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية.	2	10.64
3	يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام.	4	10.00
4	منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة.	4	8.40
5	تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي.	3	10.68

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (21.44) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن يتم إختيار المراجعين الداخليين وفق أسس محددة وحسب المؤهلات العلمية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (10.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (10.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة

ولصالح المحايدين على أن يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (8.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (10.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح غير الموافقين على أن تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

### جدول رقم (3/3/3)

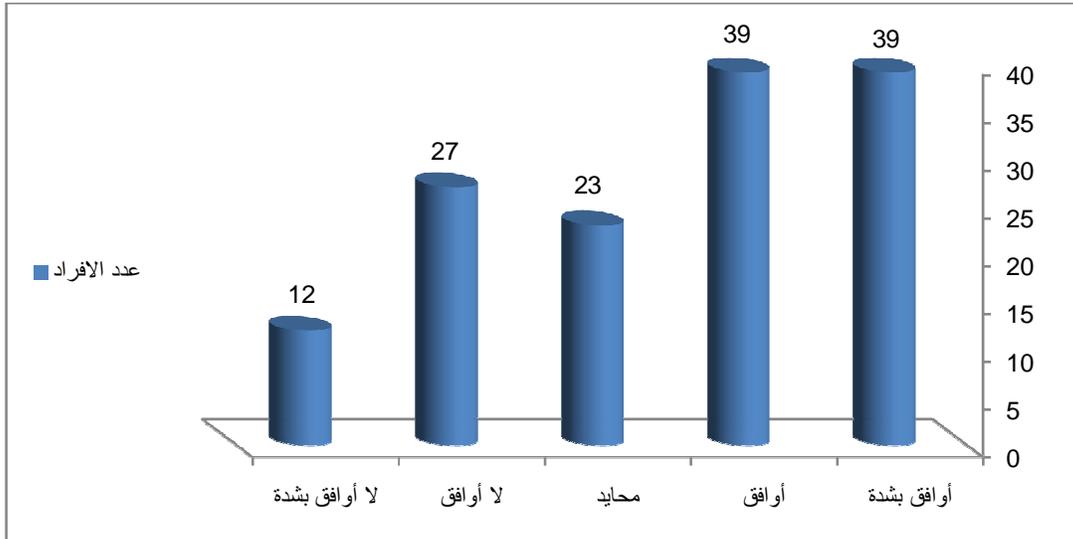
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	39	أوافق بشدة
28.0%	39	أوافق
16.0%	23	محايد
19.2%	27	لا أوافق
8.8%	12	لا أوافق بشدة
100.0%	140	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (1/3/3)

#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و (35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة، و (24) إجابة وبنسبة (19.2%) غير موافقة، و (20) إجابة وبنسبة (16.0%) محايدة، و (11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة بشدة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (16.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في منشآت القطاع العام لا يتناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسؤوليات المراجع الداخلي. " قد تحققت.

#### 2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وعمليات الإختلاس والتزوير في المال العام ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

### جدول رقم (4/3/3)

#### الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	إستقلال المراجعين الداخليين وتبعيتها لأعلى سلطة في المنشأة يزيد من فعاليتها وتقليل الإختلاسات.	5	أوافق بشدة
2	فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير.	5	أوافق بشدة
3	تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.	5	أوافق بشدة
4	تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.	2	لا أوافق
5	المراجعة الداخلية تسهم في تقويم جودة الأداء على المستوى الإداري والمالي.	4	أوافق
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن إستقلال المراجعين الداخليين وتبعيتها لأعلى سلطة في المنشأة يزيد من فعاليتها وتقليل الإختلاسات.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (2)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة غير موافقين على أن تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تسهم في تقويم جودة الأداء على المستوى الإداري والمالي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية. إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (13/2/3) إلى رقم (17/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

### جدول رقم (5/3/3)

#### نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	إستقلال المراجعين الداخليين وتبعيتها لأعلى سلطة في المنشأة يزيد من فعاليتها وتقليل الإختلاسات.	3	13.88
2	فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير.	2	9.92
3	تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.	3	18.36
4	تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.	4	4.40
5	المراجعة الداخلية تسهم في تقويم جودة الأداء على المستوى الإداري والمالي.	2	7.76

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (13.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة

ولصالح الموافقين بشدة على أن إستقلال المراجعين الداخليين وتبعيتها لأعلى سلطة في المنشأة يزيد من فعاليتها وتقليل الإختلاسات.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبرة الثانية (9.92) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) وبالقيمة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاص والتزوير.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبرة الثالثة (18.36) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) وبالقيمة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبرة الرابعة (4.40) وهذه القيمة أصغر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (5%) وبالقيمة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة على أن تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.

• بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبرة الخامسة (7.76) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (5%) وبالقيمة (5.99)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تسهم في تقييم جودة الأداء على المستوى الإداري والمالي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لأغلبية العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

### جدول رقم (6/3/3)

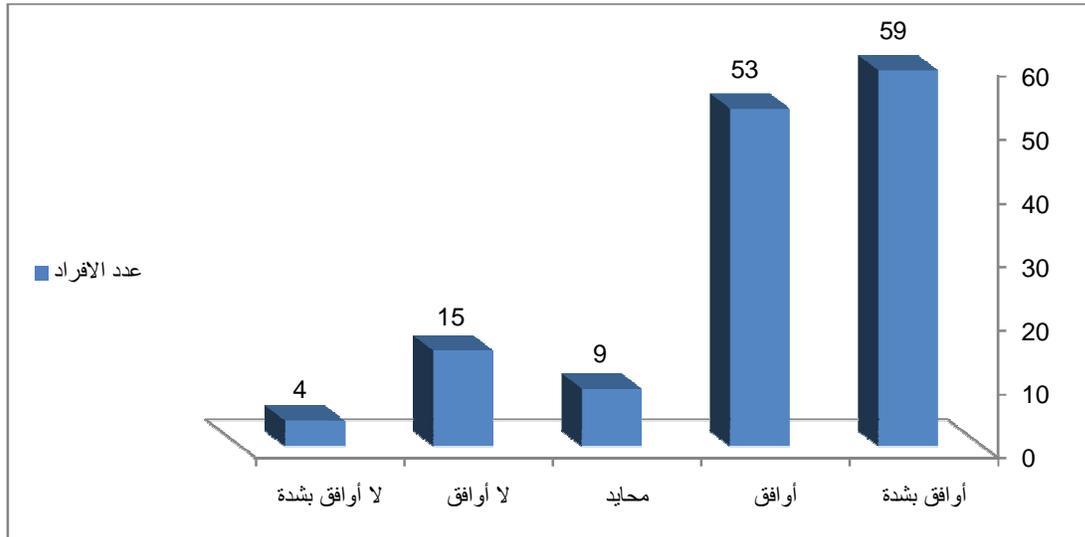
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
42.4%	59	أوافق بشدة
37.6%	53	أوافق
6.4%	9	محايد
10.4%	15	لا أوافق
3.2%	4	لا أوافق بشدة
100.0%	140	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (2/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (53) إجابة وبنسبة (42.4%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و (47) إجابة وبنسبة (37.6%) موافقة، و (13) إجابة وبنسبة (10.4%) غير موافقة، و (8) إجابات وبنسبة (6.4%) محايدة، و (4) إجابات وبنسبة (3.2%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (85.68) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) وبالبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وعمليات الإختلاس والتزوير في المال العام " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" الإعتماد إللتزام المنشآت بقوانين ولوائح المراجعة الداخلية يقلل في حجم الإختلاس والتزوير "

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة ، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة ، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

### جدول رقم (7/3/3)

#### الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	تم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة.	4	أوافق
2	بم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي.	4	أوافق
3	لإلتزام بالقوانين واللوائح يحمي المراجع الداخلي في مسئولية لتزوير إذا ما تم إكتشافه لاحقاً .	4	أوافق
4	الإلتزام بالقوانين واللوائح يساعد على الكشف لمخالفات الإختلاس والتزوير .	4	أوافق
5	القوانين والتشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية تصدر من جهات مختصة وفنية.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تتم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإلتزام بالقوانين واللوائح يحمي المراجع الداخلي في مسئولية التزوير إذا ما تم إكتشافه لاحقاً .
  - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإلتزام بالقوانين واللوائح يساعد على الكشف لمخالفات الإختلاس والتزوير .
  - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن القوانين والتشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية تصدر من جهات مختصة وفنية .
  - بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية .
- إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (18/2/3) إلى رقم (22/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

#### جدول رقم (8/3/3)

##### نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	تم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة.	3	19.64
2	بتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي.	4	12.80
3	الإلتزام بالقوانين واللوائح يحمي المراجع الداخلي في مسئولية التزوير إذا ما تم إكتشافه لاحقاً .	3	12.60
4	الإلتزام بالقوانين واللوائح يساعد على الكشف لمخالفات الإختلاس والتزوير .	3	11.00
5	القوانين والتشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية تصدر من جهات مختصة وفنية.	3	15.48

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (19.64) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن تتم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (12.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.49)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن يتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن الإلتزام بالقوانين واللوائح يحمي المراجع الداخلي في مسئولية التزوير إذا ما تم إكتشافه لاحقاً .
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (11.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (5%) والبالغة (7.82)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (5%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن الإلتزام بالقوانين واللوائح يساعد على الكشف لمخالفات الإختلاس والتزوير.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (15.48) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن القوانين والتشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية تصدر من جهات مختصة وفنية.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (25) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (125) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

### جدول رقم (9/3/3)

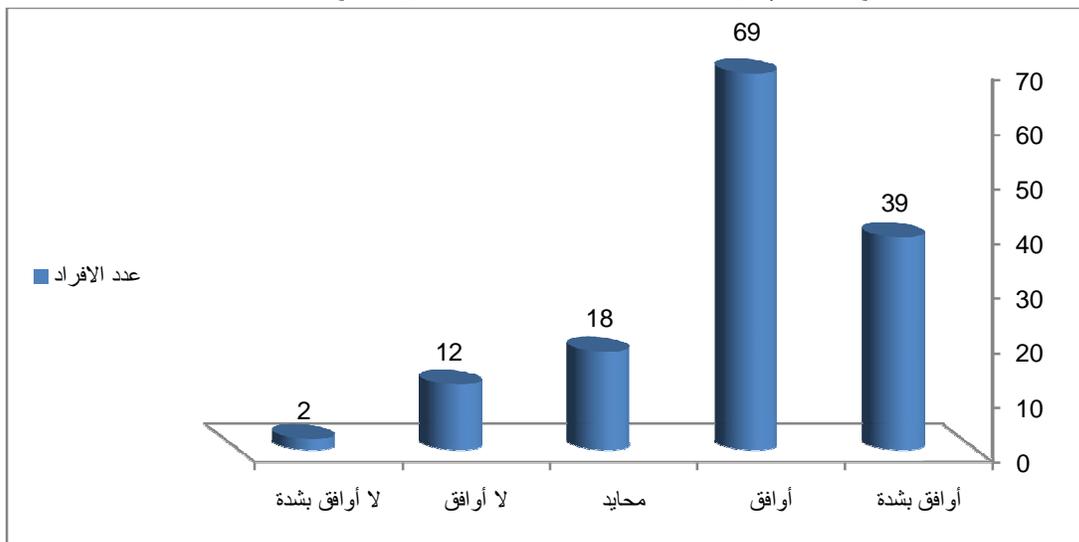
#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

النسبة المئوية	العدد	الإجابة
28.0%	39	أوافق بشدة
49.6%	69	أوافق
12.8%	18	محايد
8.8%	12	لا أوافق
0.8%	2	لا أوافق بشدة
100.0%	140	المجموع

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### شكل رقم (3/3/3)

#### التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (62) إجابة وبنسبة (49.6%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و (35) إجابة وبنسبة (28.0%) موافقة بشدة، و (16) إجابة وبنسبة (12.8%) محايدة، و (11) إجابة وبنسبة (8.8%) غير موافقة، وإجابة واحدة وبنسبة (0.8%) غير موافقة على ذلك وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات

الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (92.88) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (4) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (13.28)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " إلتزام المنشآت بقوانين ولوائح المراجعة الداخلية يقلل في حجم الإختلاس والتزوير." قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الثلاث بالجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) أدناه:

### الجدول (10/3/3)

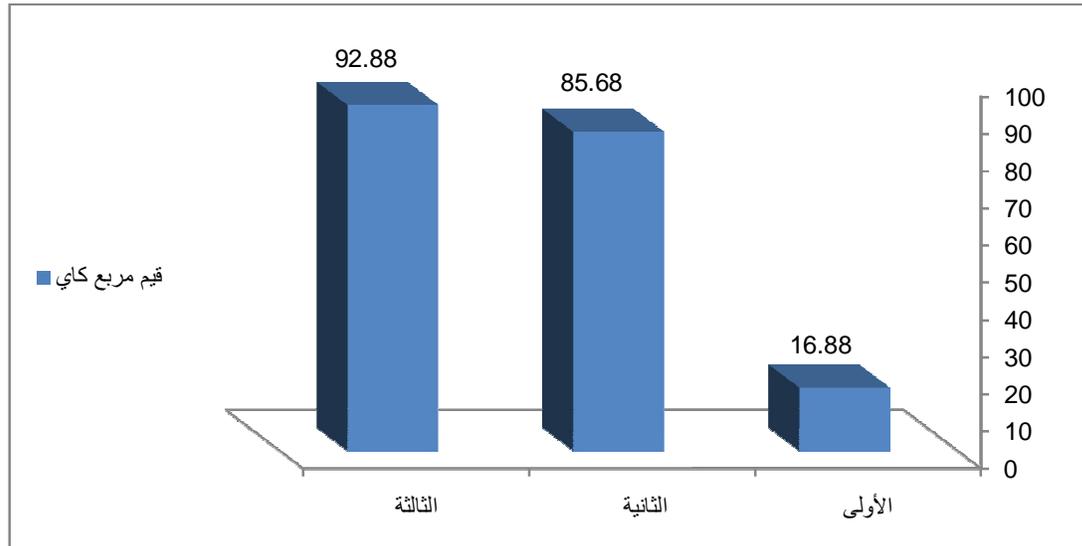
#### ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	إلتزام المنشآت بقوانين ولوائح المراجعة الداخلية يقلل في حجم الإختلاس والتزوير	16.88
2	هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وعمليات الإختلاس والتزوير في المال العام	85.68
3	التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في منشآت القطاع العام لا يتناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسؤوليات المراجع الداخلي	92.88

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2016م

### الشكل (4/3/3)

#### ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة



المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2016م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الثالثة تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (92.88)، يليها تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (85.68) وأخيراً تحقق الفرضية الأولى بالمرتبة الثالثة اعتماداً على أكبر ثالث قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (16.88).

## الخاتمة

تشمل :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

## أولاً ، النتائج :

توصل الباحثون إلى النتائج الآتية :

1. تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي.
2. توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية.
3. يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام.
4. منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة.
5. تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.
6. تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.
7. تتم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة.
8. يتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي.
9. فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير.

## ثانياً : التوصيات

أوصى الباحثون بالآتي :

1. ضرورة تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين لتمكينهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي.
2. يجب أن توفر الدورات التدريبية وبرامج تأهيلية لتساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية.
3. ضرورة وجود تطور في منشآت القطاع العام لتطوير مجال المراجعة.
4. ضرورة التحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لمراجعة الداخلية وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.
5. ضرورة التحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.
6. ضرورة وضع قوانين وتشريعات ملزمة للمراجعين والإدارة.
7. ضرورة فصل المهام والواجبات الوظيفية لمساعدة المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير.

# قائمة المراجع

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم

ثانياً : الكتب العربية

1. إبراهيم رسلان حجازي ، الإتجاهات الحديثة في المراجعة ، ( القاهرة : دار الثقافة العربية ، 1987م ) ، ص 177.
2. السيد أحمد السقا ، المراجعة الداخلية ، ( القاهرة : جامعة طنطا ، 2009م ) ، ص 3.
3. أمين السيد أحمد لطفي ، المراجعة وخدمات التأكد ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2010م ) ، ص 462.
4. أمين السيد أحمد لطفي ، تفعيل آليات المراجعة في حماية الإحتيال والفساد ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2014م ) ، ص ص 430 ، 431.
5. أمين السيد أحمد لطفي ، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2008م ) ، ص ص 270 ، 271.
6. ثنائ على القباني ، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، ( القاهرة : الدار الجامعية ، 2006م ) ، ص ص 17 ، 18.
7. خالد أمين عبد الله ، علم التدقيق ، ( القاهرة : دار وائل للنشر ، 2000م ) ، ص 51.
8. رائد محمد عبد ربه ، المراجعة الداخلية ، ( د . ب : الجنادرية للنشر والتوزيع ، 2010م ) ، ص 46.
9. رزق أبو زيد الشحنة ، تدقيق الحسابات ، ( عمان : دار وائل للنشر ، 2015م ) ، ص 266.
10. سناء كامل علي عبد المغيث ، دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات التزوير والإختلاس في القطاع العام ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م ) ، ص 45.
11. عبد الفتاح الصحن ، د. رزق السواقيري ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م ) ، ص 229.
12. عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد السيد سرايا ، الرقابة والمراجعة الداخلية ، ( الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م ) ، ص 185.
13. عبد الوهاب نصر علي ، مسئولية مراجع الحسابات عن كشف الغش والفساد وغسيل الأموال ، ( الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2011م ) ، ص 131.
14. متولي محمد الجمل ، المراجعة الإطار النظري والمجال التطبيقي ، ( القاهرة : دار النهضة العربية ، 1989م ) ، ص 35.
15. متولي محمد الجمل ، محمد السيد الجزار ، أصول المراجعة ، ( القاهرة : مطبعة الرسالة ، 1968م ) ، ص 34.
16. متولي محمد الجمل ، محمد السيد ، أصول المراجعة ، ( القاهرة : لجنة البيان العربي ، 1958م ) ، ص ص 300 – 302.

17. محمد محمود حيدر يوسف ، دروس وبحوث في المراجعة ، ( القاهرة : ب. د ، 1994م ) ، ص 20.
18. مصطفى كامل متولي ، دروس في المراجعة ، ( القاهرة : وحدة الطبع والتصوير ، 1989م ) ، ص 38.
19. منصور حامد ، الإتجاهات المعاصرة في المراجعة ، ( القاهرة : د . ن ، 1988م ) ، ص 9.

### ثالثاً : الرسائل الجامعية

1. الأمير عبد الرحمن الأمير ، دور المراجعة الداخلية في تقييم المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2012م ) .
2. حامد عجيب دكين ، دور المراجعة الداخلية في كشف المخالفات المصرفية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2010م ) .
3. زين العابدين عبد الباقي الطيب ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م ) .
4. شرف الدين ميرغني سдал ، دور المراجعة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة الخارجية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م ) .
5. عبد الرحمن محمد إدريس ، أثر كفاءة المراجعة الداخلية على أداء المراجعة الخارجية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2008م ) .
6. عمار محمد توم ، دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2011م ) .
7. ماجد عبد الفتاح أحمد ، دور المراجعة الداخلية في مراقبة وتحسين الأداء في منشآت القطاع الخاص ، ( صنعاء : جامعة صنعاء ، رسالة ماجستير ، منشورة ، 2002م ) .
8. محمد علي سليمان ، أثر المراجعة الداخلية في جودة الرقابة على القوائم المالية ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2007م ) .
9. مهند النور بابكر ، دور المراجعة الداخلية في تحقيق الجودة الشاملة ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م ) .
10. نصر إبراهيم بشير ، دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي ، ( الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، 2009م ) .

### رابعاً : المواقع الإلكترونية

1. [www.audit.gov.sd](http://www.audit.gov.sd) .
2. [www.burhanshaban.hooxs.com](http://www.burhanshaban.hooxs.com) .
3. [www.kenanaonline.com](http://www.kenanaonline.com) .
4. [www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com) .

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم  
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا  
كلية الدراسات التجارية  
قسم المحاسبة والتمويل

السيد / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

**الموضوع: إستمارة إستبانة**

تقوم الباحثات بإعداد بحث تكميلي لنيل درجة البكالوريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان : دور المراجعة الداخلية في الحد من مخالفات الإختلاس والتزوير في القطاع العام ، لذا نأمل الإستفادة من خبراتكم من خلال إبداء آرائكم حول عبارات الأستبانة علماً بأن البيانات ستحظى بالسرية التامة وستستخدم لأغراض البحث فقط .

شاكرين لسياادتكم حسن تعاونكم لإتمام هذا البحث ...

**الباحثات :**

1. أسماء جلال محمد البشير
2. صفاء عوض علي خليفة
3. تغريد عمر الأمين بن عوف
4. تقوى حسين فضل المولى حسين
5. تسابيح عبد الرحمن عبد السلام البشري

## القسم الأول : البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة ( √ ) أمام ما يلائمك :

### 1. العمر :

<input type="checkbox"/>	من 31 - 40 سنة	<input type="checkbox"/>	30 سنة فأقل
<input type="checkbox"/>	أكثر من 50 سنة	<input type="checkbox"/>	من 41 - 50 سنة

### 2. التخصص العلمي :

<input type="checkbox"/>	إدارة أعمال	<input type="checkbox"/>	تكاليف ومحاسبة إدارية	<input type="checkbox"/>	محاسبة
<input type="checkbox"/>	أخرى	<input type="checkbox"/>	دراسات مصرفية	<input type="checkbox"/>	اقتصاد

### 3. المؤهل العلمي :

<input type="checkbox"/>	ماجستير	<input type="checkbox"/>	دبلوم عالي	<input type="checkbox"/>	بكالوريوس
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	أخرى	<input type="checkbox"/>	دكتورة

### 4. المؤهل المهني :

<input type="checkbox"/>	زمالة عربية	<input type="checkbox"/>	زمالة أمريكية	<input type="checkbox"/>	زمالة بريطانية
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	أخرى	<input type="checkbox"/>	زمالة سودانية

### 5. المركز الوظيفي :

<input type="checkbox"/>	مدير مالي	<input type="checkbox"/>	محاسب	<input type="checkbox"/>	مراجع
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	أخرى	<input type="checkbox"/>	مدير إداري

### 6. سنوات الخبرة :

<input type="checkbox"/>	من 11 - 15 سنة	<input type="checkbox"/>	من 6 - 10 سنة	<input type="checkbox"/>	5 سنة فأقل
<input type="checkbox"/>		<input type="checkbox"/>	أكثر من 20 سنة	<input type="checkbox"/>	من 16 - 20 سنة

## القسم الثاني : عبارات الفرضيات

الرجاء وضع علامة (√) أمام مستوى الموافقة المناسب

الفرضية الأولى : التأهيل العلمي والعملية للمراجع الداخلي في منشآت القطاع العام لا يتناسب مع التطور في مجال وأهداف ومسؤوليات المراجع الداخلي.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات
					1. يتم إختيار المراجعين الداخليين وفق أسس محددة وحسب المؤهلات العلمية.
					2. توفر دورات تدريبية وبرامج تأهيلية يساهم في تحقيق رفع كفاءة المراجعة الداخلية.
					3. يوجد قصور في مجالات تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين في القطاع العام.
					4. منشآت القطاع العام لا يوجد بها تطور يتناسب مع التطور في مجال المراجعة.
					5. تدريب وتأهيل المراجعين الداخليين يمكنهم من الإلتزام بأداب وسلوك المهنة عند تقويم الأداء المالي الحكومي.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وعمليات الإختلاس والتزوير في المال العام.

لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات
					1. إستقلال المراجعين الداخليين وتبعيةها لأعلى سلطة في المنشأة يزيد من فعاليتها وتقليل الإختلاسات.
					2. فصل المهام والواجبات الوظيفية يساعد المراجعة الداخلية على سرعة إكتشاف الإختلاس والتزوير.
					3. تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من الإنفاق في الأوجه المخصصة لها وفقاً للقوانين والتشريعات والموازنة.
					4. تقوم المراجعة الداخلية بالتحقق من صحة البيانات المالية ومراجعة السجلات والدفاتر المحاسبية من حيث تثبيت القيود وبيان الأرصدة والأدلة الثبوتية.
					5. المراجعة الداخلية تسهم في تقويم جودة الأداء على المستوى الإداري والمالي.

الفرضية الثالثة : إلتزام المنشآت بقوانين ولوائح المراجعة الداخلية يقلل في حجم الإختلاس والتزوير .

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تتم عملية المراجع وفقاً لتشريعات وقوانين ملزمة للمراجعين والإدارة.					
2. يتم إشراك المراجعين الداخليين في وضع التشريعات والقوانين التي يتم العمل بها حتى يتسق مع واقع التطبيق العملي.					
3. الإلتزام بالقوانين واللوائح يحمي المراجع الداخلي في مسئولية التزوير إذا ما تم إكتشافه لاحقاً .					
4. الإلتزام بالقوانين واللوائح يساعد على الكشف لمخالفات الإختلاس والتزوير .					
5. القوانين والتشريعات الخاصة بالمراجعة الداخلية تصدر من جهات مختصة وفنية.					